الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة **١١**
الخميس ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/65/1)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها الثانية المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تستمع الجمعية إلى عرض يقدمه الأمين العام لتقريره السنوي عن أعمال المنظمة، في إطار البند ١٠٨ من جدول الأعمال. وأعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): مرحبا بكم في نيويورك في فصل الخريف الجميل هذا، ومرحبا بكم في افتتاح المناقشة العامة للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

أهنئكم، سيدي الرئيس، وأتطلع إلى العمل معكم عن قرب في السنة المقبلة عبر طائفة كاملة من التحديات التي تواجه مجتمع الدول.

(تكلم بالإنكليزية)

نحن، شعوب الأمم المتحدة، على عاتقنا واجبات والتزامات مقدسة معينة: مراعاة رفاه الآخرين، وحل الصراعات سلميا، والعمل في العالم بتعاطف وتفهم وممارسة التسامح والاحترام المتبادل باعتبارها مبدأ راسخا للمدنية.

واليوم، نحن نختبر. إن عدم المساواة الاجتماعية يزداد بين الدول وداخلها. يعيش الناس، في كل مكان، في خوف من فقدان الوظائف والدخل. ويقع كثيرون ضحية لحالات الصراع، وتتحمل النساء والأطفال العبء الأكبر. ونرى سياسات جديدة تتبع – سياسات استقطاب. نسمع لغة الكراهية وتقسيمات زائفة بين ”هم“ و ”نحن“، أولئك الذي يصرون على طريقتهم أو لا سير على أية طريقة. وفي خضم عدم اليقين هذا، والخلط الشديد بين المقاصد، نلتمس بالطبع بوصلة أخلاقية. نحن، في الأمم المتحدة، نجد الطريق السليم في الجماعة، وفي القضية العالمية، وفي القرارات العادلة والمسؤولية المتبادلة عن مصير نتقاسمه.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

هذه هي روح الإدارة العالمية، موضوع هذه الدورة للجمعية العامة: موقف جماعي، عملي وقائم على المبادئ، ضد القوى التي تريد أن تفرقنا. ولهذا السبب تبقى الأمم المتحدة المؤسسة العالمية التي لا غنى عنها في القرن الحادي والعشرين. إذ نجتمع اليوم، متضامنين، دعونا نسلم بأن هذا هو موسم التكاتف وترسيخ التقدم وبذل قصارى الجهد وتحقيق النتائج – نتائج حقيقية من أجل الناس الأشد احتياجا – إذ أن الأمم المتحدة وحدها القادرة على عمل ذلك.

لقد كرسنا معا، خلال السنوات الثلاث الماضية، أنفسنا لجدول أعمال طموح، تحكمه ثلاث أفكار عامة لعصرنا: عالم أكثر ازدهارا، خال من الفقر المدقع، عالم أنظف وأكثر صداقة للبيئة وأكثر استدامة لأطفالنا، وعالم أكثر أمنا، خال من الأسلحة النووية. تلك هي التحديات الجسيمة لعصرنا. إنها ليست أحلاما، إنها فرص في مقدورنا اغتنامها.

معا، حققنا تقدماً. وسنمضي قدما بتفكير جديد ونهج جديدة وإحساس قوي بالقيادة والإرادة السياسية. لقد أظهر اجتماع قمة الأهداف الإنمائية للألفية تصميمنا الجماعي. جاء قادة العالم ولديهم خطط وطنية عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. واتفقوا على شراكة مسؤولة تنطوي على مساءلة متبادلة، شراكة من شأنها أن تحسن حياة بلايين الناس في جيلنا. والتحدي الماثل أمامنا هو الوفاء بهذا الوعد وتحويل الآمال إلى حقائق.

لا بد من أن نستفيد من الدروس المستخلصة خلال العقد الماضي: مساعدة الناس كي يساعدوا أنفسهم واستثمار الموارد حيث يكون تأثيرها أكبر – الاستثمار الذكي في التعليم والعمل اللائق والرعاية الصحية والحيازات الزراعية الصغيرة والبنية الأساسية والطاقة الخضراء وإدراك أهمية وضع المرأة في مكان الصدارة.

ولهذا السبب رحبت، في اجتماع القمة، بتأييد استراتيجيتنا العالمية من أجل صحة المرأة والطفل. كان هذا تجسيدا للتضامن العالمي تدعمه بلايين الدولارات في صورة التزامات جديدة من الحكومات والأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية.

ولهذا السبب أيضا عينت، في الأسبوع الماضي، رئيسة جديدة نشطة لكيان الأمم المتحدة المعنى بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وجدنا، في ميشيل باتشيليت، الرئيسة السابقة لشيلي، قائدة عالمية تستطيع إلهام بلايين النساء والفتيات في أنحاء العالم. لا بد أن ندعمها إلى أبعد الحدود، لأننا بتمكين المرأة نمكّن المجتمعات.

قبل ثلاث سنوات، وصفنا تغير المناخ بأنه التحدي المصيري لعصرنا، ولا يزال كذلك. من الجلي، أن الطريق صوب اتفاق ملزم شامل في كانكون وما بعدها لن يكون سهلا. ورغم ذلك، فقد حققنا تقدما، ونستطيع تحقيق المزيد.

هذا عام للاستفادة من مجالات اتفاق مهمة – بشأن تمويل التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا وبناء القدرة ومنع إزالة الغابات. وفي الأجل الأطول، سنواجه تحدي الخمسينات الثلاث. بحلول عام ٢٠٥٠، سيكون تعداد سكان العالم قد زاد بمقدار ٥٠ في المائة. وكي نكبح تغير المناخ، سيلزم أن نكون قد خفضنا آنذاك انبعاثات غاز الدفيئة بمقدار ٥٠ في المائة.

إن العالم يتطلع إلينا من أجل حلول مبتكرة. ولهذا السبب استضفنا، يوم الأحد، أول اجتماع للفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية. وأنا واثق أنه سيحفز تفكيرا جديدا بينما نستعد لقمة ريو + ٢٠ في عام ٢٠١٢.

(تكلم بالفرنسية)

وبالنسبة لنزع السلاح النووي، نرى زخما جديدا، ألا وهو، معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها واجتماع القمة المعني بالأمن النووي ومؤتمر استعراضي ناجح لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. يتمثل دورنا في مواصلة السعي لإيجاد مسار لإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ والتوصل إلى اتفاقات بشأن المواد الانشطارية وبشأن تأمين المواد والمنشآت النووية. وغدا، سنستضيف اجتماعا رفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. وأعتقد أن الأعوام القليلة المقبلة ستكون في غاية الأهمية. فهل سنحرز تقدما في عملنا بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح أم سنتراجع؟ إن الأمر يتوقف علينا.

(تكلم بالإنكليزية)

وكعهدنا دائما، فقد قدمنا المساعدة خلال العام المنقضي لمن هم في أمس الحاجة إليها: شعب باكستان في مواجهته للفيضانات العارمة ومهمة التعمير الهائلة؛ وشعب هايتي حيث تتواصل أعمال التعمير وحيث فقد عدد كبير جدا من الناس أرواحهم، بما في ذلك ١٠١ من زملائنا؛ وشعوب الصومال والسودان والنيجر وغزة.

وكعهدنا دائما، نواصل العمل من أجل السلام والأمن. وقبل ثلاث سنوات وفي شراكة مع الاتحاد الأفريقي، نشرنا أول قوة لحفظ السلام في دارفور. وخلال العام المقبل، ستكون الأمم المتحدة ذات أهمية بالغة لحفظ السلام على نطاق أكبر حيث سيقرر شمال السودان وجنوبه مستقبلهما. والاجتماع الرفيع المستوى بشأن السودان المقرر عقده غدا سيساعد في رسم ذلك الطريق.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، جعلنا بعثتنا تتكيف مع الظروف الجديدة والمتغيرة. ونعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد شهدنا انتصارات للدبلوماسية الوقائية أيضا. ففي العراق، ساعدنا في التوصل إلى الحلول التوافقية التي أبقت انتخابات هذا العام على مسارها. وفي غينيا، نقف إلى جانب شركائنا الإقليميين في الإصرار على الديمقراطية. وفي سيراليون، ساعدنا في نزع فتيل المواجهات وفي الحفاظ على التقدم في عملية السلام. وساعدت دبلوماسية التدخل السريع في احتواء الاضطرابات في قيرغيزستان. وفي أفغانستان، نواصل أداء عملنا على الرغم من الظروف الأمنية والإنسانية بالغة الصعوبة. وسنسعى إلى تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية وتشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى المحادثات السداسية. وبخصوص إيران، نواصل حث الحكومة على العمل بشكل بناء مع المجتمع الدولي والامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الشرق الأوسط، نرى تحركا مشجعا باتجاه إحلال السلام الشامل. وبالتعاون مع المجموعة الرباعية، سنبذل قصارى جهدنا للمساعدة في اختتام المفاوضات بنجاح. وأثني الجانبين بقوة عن اتخاذ أي إجراء من شأنه عرقلة التقدم.

إن حقوق الإنسان في صلب كل ما نقوم به. فلا يمكن أن يكون هناك سلام بلا عدالة. والمجتمع العالمي يعمل بجد ومنذ أمد بعيد ليأذن ببدء عصر جديد من المساءلة. وفي عصرنا الحديث، لنبعث برسالة واضحة: ولا يمكن لأي دولة، كبيرة كانت أم صغيرة، انتهاك حقوق مواطنيها دونما عقاب.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أختم بياني بالتطرق إلى موضوع يحدد عملنا معا ألا وهو: بناء أمم متحدة أقوى من أجل عالم أفضل. وعملية تجديد الأمانة العامة تمضي في مسارها وفقا للمواعيد

المقررة والميزانية المحددة. وبدأت التغييرات التنظيمية التي أجريت خلال الأعوام القليلة الماضية تؤتي ثمارها. ومن بينها، مبادرة الآفاق الجديدة لترشيد عمليات حفظ السلام. وبالتشاور مع الدول الأعضاء وموظفينا، لن ندخر وسعا من أجل إيجاد قوة عمل في الأمم المتحدة أكثر عصرية ومرونة وفعالية بتوظيف خيرة مواهب المستقبل.

(تكلم بالإنكليزية)

واليوم وخلال الشهور المقبلة، سنتكلم عن أشياء كثيرة، تمثل مسائل هامة تؤثر على البشرية جمعاء. ولنتذكر، في هذه الأوقات العصيبة، أننا في موضع اختبار. ولنتذكر أرواح الكثيرين الذين فقدوا حياتهم في خدمة مثلنا. ولنتذكر أن العالم ما زال يتطلع إلى الأمم المتحدة لتولي القيادة الأخلاقية والسياسية. والأهداف الكبيرة في المتناول. ويمكننا بلوغها باستشراف المستقبل والتكاتف وتوحيد قوتنا بصفتنا مجتمع دول، حرصا على المصلحة الأعم. وأنا أعول على قيادتكم والتزامكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على العرض الذي قدمه.

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد اخترت لملاحظاتي الاستهلالية موضوع ”أمم متحدة قوية وشاملة ومنفتحة باعتبارها الضامن للحوكمة العالمية“.

بينما نفتتح المناقشة العامة للدورة الخامسة والستين، فقد انتهينا بالفعل من أسبوع من العمل المكثف. وأود أن أشكر الجمعية العامة على إسهامها في نجاح الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وبإعادة تأكيد التصميم على التغلب على الفقر والمعاناة في جميع أنحاء العالم، يبعث المجتمع الدولي الذي تمثلونه هنا برسالة قوية إلى البشرية جمعاء.

وما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله. ويجب علينا إعادة التأكيد على عزمنا. ونعلم أن الأمر يتطلب بذل جهود إضافية. ولدينا خطة عمل؛ ويجب علينا الآن أن ننفذها. ولتحقيق النجاح، فإننا بحاجة إلى شراكة عالمية حقيقية، تولد من رحم حوكمة عالمية شاملة، يمكن لجميع أصحاب المصلحة إسماع صوتهم فيها.

ولكن هذه الشراكة العالمية مطلوبة في مجالات كثيرة أخرى أيضا. فعالمنا اليوم أصبح أكثر تعاضدا وترابطا وهو يواجه تحديات عالمية تؤثر على جميع البلدان وعلى مواطنيها، شاءوا أم أبوا، وبصرف النظر عمن هو المسؤول.

والواقع الحالي يوفر أمثلة كثيرة للغاية على ذلك. فالفقر والصراعات والاحترار العالمي والأزمة الاقتصادية والمالية والهجرة والأوبئة والإرهاب والجريمة الدولية وطائفة كاملة من المسائل الأخرى لها عواقب لا يمكن التصدي لها على المستوى الفردي ولا يمكن للبشرية معالجتها إلا من خلال استراتيجيات عالمية مشتركة.

وفي سياق إنشاء هذه الشراكة العالمية، فإننا نواجه صعوبة بناء توافق في الآراء بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها. ولذلك، اخترت الحوكمة العالمية، أو بعبارة أكثر تحديدا، ”إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية“، الموضوع المقترح لمناقشتنا العامة.

تحظى الأمم المتحدة بشرعية فريدة تمكنها من الاضطلاع بدور محوري. إن الجمعية العامة بدولها الأعضاء الـ ١٩٢، هيئة شبه عالمية وتعكس تنوع الحالات والمصالح المطروحة. وهي موجودة للنهوض بحقوق جميع الرجال والنساء في كوكبنا. وللجمعية العامة أن تناقش أي أمور في نطاق الميثاق.

وتحظى الأمم المتحدة أيضا، ككيان تنفيذي، بالخبرة والوجود في الميدان للاضطلاع بذلك الدور المحوري. وإنني أقصد بصفة خاصة بعثاتها لحفظ السلام وعملياتها الإنسانية وأنشطتها للاستجابة للكوارث الطبيعية، فضلا عن كل الأعمال التي يجري القيام بها بعيدا عن أضواء وسائط الإعلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الآلاف من موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون بالتزام كبير معرضين حياتهم للخطر في أحيان كثيرة، لتعزيز السلام والرخاء في جميع أنحاء العالم. نحن مدينون لهم بتقديرنا الخالص باسم كل من يتمتعون بحياة أفضل بفضل جهودهم.

لكن هناك خطرا من احتمال تهميش الأمم المتحدة مع ظهور أطراف فاعلة أخرى على الساحة الدولية. لقد تعرضت الأمم المتحدة للانتقاد لأنها لم تكن فعالة أو كفؤة بقدر كاف. قد يبدو أن اتخاذ إجراء عاجل عن طريق محفل أكثر تقييدا أسهل وأسرع. لكن ينبغي أن يكون هذا الأمر واضحا: المسألة ليست إنكار الدور الذي تضطلع به الكيانات مثل مجموعة الـ ٢٠. لقد أبرزت الأزمة الاقتصادية والمالية أهمية الاستجابة السريعة والمنسقة. غير أن هناك ضرورة حيوية وملحة للربط بين جهود مختلف الأطراف الفاعلة. لا بد من تحسين آليات الاتصال والتشاور والتعاون بين تلك الكيانات والدول الأخرى. ويمكن للأمم المتحدة وجمعيتها العامة وحدهما القيام بذلك العمل.

ولكي تتمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بشكل شامل بدورها للحوكمة العالمية، علينا أن نجهد كي تكون قوية وشاملة ومفتوحة. لا بد من إقامة علاقة وثيقة بين الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة الإقليمية. علينا أن نستمع إلى الأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى خارج الجمعية العامة وأن نتفاعل معها.

وتتطلب الأمم المتحدة القوية بذل جهود حاسمة لإصلاح المنظمة، وبصفة خاصة، تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن واستعراض عمل مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام. وعلينا أيضا تعزيز المنظمات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة وتمكينها من أن تحقق بالكامل الغرض الذي أنشئت من أجله. وأخيرا، فإن الدول الأعضاء مسؤولة عن جعل الأمم المتحدة أداة قوية تستطيع أن تأخذ مكان الصدارة في مجابهة التحديات العالمية.

إنني أدعو الأعضاء، خلال المناقشة العامة، إلى تبادل آرائهم بشأن الحوكمة العالمية الشاملة. هناك قضايا عديدة تنتظر اتخاذ إجراءات عاجلة. لقد استمرت العديد من الحروب والكوارث والمآسي فترات طويلة بما لا يسمح بأي تأخير. يتوقع العالم منا أن نكون أكثر فعالية في الاتحاد حول الإجراءات التي تحظى بتأييد والتزام عالميين. ولا بد أن نطور أفضل صلة ممكنة بين الشرعية والفعالية. وأعتزم، بصفتي رئيسا للجمعية العامة، عقد اجتماعات غير رسمية بشأن هذا الموضوع.

وبعد أن اقترحت بعض أطر المناقشة، أود أن استمع إلى الأعضاء. الأمر يتوقف عليكم الآن، قادة العالم ككل، لتتخذوا موقفا ولتعلنوا أن مشاكل وآفات أكثر مما ينبغي استمرت لفترات طويلة جدا، ولتحددوا معا مراحل تفضي إلى شراكة عالمية تتحد فيها كل الدول وتشعر فيها جميع البلدان بأنها جزء من عمل فعال مشترك من أجل عالم أفضل. ولا بد أيضا أن تكون لدينا الشجاعة لمناقشة المسائل الصعبة، لكن علينا أن نفعل ذلك بروح من الصداقة والانفتاح.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول لهذا الصباح، أود أن أذكر الدول الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة قد وضعت على الأساس المتفق عليه بأن تكون

البيانات مقيدة بحد زمني لا يتجاوز ١٥ دقيقة لكي يتسنى الاستماع إلى جميع المتكلمين في كل جلسة. وأود أن أناشد جميع المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة عادية حتى يتسنى توفير الترجمة الشفوية السليمة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

أود أيضا أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى المقرر الذي اتخذته الجمعية في الدورات السابقة، وتحديدا، هو أن ممارسة الإعراب عن التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء الخطب غير محبذة بتاتا. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر الأعضاء بأننا ندعو المتكلمين بعد إلقاء بياناتهم إلى الخروج من قاعة الجمعية العامة عبر الغرفة GA-200، الواقعة خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على المضي قدما بنفس هذه الطريقة أثناء المناقشة العامة لدورتها الخامسة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أخيرا، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى أن إدارة شؤون الإعلام تقوم خلال المناقشة العامة بأخذ صور رسمية لجميع المتكلمين. ويرجى من الأعضاء الراغبين في الحصول على تلك الصور أن يتصلوا بمكتبة الصور التابعة للأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيلسو لويس نينوس أموريم، وزير الخارجية في البرازيل.

السيد أموريم (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن آتي إلى هذه المنصة لأتكلم باسم شعب وحكومة البرازيل. أنقل إليكم تحيات الرئيس لولا.

خلال أيام، سيتوجه أكثر من ١٣٠ مليون برازيلي إلى صناديق الاقتراع وسيكتبون فصلا مهما آخر في تاريخ ديمقراطيتنا. خلال فترتي ولاية الرئيس لولا، تغيرت البرازيل. لقد دعم النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار المالي والإدماج الاجتماعي والممارسة الكاملة للديمقراطية وعززوا بعضهم بعضا. تحرر أكثر من ٢٠ مليون برازيلي من الفقر، وتحرر كثيرون آخرون من الفقر المدقع. وانضم قرابة ٣٠ مليون شخص إلى الطبقة الوسطى.

قللت السياسات العامة القوية والشفافة من أوجه التفاوت في الدخل وفرص التوظيف. وكفلت لملايين البرازيليين الكرامة والمواطنة الحقيقية. لقد حمانا السوق المحلي القوي من أسوأ آثار الأزمة العالمية التي تسبب فيها الكازينو المالي في أغنى البلدان في العالم.

والبرازيل تفخر ببلوغها جميع الأهداف الإنمائية للألفية تقريبا، وبكونها قطعت شوطا طويلا على طريق تحقيقها جميعا بحلول عام ٢٠١٥. ويجب اعتبار عدم قدرة أي بلد على بلوغ تلك الأهداف إخفاقا للمجتمع الدولي بأسره. فتعزيز التنمية مسؤولية جماعية.

وتعمل البرازيل على مساعدة البلدان الأخرى في تكرار تجاربها الناجحة. وخلال الأعوام الماضية، كان الإحساس بالتضامن هو الدافع لما قامت به البرازيل على الساحة الدولية. ونحن مقتنعون بأنه من الممكن أن تكون لدينا سياسة خارجية ذات طابع إنساني بدون أن نغفل عن مصالحنا الوطنية. ويدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب تلك السياسة. ويمول مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع المشاريع في هايتي وغينيا - بيساو والرأس الأخضر وفلسطين وكمبوديا وبوروندي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسيراليون.

وقد زادت البرازيل معوناتها الإنسانية وعدد مشاريع التعاون مع البلدان الفقيرة زيادة كبيرة.

تحتل أفريقيا مكانة خاصة جدا في الدبلوماسية البرازيلية. ومنذ أن تولى الرئيس لولا منصبه، زار أفريقيا ١١ مرة وشملت زياراته أكثر من ٢٠ بلدا في القارة. وأنشأنا مكتبا للبحوث الزراعية في غانا ومزرعة قطن نموذجية في مالي ومصنعا للعقاقير المضادة للفيروسات العكوسة في موزامبيق ومراكز للتدريب المهني في خمسة بلدان أفريقية. ومن خلال التجارة والاستثمار، نساعد القارة الأفريقية في تطوير إمكاناتها الهائلة وتقليل اعتمادها على مراكز قليلة للسلطة السياسية والقوة الاقتصادية.

والبرازيل يساورها قلق كبير بشأن غينيا - بيساو. والمجتمع الدولي لن يساعد غينيا - بيساو في التصدي للتحديات التي تواجهها بعزلها أو بالتخلي عنها. ونحن بحاجة إلى طرائق ذكية للتعاون يمكن أن تعزز التنمية والاستقرار وتشجع على تنفيذ الإصلاحات الضرورية، ولا سيما بخصوص القوات المسلحة.

وفي هذا العام، الذي يحتفل فيه عدد كبير من البلدان الأفريقية بالذكرى السنوية الخمسين لتحررها من الاستعمار، تجدد البرازيل التزامها بأن تكون أفريقيا قارة مستقلة وديمقراطية يسودها الرخاء والعدل.

ليس هناك سوى أماكن قليلة بحاجة إلى التضامن الدولي أكثر من هايتي. وقد شاركنا الأمم المتحدة في الفجيعة للمأساة التي حصدت أرواح مئات الآلاف من أبناء هايتي. وفقدنا نحن أيضا برازيليين عظماء، من بينهم الدكتورة زيلدا آرنس - وهي سيدة كرست حياتها للفقراء، ولا سيما الأطفال - والسيد لويس كارلوس دا كوستا، نائب رئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، و ١٨ من حفظة السلام البرازيليين.

ونود أن نعرب عن تعاطفنا مع شعب هايتي في معاناته، وفي المقام الأول، عن إعجابنا برباطة الجأش والشجاعة اللتين يواجه المحنة بهما. وشعب هايتي يدرك أن بإمكانه أن يعول على البرازيل ليس لمساعدته في حفظ النظام والدفاع عن الديمقراطية فحسب، ولكن أيضا لمساعدته في جهوده الإنمائية. ونحن نفي بوعودنا وسنراقب الحالة عن كثب لكفالة ألا تقف التزامات المجتمع الدولي عند حد البيانات الخطابية.

وفي السنوات الأخيرة، استثمرت الحكومة البرازيلية بشدة في مجال التكامل والسلام في أمريكا الجنوبية. فقد عززنا شراكتنا الاستراتيجية مع الأرجنتين. ودعمنا السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، بما في ذلك من خلال آليات مالية لا مثيل لها في أوساط البلدان النامية.

ويهدف إنشاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية إلى توطيد منطقة سلام ورخاء حقيقية. وبرهن الاتحاد بالفعل على قيمته في تعزيز التفاهم والتسوية السلمية للصراعات بين بلدان أمريكا الجنوبية وفي داخلها وقلل مبررات التدخل الأجنبي في منطقتنا. وبإنشاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي دُشنت في باهيا، البرازيل، وجرى تأكيدها في كانكون، المكسيك، أعدنا التأكيد على أن المنطقة مستعدة لأن تضرب لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي المثل العليا للاندماج التي تضفي حيوية على شعوب أمريكا الجنوبية.

وتعيد البرازيل التأكيد على إدانتها، التي يشاطرها فيها الجميع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، للحظر غير المشروع المفروض على كوبا، والذي تتمثل نتيجته الوحيدة في إعاقة جهود ملايين الكوبيين في نضالهم من أجل التنمية.

وندين التحركات المعادية للديمقراطية، مثل الانقلاب في هندوراس. وعودة الرئيس السابق زيلايا دون أي تهديد لحريته أمر لا بد منه لتطبيع علاقات هندوراس تطبيعا كاملا مع المنطقة بأسرها.

عندما تكلم الرئيس لولا في هذه القاعة للمرة الأولى في عام ٢٠٠٣، كان العالم يعيش في ظل هاجس غزو العراق. ونأمل أن نكون قد خرجنا بدروس من ذلك الحدث. ولا بد من رفض الثقة العمياء بالتقارير الاستخباراتية التي يجري إعدادها بطريقة تبرر الأهداف السياسية. ويجب علينا أن نحظر بشكل نهائي استخدام القوة الذي لا يتماشى مع القانون الدولي. وفضلا عن ذلك، من الضروري الإعلاء من شأن الحوار والتسوية السلمية للمنازعات وتعزيزهما.

ولكي نوجد عالما آمنا حقا، يجب الوفاء بوعد الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. والتخفيضات الثنائية لهذه الأسلحة أمر جيد ولكنه غير كاف، خاصة عندما يتم بالترادف مع تحديث الترسانات النووية.

وكما قال الرئيس لولا مرارا وتكرارا، فإن تعددية الأطراف هي الوجه الدولي للديمقراطية. ويجب على الأمم المتحدة أن تكون المركز الرئيسي لصنع القرار في السياسة الدولية.

والتغيرات التي شهدها العالم خلال العقود القليلة الماضية وسلسلة الأزمات التي واجهناها في مجالات الأمن الغذائي وتغير المناخ والمجال الاقتصادي والمالي والسلام والأمن تجعل من إعادة تحديد القواعد الحاكمة للعلاقات الدولية أمرا عاجلا.

وأدت الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ إلى تسريع وتيرة التغيير في الحوكمة الاقتصادية العالمية. فقد حلت مجموعة العشرين محل مجموعة الثمانية باعتبارها المحفل الرئيسي للتداول بشأن القضايا الاقتصادية. وتمثل مجموعة العشرين خطوة إلى الأمام، ولكن يجب تعديلها لكفالة زيادة المشاركة الأفريقية فيها، على سبيل المثال. ولا يمكن الحفاظ على أهمية مجموعة العشرين وشرعيتها إلا إذا واصلت الحوار الصريح والدائم مع جميع الدول الممثلة في الجمعية العامة.

وفي ذروة الأزمة، نجحنا في تفادي سيناريو أسوأ الافتراضات: زيادة الحمائية بلا أي قيود، والتي كان من الممكن أن تدفع بالعالم إلى هوة كساد عميق. لكن البلدان المتقدمة النمو لم تبرهن بعد على الالتزام الضروري بالاستقرار الاقتصادي العالمي. فهي ما زالت تسمح للمصالح الضيقة بتوجيهها. ويتضح ذلك بأفضل صورة في جولة مفاوضات الدوحة في منظمة التجارة العالمية. ومن شأن إيجاد حل متوازن لتلك العملية التفاوضية المستمرة منذ قرابة ١٠ أعوام تعزيز التوسع الاقتصادي وتنمية البلدان الأشد فقرا، مع إنهاء الإعانات المشوهة للتجارة والحواجز الحمائية. وبرغم كل شيء، فإن البلدان الفقيرة هي أكبر ضحايا الرؤية الضيقة والأنانية التي ما زالت سائدة في التجارة الدولية.

والإصلاحات غير كافية أيضا في القطاع المالي. والمقاومة غير المبررة تحول دون تنفيذ التغييرات المتفق عليها. والتعنت في الإبقاء على امتيازات عفى عليها الزمن يديم عدم شرعية المؤسسات ويعمقها.

ويتمثل تحد رئيسي آخر يواجهنا في عقد اتفاق عالمي وشامل وطموح بشأن تغير المناخ. وبغية تحقيق تقدم بشأن هذه المسألة، يجب على البلدان التوقف عن الاختباء وراء بعضها بعضا. وقد أدت البرازيل دورها، شأنها في ذلك شأن غيرها من البلدان النامية. ولكن عدة وفود، خاصة من العالم الغني، بحثت في كوبنهاغن عن أعذار للتهرب من التزاماتها الأخلاقية والسياسية. وقد نست تلك الوفود أن المرء لا يمكنه التفاوض مع الطبيعة.

ولا مفر من التوصل إلى نتائج إيجابية في المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بإحراز تقدم حقيقي في مجالات الغابات وتمويل إجراءات التكيف وتخفيف الآثار وإعادة تأكيد التزامات كيوتو. ويمكن للرئاسة المكسيكية أن تعول على مشاركة البرازيل في بلوغ هذا الهدف.

في عام ٢٠١٢، سنستضيف مؤتمر ريو + ٢٠ في ريو دي جانيرو، البرازيل. وباسم الحكومة البرازيلية، أدعو جميع الوفود إلى الوفاء بوعدها تحقيق تنمية مستدامة حقا.

لم يصل إصلاح الحوكمة العالمية بعد إلى مجال السلم والأمن الدوليين. وفي المجالين الاقتصادي والبيئي، أدركت أغنى الدول بالفعل أنه لا غنى لها عن التعاون مع البلدان الفقيرة والناشئة. غير أنه عندما يتعلق الأمر بالحرب والسلام، فإن الأطراف الفاعلة التقليدية ترفض اقتسام السلطة.

إن مجلس الأمن يجب إصلاحه وتوسيعه للسماح بمشاركة أكبر للبلدان النامية، بما في ذلك باعتبارها أعضاء دائمين. لا يمكننا مواصلة اتباع أساليب عمل تفتقر إلى الشفافية وتسمح للأعضاء الدائمين أن يناقشوا خلف أبواب مغلقة قضايا تهم كل البشرية ما داموا يرغبون في ذلك.

سعت البرازيل إلى الوفاء بما هو متوقع من جميع أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك الأعضاء غير الدائمين – ألا وهو، أن يسهموا في بناء السلام. ولهذا السبب، بذلنا جهدا جادا لإيجاد آلية قد تمكن من تحقيق تقدم صوب حل للمسألة النووية الإيرانية. وفي ذلك العمل، اعتمدنا على اقتراحات قدمت بوصفها فرصة فريدة لبناء الثقة بين الأطراف. وأزال إعلان طهران المؤرخ ١٧ أيار/مايو، الذي وقعت عليه البرازيل وتركيا وإيران، عقبات حالت في السابق، وفقا لمقدمي تلك الاقتراحات ذاتهم، دون التوصل إلى اتفاق.

إن إعلان طهران لا ينهي المسألة و لم يكن الغرض منه إطلاقا أن ينهيها. نحن مقتنعون بأن الأطراف، حالما عادت إلى طاولة المفاوضات، ستجد سبلا لحل المسائل الأخرى، مثل مسألة تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة ومخزون اليورانيوم المخصب الذي تراكم منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وعلى الرغم من الجزاءات، لا يزال الأمل يحدونا في أن يسود منطق الحوار والتفاهم. لا يسع العالم أن يخاطر بصراع جديد على غرار الصراع الدائر في العراق. ولذلك، نحن نصر على أن تتخذ الحكومة الإيرانية موقفا يتسم بالمرونة والانفتاح تجاه المفاوضات، لكن من الضروري أن يبدي كل أولئك المعنيين أيضا ذلك الاستعداد.

نحن نتابع عن كثب التطورات في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونأمل أن تسفر المحادثات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي بدأت في وقت سابق هذا الشهر عن نتائج ملموسة تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧، دولة تكفل للشعب الفلسطيني حياة كريمة، وتعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل.

غير أن شكل الحوار ليس هو الذي سيحدد ما إذا كان سيسفر عن نتائج. المهم هو رغبة الأطراف في التوصل إلى سلام عادل ودائم. سيكون ذلك أسهل مع اشتراك كل المعنيين. إن تجميد بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة ورفع حصار غزة وإنهاء الهجمات ضد السكان المدنيين عناصر مهمة من عناصر العملية.

لقد تكلم الرئيس لولا، خلال زيارته إلى إسرائيل وفلسطين والأردن في آذار/مارس، مع القادة الحكوميين وممثلي المجتمع المدني عن تلك القضايا. نحن نستقبل بشكل

متواتر في برازيليا زعماء مختلف بلدان المنطقة، الذين يطلبون دعما في حل المشاكل التي يعانون منها منذ عقود و لم تحل عن طريق الوسائل والأطراف الفاعلة التقليديين. إن البرازيل، التي تضم حوالي ١٠ ملايين شخص من أصل عربي وطائفة يهودية كبيرة يعيشون معا في وئام، لن تحجم عن الإسهام في السلام الذي ننشده جميعا.

إن التزام البرازيل بتعزيز حقوق الإنسان التزام لا يتزعزع أيضا. نحن نؤيد معالجة غير انتقائية وموضوعية ومتعددة الأطراف لحقوق الإنسان، بدون تسييس أو تحيز، ويخضع في إطارها – الغني والفقير، القوي والضعيف – لنفس التمحيص. ونرى، أن ممارسة حقوق الإنسان يكفلها بصورة أكبر فعالية الحوار والتعاون أكثر من المواقف المتغطرسة النابعة من شعور معلن ذاتيا بالتفوق الأخلاقي.

اتخذ الرئيس لولا، خلال ثماني سنوات قضاها في منصبه، سياسة خارجية مستقلة وبعيدة عن أي نوع من أنواع الإذعان وهي تحترم جيران وشركاء البرازيل. إنها سياسة خارجية مبتكرة، و لم تبعد نفسها عن القيم الأساسية للأمة البرازيلية وهي: السلام والتعددية والتسامح والتضامن.

وتماما كما تغيرت البرازيل وستواصل التغير، تغير العالم أيضا. لا بد أن نعمق ونسرع هذه العملية. ومع توفر التكنولوجيا والثروة في متناولنا، لم يعد هناك أي مبرر للجوع والفقر وأوبئة الأمراض التي يمكن الوقاية منها. لم يعد يمكننا أن نعيش مع التمييز والظلم والاستبداد. لا بد أن نواجه تحديات نزع السلاح النووي والتنمية المستدامة والتجارة الأكثر تحررا وعدالة. بوسعكم أن تتأكدوا من أن البرازيل ستواصل الكفاح لجعل هذه المثل العليا واقعا.

خطاب السيدة دوريس لوثارد، رئيسة الاتحاد السويسري.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيسة الاتحاد السويسري.

لأكون واضحا: إن سويسرا، بأخذ هذه الفترة الزمنية، لا تقدم نفسها بوصفها قوة عالمية جديدة. لم يتمكن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بعد من الوصول إلى قاعة الجمعية العامة، ومن ثم جعلت سويسرا نفسها مستعدة لملء الفترة الشاغرة نتيجة لذلك.

اصطحبت السيدة دوريس لوثارد، رئيسة الاتحاد السويسري، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة دوريس لوثارد، رئيسة الاتحاد السويسري، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيسة لوثارد (تكلمت بالفرنسية): يشرفني عظيم الشرف أن أخاطب، باسم سويسرا، الجمعية العامة التي يترأسها هذا العام ابن وطني، السيد جوزيف ديس. أود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الرئيس على انتخابه. إن انتخابه شرف عظيم لسويسرا وليس تقديرا شخصيا للرئيس ديس وعمله فحسب لكنه أيضا تقدير لالتزام بلدي تجاه الأمم المتحدة بصفته عضوا في المنظمة ومدافعا عن التعددية.

نجد أنفسنا اليوم في مبنى يجري تجديده. يدفعني التجديد المعماري للأمم المتحدة إلى التساؤل: أي أمم متحدة نبني للسنوات الـ ١٠ أو الـ ٢٠ أو الـ ٣٠ القادمة. نحن بحاجة إلى أمم متحدة قادرة على التصدي لتحديات المستقبل لخير الجميع. نحن بحاجة إلى أمم متحدة تسهم بفعالية في حل مشاكل العالم. نحن بحاجة إلى دول أعضاء مستعدة لتحمل المسؤولية كاملة عن بناء عالم أفضل.

لا بد أن يعكس مستقبل الأمم المتحدة عالم الغد. اليوم، لا يزال حوالي بليون شخص يعانون سوء التغذية. سيكون هناك أناس أكثر يتقاسمون هذا الكوكب في المستقبل، وليس هناك شك في أنه سيتعين علينا أن نعيش

على موارد أقل. إن مواطنينا، بفضل التطورات الجديدة في التكنولوجيا والمعلومات، يشاركون بشكل مباشرة على نحو أكبر في التحديات التي تواجه مجتمعاتنا. إنهم مطلعون بشكل أفضل على نحو متزايد ويشعرون أن جزءا على الأقل من شرعية هذه المنظمة العالمية يتوقف على قدرتها على الاستجابة بفعالية لتلك التحديات. وهم يطالبون بالمساءلة.

علينا، في عالم أكثر عولمة، أن نثمن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن ندافع عنها. لا بد أن نحرص على كفالة أداء هذا الهيكل المشترك لمهامه على النحو الواجب وبروح من التضامن والاحترام والمسؤولية.

إن أي مجتمع دولي قوي يتطلب التضامن. ويعني ذلك ما هو أكثر من مجرد تقديم المساعدة للبلدان عندما لا تكون قادرة على مساعدة مواطنيها. كما يعني تذكير الدول بمسؤولياتها حيال شعوبها في مجالات مثل الأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية، وهي مسؤولة عن كل ذلك احتراما لميثاق الأمم المتحدة. ويجب على كل امرأة وكل رجل وكل مواطن الإسهام في الهيكل الذي نبينه معا. وفي الوقت ذاته، لا بد أن تكون جميع الدول الأعضاء قادرة على جعل مصالحها الوطنية في المرتبة الثانية بعد الصالح العام. وهذا هو السبيل الوحيد الذي سيمكننا من إيجاد حلول في مصلحة الجميع.

لا تني الأيام عن تذكيرنا بالتحديات العالمية المتنامية التي تواجهنا والتي تزداد تعقيدا: الأزمة الاقتصادية والمالية وتغير المناخ والطاقة والأمن الغذائي والتنمية والفقر والسلام والأمن. والبحث عن حلول مستدامة لتلك التحديات يتطلب حوكمة حقيقية، حوكمة يجب، فضلا عن ذلك، أن تجسد الواقع الجديد في العالم. والرخاء الذي حققه البعض مؤخرا يجب أن تواكبه مسؤوليات جديدة. والدول التي يمكنها نجاحها الاقتصادي من القيام بدور أكثر نشاطا في حوكمة العالم يجب عليها القبول بالمسؤوليات الجديدة المواكبة لذلك الدور النشط.

تحظى الأمم المتحدة بشرعية فريدة نظرا لعضويتها العالمية. كما أن شرعيتها مستمدة من المسائل التي تعالجها، والتي تهمنا جميعا. وجدول أعمال هذا الأسبوع هو خير دليل ممكن على ذلك. ولكن شرعية أي منظمة تتوقف أيضا على أدائها وقدرتها على تلبية التوقعات المنتظرة منها.

واستنادا إلى ذلك المعيار، فإن الأمم المتحدة تحقق أحيانا نتائج متباينة. ففي بعض الأحيان تبدو الأمم المتحدة غير مجهزة كما ينبغي للعمل ومترددة فيه. وتصبح القوة المستمدة من العضوية العالمية عبئا عندما يدب الانقسام بين الدول الأعضاء. وينبغي ألا تكون مناقشاتنا في حدود القاسم المشترك الأدنى. بل يجب أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات وإلى تحقيق نتائج تخدم الصالح العام للبشرية.

وإذا تقاعست الأمم المتحدة عن العمل، فإن مجموعات أخرى لا تمثل سوى قلة قليلة من بلدان العالم، تتقد حماسا لاتخاذ إجراءات فعالة، ستتدخل وتضطلع بدور مركزي في الحوكمة العالمية. ومن وجهة نظر سويسرا، فإن هذه المجموعات تفتقر إلى الشرعية نظرا لتكوينها المحدود. وبالتالي، فإن من المهم للغاية أن تظل الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية في قلب الحوكمة العالمية. ولذلك، يجب علينا أن نحرص على كفالة ألا تعاني شرعية هذه الهيئة العالمية بسبب الافتقار إلى الكفاءة. ولإحراز تقدم في بناء عالم أفضل، تقتضي مسؤوليتنا الجماعية مواجهة أي تحد عالمي باستجابة عالمية. وسويسرا تريد الإسهام في هذا الجهد المشترك.

والأمر يستلزم اتخاذ إجراءات عالمية متضافرة في المجالات التالية.

يجب تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بسرعة وبشكل كامل. ونعلم أن إلقاء كيس أرز من طائرة عمودية

غير كاف. بل يجب علينا أن نعلم الناس كيفية زراعة الأرز. وحتى يومنا هذا، يعيش ١,٤ بليون شخص في أنحاء العالم في الفقر المدقع. وكل يوم يموت عدد كبير جدا من الأمهات والأطفال بسبب سوء التغذية وانعدام الرعاية. ونعلم أنه تكون هناك حاجة إلى وسائل مالية هائلة بعد وقوع أي كارثة. والأموال تتدفق في حالات الطوارئ، ولكن من يبقى مهتما بعد ثلاثة أعوام من وقوعها؟ ومن الذي يشارك في التعمير؟

ويجب تحديد أهداف ملزمة في أقرب وقت ممكن للحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. إننا نملك حاليا المعرفة ولدينا تكنولوجيا نظيفة وصديقة مراعية للبيئة. ويجب علينا اتخاذ إجراء، بحيث تنفذ كل دولة تدابير ترمي إلى بلوغ أهدافها. ولا طائل من وراء انتظار قيام البلدان الصناعية بالاستثمار في بلدان الجنوب. وفي هذا المقام أيضا، يجب على الجميع الوفاء بمسؤولياتهم. وفي هذا العام في المكسيك، ما زالت لدينا فرصة لإحراز التقدم. والكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا إشارات لا تخطئها العين. وستخفض سويسرا انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

وبعد ٣٠ عاما من انتهاء الحرب الباردة، لا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن. ولكن بالنسبة للسكان المدنيين، فإن الدمار يحدث بسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والإرهابيون يستفيدون من تلك الحالة بالحصول على الأسلحة بسهولة من سوق السلاح. وتؤيد سويسرا، إلى جانب بلدان أخرى، التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتتيح تلك المبادرة الاستعانة بالاختصاصيين في مجالي المعونة الإنسانية والتعليم.

إن المساواة بين الجنسين يجب أن تصبح واقعا في نهاية المطاف. وهناك قيود على فرصة حصول النساء والفتيات على الخدمات التعليمية والصحية منذ عقود. وهن ضحايا للفقر أكثر من غيرهن. كما أنهن أهداف للعنف المنهجي في الصراعات المسلحة. ولقد آن الأوان للاستفادة الكاملة من إمكاناتهن في جهود الوساطة والتعمير في البلدان المتضررة من الصراع. وفي هذا السياق، ترحب سويسرا بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة – والذي يقربنا من تحقيق هذه الرؤية.

ويجب علينا تفادي تحويل الأمم المتحدة إلى أثر تاريخي غير قابل للتغيير بل يجب أن نجعلها منظمة دينامية. فالأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة في العالم التي تملك شرعية تمثيل جميع الدول والشعوب كافة. وهي المنظمة الشرعية الوحيدة في العالم القادرة على تضييق الفوارق بين المناطق واستعادة التوازن فيما بينها.

غير أنه لكي يحدث ذلك، يجب على جميع الدول الأعضاء تحمل مسؤولياتها والشروع في مهمة ترتيب أمورها الداخلية. بيد أن النقاش وإعداد التقارير لا يكفيان؛ بل يتعين علينا أن نعمل. ولا بد أن تلتزم كل دولة عضو بوضوح، في إطار المنظمة، بالتصدي للقضايا العاجلة التي تواجه العالم حاليا ومستقبلا. وستعزز هذه الالتزامات الثقة بالأمم المتحدة ومصداقيتها.

وسويسرا ما زالت مقتنعة اقتناعا راسخا بوجاهة اتباع نهج متعدد الأطراف، تكون الأمم المتحدة في محوره. وبإسهامات جميع الحاضرين في هذه القاعة اليوم، سنتمكن من إيجاد عالم أكثر عدلا وسلاما ورخاء. وأشكر المجتمعين هنا كافة على التزامهم الجماعي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة الاتحاد الكونفدرالي السويسري على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة دوريس لويتهارد، رئيسة الاتحاد الكونفدرالي السويسري، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطُحب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس أوباما (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف العظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة للمرة الثانية، بعد سنتين تقريبا من انتخابي رئيسا للولايات المتحدة. نحن نعلم أن هذا الوقت ليس عاديا بالنسبة لشعوبنا. وكل واحد منا يأتي إلى هنا حاملا مشاكله الخاصة وأولوياته. ولكن توجد أيضا تحديات مشتركة نواجهها معا كقادة وكأمم.

نجتمع في إطار مؤسسة بنيت على أنقاض الحرب وصُممت لتوحيد العالم في السعي إلى السلام. ونجتمع في مدينة ظلت طيلة قرون تستقبل الناس بالترحاب من مختلف أنحاء العالم، مقدمة الدليل على أن الأفراد من كل لون ومعتقد ومرتبة يمكن أن يلتقوا في سعيهم وراء الفرص وبناء المجتمعات الأهلية والتمتع بنعمة الحرية الإنسانية.

وخارج أبواب هذه القاعة تحكي شوارع وأحياء هذه المدينة العظيمة قصة عقد من الزمن اكتنفته المصاعب. فقبل تسع سنوات أنذر تدمير مركز التجارة العالمي بتهديد لا يعرف حدود الكرامة ولا يحترم اللياقة والأدب. وفي مثل هذا الشهر قبل سنتين حطمت الأزمة المالية في شارع الشركات المالية وول ستريت حياة العائلات الأمريكية في الشوارع العامة لمدننا. وقد ألحق هذان التحديان المنفصلان الضرر بالناس في جميع أنحاء العالم. إذ قتل رجال ونساء وأطفال على أيدي المتطرفين من الدار البيضاء إلى لندن، ومن جلال آباد إلى جاكرتا. وعانى الاقتصاد العالمي خلال الأزمة المالية من ضربة هائلة أصابت الأسواق بالشلل وأدت إلى تأجيل أحلام الملايين في جميع القارات. وتحت هذه التحديات لأمننا وازدهارنا تكمن مخاوف أعمق: بأن الأحقاد القديمة والتفرقة الدينية بدأت تتصاعد مرة أخرى؛ وبأن هذا العالم، الذي أصبح أكثر ترابطا، قد انزلق بطريقة ما إلى خارج حدود سيطرتنا.

هذه هي بعض التحديات التي واجهتها حكومتي منذ تولينا المنصب. واليوم أريد أن أتكلم أمام الجمعية حول ما قمنا به على مدى العشرين شهرا الماضية في التصدي لهذه التحديات، وما هي مسؤوليتنا حيال السعي إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وما نوع العالم الذي نحاول أن نبنيه في القرن الحادي والعشرين. واسمحوا لي أن أبدأ بما قمنا به.

إنني بوصفي رئيسا، لم أركز اهتمامي على أمر أكثر من إنقاذ اقتصادنا من كارثة محتملة. وفي هذا العصر الذي يتسم بتشاطر الرخاء، ليس في مقدورنا القيام بذلك بمفردنا. وهكذا انضمت أمريكا إلى الدول من مختلف أنحاء العالم لتحفيز النمو وتجديد الطلب الذي يمكنه أن يحرك من جديد خلق فرص العمل.

وإننا نعمل على إصلاح نظامنا المالي العالمي، بدءا بإصلاح وول ستريت في بلدنا، حتى لا تتكرر مثل هذه الأزمة مرة أخرى. وجعلنا من مجموعة الدول العشرين النقطة المركزية للتنسيق الدولي، لأننا، في العالم الذي يكون فيه الازدهار أكثر انتشارا، يجب علينا أن نوسع دائرة تعاوننا لتشمل الاقتصادات الجديدة على الساحة الدولية وسائر الاقتصادات من كل أركان العالم.

وهناك الكثير مما يمكننا إظهاره مقابل جهودنا، رغم أن العمل الذي يتعين علينا القيام به كثير جدا. لقد تم انتشال الاقتصاد العالمي من حافة السقوط في كساد شديد، وعاد إلى النمو مرة أخرى. ولقد قاومنا الدعوة إلى اتباع سياسات حمائية، وبدأنا نستكشف السبل الكفيلة بتوسيع التبادل التجاري والتجارة بين الدول. لكننا لا نستطيع ولن يهدأ لنا بال إلى أن تنمو بذور التقدم هذه وتصبح رخاء أوسع لا لجميع الأمريكيين فحسب، وإنما لجميع الشعوب في أنحاء العالم كافة.

وبالنسبة لأمننا المشترك، فإن أمريكا تخوض القتال بفعالية أكبر ضد تنظيم القاعدة وتقلص في الوقت ذاته الحرب في العراق. ومنذ أن توليت منصبي، سحبت الولايات المتحدة ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ جندي من العراق. وقد فعلنا ذلك بطريقة مسؤولة مع شروع العراقيين في تسلم زمام المسؤولية عن أمن بلدهم. وإننا نصب اهتمامنا الآن على بناء شراكة دائمة مع الشعب العراقي، مع الحفاظ على التزامنا بسحب ما تبقى من قواتنا بحلول نهاية العام المقبل.

وبينما نقوم بتقليص أعداد قواتنا في العراق، فقد أعدنا التركيز على دحر القاعدة وحرمان شركائها من الملاذ الآمن. وفي أفغانستان تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤنا إلى انتهاج استراتيجية لكسر زخم حركة الطالبان، وبناء قدرات حكومة أفغانستان وقوات الأمن الأفغانية، حتى يتسنى البدء بعملية نقل المسؤولية إلى الأفغان في شهر تموز/يوليه المقبل. ومن جنوب آسيا إلى القرن الأفريقي نسير باتجاه تبني نهج ذي هدف محدد بدرجة أكبر – نهج يقوي شركاءنا ويفكك الشبكات الإرهابية، من دون نشر جيوش أمريكية ضخمة.

وبينما نقوم بملاحقة المتطرفين الأكثر خطورة في العالم فإننا نحرمهم أيضا من أشد الأسلحة خطورة في العالم، ونسعى إلى تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. وفي وقت مبكر من هذا العام اعتمدت ٤٧ دولة خطة عمل لحماية كل المواد النووية المعرضة للخطر في غضون أربع سنوات. وقد تكاتفنا مع روسيا في التوقيع على أوسع وأشمل معاهدة للحد من الأسلحة منذ عقود. وخفضنا دور الأسلحة النووية في استراتيجيتنا الأمنية. وهنا، في الأمم المتحدة، اجتمعنا معا لتقوية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

وكجزء من الجهود التي نبذلها لمنع انتشار الأسلحة النووية، عرضتُ في العام الماضي يدا ممدودة على جمهورية إيران الإسلامية، وشددت على أن لها حقوقا وعليها مسؤوليات، بصفتها عضوا في المجتمع الدولي. وقلت أيضا، في هذه القاعة، إن إيران يجب أن تحاسب إذا فشلت في الوفاء بتلك المسؤوليات. وهذا هو ما فعلناه.

إيران هي الطرف الوحيد في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية الذي لا يمكنه إثبات النوايا السلمية لبرنامجه النووي، وتلك الأعمال تترتب عليها عواقب. وقد أوضحنا، من خلال قرار مجلس الأمن ١٩٢٩ (٢٠١٠)، أن القانون الدولي ليس وعدا فارغا. والآن، اسمحوا لي أن أتكلم بوضوح مرة أخرى: إن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي يسعيان إلى إيجاد حل لخلافاتنا مع إيران، وإن الباب ما زال مفتوحا أمام الدبلوماسية إذا اختارت إيران دخوله. ولكن

الحكومة الإيرانية يتعين عليها أن تظهر التزاما واضحا يمكن تصديقه، وأن تؤكد للعالم الغرض السلمي لبرنامجها النووي.

وبينما نكافح انتشار الأسلحة الفتاكة نقوم أيضا بمواجهة شبح تغير المناخ. فبعد القيام باستثمارات تاريخية في الطاقة النظيفة وتحقيق الكفاءة داخل وطننا، ساعدنا في التوصل إلى اتفاق في كوبنهاغن يلزم جميع الاقتصادات الكبرى، لأول مرة، بالحد من انبعاثاتها. إننا ندرك جيدا أن هذه ليست سوى خطوة أولى. وعند المضي قدما سندعم عملية تفي فيها جميع الاقتصادات الكبرى بمسؤولياتنا عن حماية الكوكب ونطلق العنان في الوقت ذاته لقوة الطاقة النظيفة لتكون بمثابة المحرك الذي يدفع عجلات النمو والتنمية والتطوير.

وتتحمل أمريكا أيضا برحابة صدر مسؤوليات فريدة بما يتناسب وقوتنا. ومنذ أن هطلت الأمطار وارتفعت مياه الفيضانات في باكستان تعهدنا بتقديم المساعدة، ويجب علينا جميعا أن نساند الشعب الباكستاني في مسعاه للنهوض وإعادة البناء.

وعندما وقع الزلزال في هايتي وما نجم عنه من خسائر، انضممنا إلى مجموعة من الدول للاستجابة للكارثة. واليوم، فإننا نحيي ذكرى أبناء أسرة الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم في الزلزال، ونتعهد بالوقوف مع شعب هايتي إلى أن يتمكن من الوقوف على قدميه.

وفي خضم كل هذه التقلبات، ثابرنا أيضاً على سعينا من أجل السلام. ففي العام الماضي، تعهدت بألا أدخر وسعاً لدعم هدف دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، في إطار سلام شامل بين إسرائيل وكل جيرانها. وقد اجتزنا طريقاً شديد الوعورة خلال الـ ١٢ شهراً الماضية، تخلله القليل من الذُرَى والكثير من الوديان. ولكن، في هذا الشهر يسعدني أننا حققنا مفاوضات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في واشنطن وشرم الشيخ والقدس.

والآن، فإنني اعترف بأن كثيرين هم المتشائمون إزاء هذه العملية. ويقول المتشككون إن الإسرائيليين والفلسطينيين يتبادلون عدم الثقة بشكل كبير، وأنهم منقسمون بشدة داخلياً، حتى أنه يتعذر تحقيق سلام دائم. وسيحاول الرافضون على كل من الجانبين تعطيل العملية بالكلمات المريرة والقنابل ونيران الأسلحة. ويقول البعض إن الفجوات بين الأطراف واسعة جداً وأن احتمال انهيار المحادثات كبير جداً، وأنه بعد عقود من الفشل، فإن السلام ليس ممكناً.

وأنا أسمع أصوات هؤلاء المشككين، إلا أنني أطلب إلى الجمعية أن تفكر في البديل. فإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، فلن يعرف الفلسطينيون أبداً الكرامة والعزة اللذين يأتيان مع دولتهم الخاصة بهم. ولن يعرف الإسرائيليون أبداً الطمأنينة والأمن اللذين يأتيان مع وجود جيران يتمتعون بالسيادة والاستقرار ويلتزمون بالتعايش. وحقائق الوضع الديموغرافي الصعبة سوف تسيطر على الموقف. وسيسفك مزيد من الدماء. وستظل تلك الأرض المقدسة رمزاً لخلافاتنا، بدلاً من أن تكون رمزاً لإنسانيتنا المشتركة.

وأنا أرفض قبول ذلك المستقبل. فلدينا جميعاً فرصة الاختيار. ولا بد لكل منا أن يختار طريق السلام. وتبدأ تلك المسؤولية، بطبيعة الحال، مع الأطراف نفسها، فهي التي يجب عليها أن تلبي نداء التاريخ. وفي وقت سابق من هذا الشهر، وفي البيت الأبيض، تأثرت بكلمات كل من القادة الإسرائيليين والفلسطينيين. فرئيس الوزراء نيتنياهو قال: ”جئت إلى هنا اليوم لكي أعثر على حل توفيقي تاريخي يمكن الشعبين من العيش في سلام وأمن وكرامة“.

وقال الرئيس عباس: ”لن نألو جهداً وسنعمل بدأب وبلا كلل لضمان أن تحقق المفاوضات غايتها“.

هذه الأقوال يجب الآن أن يتبعها عمل، وأعتقد أن لدى الزعيمين من الشجاعة ما يمكنهما من ذلك. غير أن الطريق الذي يتعين أن يسلكاه صعب للغاية، ولهذا السبب، أدعو الإسرائيليين والفلسطينيين – والعالم – إلى مؤازرة الهدف الذي يتشاطره هؤلاء الزعماء الآن.

إننا ندرك أن هناك اختبارات صعبة على طول الطريق، وها هو أحدها يقترب بسرعة. فتجميد المستوطنات الإسرائيلية قد أحدث أثراً على أرض الواقع وحسَّن الجو العام للمحادثات.

وموقفنا بشأن هذه المسألة معروف. ونعتقد أنه ينبغي تمديد هذا التجميد. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي أن تستمر المحادثات إلى أن تكتمل. لقد حان الوقت الآن لكي تساعد الأطراف بعضها بعضاً للتغلب على هذه العقبة. حان الوقت الآن لبناء الثقة – وإتاحة الوقت اللازم – لإحراز تقدم جوهري. حان الوقت الآن لاغتنام هذه الفرصة، حتى لا تفلت من أيدينا.

الآن، يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يصنعوا السلام، ولكن على كل منا مسؤولية يجب أن يضطلع بها أيضاً. فأصدقاء إسرائيل بيننا يجب أن يفهموا أن الأمن الحقيقي للدولة اليهودية يتطلب وجود فلسطين مستقلة – فلسطين تسمح للشعب الفلسطيني أن يعيش بكرامة وأن تتاح له فرصة. وأصدقاء الفلسطينيين بيننا يجب أن يفهموا أن حقوق الشعب الفلسطيني لن تكتسب إلا بالوسائل السلمية – بما في ذلك المصالحة الحقيقية مع إسرائيل آمنة.

أعرف أن كثيرين في القاعة هذه يعتبرون أنفسهم أصدقاء الفلسطينيين. ووعود الصداقة تلك يجب أن تُدعم الآن بالأفعال. ويتعين على أولئك الذين وقعوا على مبادرة السلام العربية أن يغتنموا هذه الفرصة لكي يجعلوها حقيقة واقعة باتخاذ خطوات ملموسة صوب التطبيع الذي وعدت به إسرائيل.

وعلى من يتكلمون لصالح الحكم الذاتي الفلسطيني أن يساعدوا السلطة الفلسطينية سياسياً ومالياً، وهم بذلك إنما يساعدون الفلسطينيين على بناء مؤسسات دولتهم.

وعلى من يتطلعون إلى رؤية فلسطين مستقلة أيضاً أن يكفوا عن السعي إلى تمزيق إسرائيل. إذ بعد آلاف السنين، فإن اليهود والعرب ليسوا غرباء في أرض غريبة. وبعد ٦٠ عاماً في أسرة الأمم، يجب ألا يكون وجود إسرائيل موضع نقاش.

إن إسرائيل دولة ذات سيادة، وهي الوطن التاريخي للشعب اليهودي. وينبغي أن يكون واضحاً للكافة أن الجهود الرامية إلى النيل من شرعية إسرائيل ستواجه بمعارضة لا تتزعزع من جانب الولايات المتحدة. والجهود الرامية إلى تهديد الإسرائيليين أو قتلهم لن تساعد الشعب الفلسطيني في شيء. إن قتل إسرائيليين أبرياء ليس مقاومة، بل هو ظلم. ولا يخطئن أحد: فشجاعة رجل مثل الرئيس عباس، الذي يقف ممثلاً لشعبه أمام العالم في ظل ظروف صعبة للغاية، أعظم كثيراً ممن يطلقون الصواريخ على نساء وأطفال أبرياء.

إن عمر الصراع بين الإسرائيليين والعرب من عمر الأمم المتحدة. وقد نعود إلى هنا في العام القادم، مثلما فعلنا طوال الستين عاماً الماضية، وندلي ببيانات مطولة بشأنه. ويمكن أن نتلو قوائم مألوفة بالمظالم. ويمكن أن نطرح نفس القرارات. يمكننا أيضاً أن نواصل تمكين قوى الرفض والكراهية. ويمكن أن نهدر مزيداً من الوقت بالاستمرار في جدال لن يساعد طفلاً إسرائيلياً أو فلسطينياً واحداً في أن يعيش حياة أفضل. يمكننا أن نفعل ذلك.

أو يمكننا أن نقول إن هذه المرة ستكون مختلفة – وأننا لن نسمح هذه المرة للإرهاب أو الاضطراب أو المواقف الاستعراضية أو السياسات الضيقة الأفق بأن تعترض الطريق. سنفكر هذه المرة، لا في أنفسنا، ولكن في تلك الفتاة الصغيرة في غزة التي لا تريد سقفاً لأحلامها، أو في ذلك الصبي في سيدروت الذي يريد أن ينام بدون أن يطارده كابوس نيران الصواريخ.

هذه المرة، ينبغي لنا أن نستمد التعاليم من التسامح الكامن في صميم الأديان العظيمة الثلاثة التي ترى أن تراب القدس مقدس. هذه المرة، ينبغي أن نسعى إلى ما هو أفضل داخل أنفسنا. فإن فعلنا ذلك، عندما نأتي إلى هنا في العام القادم، يمكن أن يكون لدينا اتفاق يؤدي إلى وجود دولة عضو جديدة في الأمم المتحدة – دولة فلسطين مستقلة ذات سيادة تعيش في سلام مع إسرائيل.

شاءت أقدارنا أن نتحمل أعباء التحديات التي تناولتها – الركود الاقتصادي والحرب والنزاع. وهناك دائماً شعور بالإلحاح، وحتى الضرورة، يقود معظم سياساتنا الخارجية. والواقع، أنه بعد ألفية اتسمت بالحروب، فإن هذه المؤسسة ذاتها تجسد رغبة البشر في إيجاد محفل للتعامل مع الحالات الطارئة التي ستأتي حتماً.

ولكن، حتى ونحن نواجه التحديات الآنية، علينا أيضاً أن نستدعي البصيرة الثاقبة للتبصر فيما هو أبعد والنظر فيما نريد بناءه على الأجل الطويل. ما هو العالم الذي ينتظرنا عندما تضع معارك اليوم أوزارها؟ ذلك هو ما أود أن أتكلم عنه فيما تبقى لي من وقت اليوم.

لقد كان أحد الإجراءات الأولى التي اتخذتها الجمعية العامة هو اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨. ويبدأ الإعلان بالقول إن ”الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم“.

والفكرة بسيطة – فهي أن الحرية والعدل والسلام في العالم يجب أن تبدأ بالحرية والعدل والسلام لفرادى البشر. وبالنسبة للولايات المتحدة، هذه مسألة تقييم أخلاقي وعملي. وكما قال روبرت كندي ”الفرد البشري، ابن الرب، هو محك القيمة، وكل المجتمع، والجماعات والدولة موجودة لمنفعته“.

وعليه، نحن ندافع عن القيم العالمية لأن من الصواب أن نفعل ذلك. ولكننا أيضا نعلم بحكم التجربة أن من يدافعون عن تلك القيم من أجل شعوبهم ظلوا أقرب أصدقائنا وحلفائنا، وأما من أنكروا تلك الحقوق – سواء كانوا جماعات إرهابية أو حكومات استبدادية – فقد اختاروا أن يكونوا خصومنا.

ولم يحدث إطلاقا أن حقوق الإنسان لم تواجه التحديات – لا في أي دولة من دولنا ولا في عالمنا. وما زال الاستبداد قائما – سواء تجلى ذلك في قيام طالبان بقتل الفتيات اللاتي يحاولن الذهاب إلى المدرسة، أو في نظام كوريا الشمالية الذي يستعبد شعبه، أو في الجماعات المسلحة في كونغو – كينشاسا التي تستخدم الاغتصاب كسلاح في الحرب.

وفي أوقات الضيق الاقتصادي، يحدث أن يكون هناك قلق حيال حقوق الإنسان. واليوم، كما في أوقات الهبوط الاقتصادي في الماضي، يضع البعض حقوق الإنسان جانبا تيمنا بوعد الاستقرار القصير الأمد أو بالفكرة الخاطئة بأن النمو الاقتصادي يمكن أن يأتي على حساب الحرية. إننا نشاهد قادة يلغون تحديد فترات الولاية، ونشاهد حملات قمع للمجتمع المدني، ونشاهد الفساد وهو يخنق الأعمال

الحرة والحكم الرشيد، ونشاهد الإصلاحات الديمقراطية وهي تؤجل إلى أجل غير مسمى.

وكما ذكرت في العام الماضي، فإن كل بلد سيتخذ مسارا متجذرا في ثقافة شعبه. ولكن التجربة بيّنت لنا أن التاريخ يقف إلى جانب الحرية، وأن أقوى الأسس تكمن في الاقتصادات المفتوحة والمجتمعات المفتوحة والحكومات المفتوحة. وببساطة، إن الديمقراطية، أكثر من أي شكل من أشكال الحكم الأخرى، تخدم مواطنينا. إنني أؤمن أن هذه الحقيقة ستزداد قوة في عالم الحدود بين الدول فيه آخذة في التلاشي.

وتعمل أمريكا من أجل بناء عالم يعزز هذا الانفتاح. لأن عفن الاقتصاد المغلق أو الفاسد يجب ألا يحجب طاقة وابتكار البشر. إننا جميعا نريد الحق في تعليم أطفالنا، وأن نكسب أجورا لائقة، وأن نرعى المرضى، وأن نحقق أقصى ما تنطوي عليه أحلامنا وأفعالنا، ولكن ذلك يعتمد على الاقتصادات التي تستفيد من قوى الشعب، بما في ذلك إمكانات النساء والفتيات. وهذا يعني السماح لمنظمي المشاريع بالشروع في الأعمال التجارية بدون أن يدفعوا رشوة والحكومات التي تدعم الفرص بدلا من الاختلاس من شعوبها. كما يعني مكافأة العمل الدؤوب بدلا عن تهور المجازفين.

وبالأمس، قدمت سياسة إنمائية جديدة تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف، وهي تسلم بأن الكرامة حق من حقوق الإنسان وأن التنمية العالمية هي مصلحتنا المشتركة. وستكون أمريكا شريكة للدول التي تقدم لشعوبها مسارا للخروج من الفقر. ومعا، يجب أن نطلق النمو الذي يستمد قوته من الأفراد ومن إدماج الأسواق في كل أرجاء العالم.

ولا يوجد سبب كي لا تكون أفريقيا مصدّرة للزراعة، ولذا تعمل مبادرتنا للأمن الغذائي على تمكين المزارعين. ولا يوجد سبب كي لا يتمكن منظمو المشاريع من فتح أسواق جديدة في كل مجتمع، ولهذا السبب استضفت مؤتمر قمة بشأن تنظيم المشاريع الاقتصادية في وقت مبكر من ربيع هذا العام، لأن واجب الحكومة هو تمكين الأفراد وليس وضع العراقيل في طريقهم.

ويصدق ذلك على المجتمع المدني. فقوس التقدم الإنساني شَكّله أفراد لديهم حرية التجمع ومنظمات خارج أطر الحكومات أصرت على التغيير الديمقراطي ووسائط إعلام قامت بمساءلة الأقوياء. وقد شاهدنا ذلك من مواطني جنوب أفريقيا الذين وقفوا ضد الفصل العنصري، وبولونيي التضامن، وأمهات المفقودين اللواتي رفعن أصواتهن ضد الحرب القذرة، وإلى الأمريكان الذين نظموا المسيرات من أجل حقوق جميع الأعراق، بما في ذلك العرق الذي أنتمي إليه. إن المجتمع المدني هو ضمير مجتمعاتنا المحلية وأمريكا ستشارك دائما في الخارج إلى جانب المواطنين على نحو يتجاوز نطاق أروقة الحكومة. وسوف نندد دائما بمن يقمعون الأفكار وسنكون صوتا لمن لا صوت لهم. وسوف نشجع أدوات جديدة للاتصال لكي يتمكن الناس في المجتمعات القمعية من التواصل فيما بينهم بأمان. وسندعم الإنترنت المجاني والمفتوح، حتى يتسنى للأفراد الحصول على المعلومات ليقرروا أمورهم بأنفسهم. وقد حان الوقت لنتقيد بالمعايير التي تنهض بحقوق المجتمع المدني وتكفل توسيع نطاق تلك الحقوق داخل الحدود وعبرها، ونرصدها بشكل فعال.

إن المجتمع المفتوح يدعم الحكومة المفتوحة، ولكنه لا يمكن أن يكون بديلا عنها. ولا يوجد حق أساسي أكثر من الحق في اختيار القادة وتقرير المصير. ولكن، لا يخطئن أحد في أن النجاح النهائي للديمقراطية في العالم لن يتحقق لأن الولايات المتحدة ستمليه عليه، بل سيتحقق

لأن المواطنين الأفراد يطالبون بأن يسمع صوتهم بشأن طريقة حكمهم.

ولا توجد تربة لا يمكن للديمقراطية أن تضرب جذورها فيها، كما أن كل ديمقراطية تعكس الطابع الفريد لكل دولة. وفي وقت لاحق من هذا الخريف سوف أسافر إلى آسيا. وسأزور الهند التي طردت الاستعمار بطريقة سلمية وأسست ديمقراطية مزدهرة لما يزيد على بليون نسمة.

وسأواصل رحلتي إلى إندونيسيا، أكبر بلد ذي أغلبية مسلمة، يربط بين آلاف الجزر بوشيجة الحكومة الممثلة للشعب والمجتمع المدني. وسأشارك في اجتماع مجموعة العشرين الذي سيعقد في شبه الجزيرة الكورية، التي تشكل أشد التناقضات وضوحا في العالم بين مجتمع دينامي ومنفتح وحر ومجتمع سجين ومغلق. وسأنهي رحلتي في اليابان، تلك الثقافة العريقة التي وجدت طريقها إلى السلام والتنمية الاستثنائية بالديمقراطية.

إن كل بلد من تلك البلدان يحيي المبادئ الديمقراطية بطريقته الخاصة. ومع أن بعض الحكومات تتراجع عن الإصلاحات، فإننا أيضا نشيد بشجاعة رئيس كولومبيا الذي تنحى بمحض إرادته، أو الوعد بوضع دستور جديد في كينيا.

إن العامل المشترك في التقدم هو مبدأ مساءلة الحكومة أمام مواطنيها. والتنوع في هذه القاعة يوضح أنه لا يوجد بلد واحد يملك كل الإجابات، ولكننا جميعا يجب أن نُساءل أمام شعوبنا.

إننا نرى في كل أجزاء العالم الوعد الابتكاري بجعل الحكومة أكثر انفتاحا ومساءلة. وعلينا الآن أن نبني على ذلك التقدم. وعندما نجتمع هنا من جديد في العام القادم، يجب أن نأتي معنا بالتزامات بمزيد من الشفافية، وبمكافحة الفساد، وبتنشيط المشاركة المدنية، والاستفادة من التكنولوجيا، بحيث نعزز أسس الحرية في بلداننا، بينما نرقى إلى مستوى المثل التي تنير العالم.

إن هذه المؤسسة ما زالت قادرة على أداء دور لا غنى عنه في النهوض بحقوق الإنسان. وحان الوقت لنرحب بجهود جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة لحماية حقوقها في كل أنحاء العالم.

وقد حان الوقت لكل دولة عضو أن تفتح عملياتها الانتخابية أمام المراقبين الدوليين وزيادة موارد صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وحان الوقت لتنشيط عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بحيث تجد بعثاتها الموارد الكافية لنجاحها، ومن أجل منع ارتكاب الفظائع مثل العنف الجنسي وإنفاذ العدالة – لأن الكرامة والديمقراطية لا يمكن لهما الازدهار بدون الحد الأدنى من الأمن.

وقد حان الوقت، كذلك، لجعل هذه المؤسسة قابلة أكثر للمساءلة لأن تحديات القرن الجديد تتطلب سبلا جديدة لخدمة مصالحنا المشتركة.

إن العالم الذي تنشده أمريكا ليس هو ذلك العالم الذي بوسعنا أن نبنيه لوحدنا. ولكي تصل حقوق الإنسان للذين يعانون من سياط القمع، فإننا بحاجة إلى أصواتكم الجهورة. وأناشد بصورة خاصة تلك الدول التي خرجت من الاستبداد في النصف الثاني من القرن الماضي وألهمت العالم، ابتداء من جنوب أفريقيا إلى جنوب آسيا، ومن أوروبا الشرقية إلى أمريكا الجنوبية. لا تقفوا مكتوفي الأيدي. ولا تصمتوا. عندما ترون في أماكن أخرى المعارضين يُسْجنون، والمحتجين يُضربون، تذكروا تاريخكم. لأننا ندفع جزءا من ثمن حريتنا دفاعا عن حرية الآخرين.

إن ذلك الإيمان ستهتدي به قيادة أمريكا في القرن الحادي والعشرين. إنه إيمان لازمنا طيلة أكثر من قرنين من المحن، وسيظل يلازمنا خلال التحديات التي نواجهها اليوم،

سواء تمثلت في حرب أم في ركود اقتصادي، أو في نزاع أو شقاق.

وعلى الرغم من أننا مررنا بعقد صعب، أقف أمامكم اليوم واثقاً بالمستقبل – مستقبل لا يحكم فيه العراق طاغية أو دولة أجنبية؛ ولا تكبل فيه اضطرابات الحرب أفغانستان؛ مستقبل يمكن فيه لأطفال إسرائيل وفلسطين أن يبنوا السلام الذي كان ممكنا لآبائهم؛ عالم يصل فيه الوعد بالتنمية إلى سجون الفقر والمرض؛ مستقبل تنقشع فيه غيوم الركود الاقتصادي أمام ضوء التجدد، ويمكن فيه للكل أن يحلم بسنوح الفرصة.

هذا المستقبل لن يكون سهل المنال، ولن يتحقق من دون نكسات؛ ولا يمكن الادعاء بالظفر به بسرعة. إن تأسيس الأمم المتحدة ذاته شهادة على تقدم البشرية. تذكروا أن ذلك كان في وقت أشد محنة من وقتنا، لقد اختار أسلافنا الأمل في الوحدة على سهولة التجزئة وقطعوا وعداً للأجيال المقبلة بأن يجعلوا كرامة البشر والمساواة بينهم قضيتنا المشتركة.

والأمر متروك لنا للوفاء بذلك الوعد، على الرغم من أننا سنواجه قوى مظلمة تختبر تصميمنا، فأمريكا لديها دائماً سبب يحملها على الاعتقاد بأن بوسعنا أن نختار تاريخاً أفضل وأن ما علينا إلا أن ننظر خارج الجدران المحيطة بنا. لأننا من خلال المواطنين المنحدرين من كل أصول وأنساب يمكن تصورها والذين يعتبرون هذه المدينة مدينتهم، نرى دليلاً حياً على أن الفرصة قد تسنح للجميع، وأن ما يوحدنا بوصفنا بشراً أكبر بكثير مما يفرقنا، وأن بوسع شعوب من كل فج من هذا العالم أن تعيش معاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطُحب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بينغو وا موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، كلمة أمام الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد بينغو وا موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي.

اصطُحب السيد بينغو وا موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بينغو وا موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس موثاريكا (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أخاطب الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بصفتي رئيس الاتحاد الأفريقي.

أتقدم إليكم، السيد الرئيس، بتهانئي الشخصية وتهاني الاتحاد الأفريقي على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والستين. وإنني أؤكد لكم، سيدي، على دعم أفريقيا للعمل الذي تقومون به.

وأشيد بمعالي السيد علي عبد السلام التريكي، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والستين، للقيادة التي أظهرها خلال توليه منصبه.

وأشيد أيضاً بأميننا العام، معالي السيد بان كي- مون، لقيادته المثالية لمنظمتنا، ولطريقته الممتازة في مواصلة تحمّل مسؤولياته. وتشعر أفريقيا على نحو خاص بالامتنان لدعمه المتواصل لبرنامج التنمية في أفريقيا.

ويسعدني القول إن أفريقيا ترحب بموضوع الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يؤكد من جديد على دور الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية. ويعتقد القادة الأفارقة أن الأمم المتحدة، بما تتصف به من شمولية في العضوية، مؤهلة جيداً لبناء توافق سياسي في الآراء على الحوكمة العالمية. وهم يرون أن الأمم المتحدة لديها القدرة على التوصل إلى حلول لمشاكل الحكم المشتركة التي لا تزال تواجهها قريتنا العالمية، من قبيل إدارة التنوع، ومكافحة الإرهاب، والصراعات. وأعتقد أن الأمم المتحدة تحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى توطيد مؤسساتها بغية تمكينها من تعزيز السلام والاستقرار، وتيسير النمو والازدهار المتوازنين بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وتود أفريقيا أيضاً أن تذكّر الأمم المتحدة بألاّ يغرب عن بصرها التزامها بمكافحة الفقر. فخفض مستوى الفقر يجب أن يظل محور تركيز الأمم المتحدة.

وبينما نمعن الفكر في موضوع هذا العام، الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية، أدرك تماماً أن ما يسمعه العالم عن أفريقيا هو المصائب والكوارث الطبيعية المتواصلة. فوسائط الإعلام الدولية تكتب عن الفقر المدقع في أفريقيا، والأمراض المتوطنة الواسعة الانتشار والمعاناة الإنسانية فيها. وهي دوماً تصور أفريقيا بأنها الحروب الأهلية، والإبادة الجماعية، والإرهاب، والقرصنة. وتعمل على تعظيم أفريقيا ذات التخلف الإنمائي والأمل المفقود.

بيد أننا لا نسمع في تقاريرهم عن قصص النجاح لعدد من الحكومات الأفريقية. ولا نسمع عن النجاحات في الديمقراطية التشاركية والحكم الرشيد. ولا نسمع عن الانتخابات العامة السلمية المتعددة الأحزاب. ولا نسمع عن معدلات النمو العالية للاقتصاد الكلي في بعض البلدان الأفريقية. ولا نسمع عن نجاحات الأمن الغذائي في بعض منها.

لهذا السبب، أريد الآن أن أقدم أفريقيا أخرى للجمعية العامة. إنها أفريقيا الآمال الجديدة والإمكانيات الجديدة، أفريقيا الفرص الصناعية والمعدنية والزراعية، أفريقيا ذات الاحتمالات الجديدة لخلق الوظائف، وأفريقيا التي يمكنها أن تنتج ما يكفي من الأغذية للجميع.

نعم، هذه هي أفريقيا التي أريد أن تعرفها الجمعية. هذه هي أفريقيا ذات البداية الجديدة.

أريد أن يعرف العالم أننا نحن القادة الأفارقة لدينا رؤيا واضحة لأفريقيا الجديدة الخالية من الجوع، والمرض، والفقر. لدينا رؤيا لأفريقيا الجديدة المزدهرة والمفعمة بالأمل. ولدينا رؤيا للأمم الأفريقية المصممة على المزيد من الإسهام في الازدهار الاقتصادي، والسلام، والاستقرار على الصعيد العالمي.

أريد أن أبلّغ العالم بأن قادة الاتحاد الأفريقي قرروا فتح المجال في أفريقيا أمام الموارد الطبيعية الهائلة ورأس المال البشري معاً لإنشاء صناعات جديدة بغية خلق ثروة جديدة لشعوبنا. لهذا السبب اخترت في هذا العام أن أخاطب هذه الجمعية الموقرة بشأن موضوع ”البداية الجديدة في أفريقيا“. أريد من الأمم المتحدة أن تتشاطر اعتقادنا أن أفريقيا ليست قارة فقيرة؛ إنما شعوبها هي الفقيرة.

ولقد أتيت هذا العام لأبلّغ هذه الهيئة العالمية بأن أفريقيا قررت أن تنتقل من التشاؤم الأفريقي إلى التفاؤل الأفريقي. وسوف نجعل أفريقيا أفضل.

والآن، بالانتقال إلى المسائل العالمية، أريد القول إن العالم يواجه اليوم التحدي المتمثل في إنتاج ما يكفي من الأغذية لإطعام ما يزيد على ٩ بلايين نسمة يعيشون على هذه الأرض، وإنه يجب أن يفعل ذلك إزاء ارتفاع أسعار

الأغذية، والاحترار العالمي، وتغيّر المناخ، وتدهور البيئة. ويسعدني أن أبلّغ هذه الهيئة العالمية بأن القادة الأفارقة يدركون تمام الإدراك هذه المشاكل، وبأنهم وافقوا بالإجماع على اتخاذ تدابير جديدة لكفالة أنه بعد خمس سنوات من الآن، سوف تكون أفريقيا قادرة على إنتاج ما يكفي من الأغذية لإطعام شعوبها. وقرروا أيضاً أنه بعد خمس سنوات من الآن، لن يموت طفل في أفريقيا من الجوع أو سوء التغذية.

وبغية تحقيق هذه الأهداف، قرر الاتحاد الأفريقي تحويل القارة إلى سلّة أفريقية للأغذية، هدفها الرئيسي التشجيع على تخصيص المزيد من الموارد في الميزانية واستثمارات القطاع الخاص للزراعة وإنتاج الأغذية. وبغية أن يتحقق ذلك، اتفق القادة الأفارقة على إعادة توجيه جهودهم بحيث تنصب على ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: الزراعة والأمن الغذائي، والنقل وتنمية الطاقة، وتغيّر المناخ. ويتوخى من هياكل النقل الفعالة وإمدادات الطاقة الكافية أن تعزز الإنتاج الزراعي وتصنيع الأغذية، فضلاً عن تحسين قدرة الناس على الانتقال وتسويق المنتجات الغذائية والزراعية من البلدان التي لديها فائض إلى البلدان المحتاجة في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

ومفهوم السلّة الأفريقية للأغذية يتوخى التعاون الكامل بين أفريقيا وحكومات مجموعة الثمانية. وسوف يحظى هذا الجهد أيضاً بالتعاون من الأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى.

والآن أريد أن أتطرق بإيجاز إلى بعض المسائل التي تثير شديد القلق لدى أفريقيا. وهذه المسائل تتصل بالآثار السلبية لتغير المناخ؛ وهشاشة السلام والأمن؛ والإرهاب والقرصنة؛ ووفيات الأمهات والرضع والأطفال؛ وبطء عملية إصلاح الأمم المتحدة. إن قادة أفريقيا يدركون أن تغير المناخ وتدهور البيئة يندرجان بين أشد التحديات العالمية خطورة التي تلحق الضرر بأفريقيا. فجميع البلدان في العالم تعاني، وإن كان بدرجات متباينة، من الآثار العكسية لتغير المناخ مثل الزوابع والأعاصير الشديدة وارتفاع مستوى سطح البحر وملوحة المياه وفترات الجفاف الشديد الطويلة والاحترار العالمي بصورة عامة.

وتتوفر أدلة كافية على أن معظم البلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أشد افتقارا إلى القدرة والأدوات اللازمة للتغلب على هذه التحديات. لذلك فإن الطبيعة العالمية لتغير المناخ تستدعي استجابة دولية مناسبة وفعالة وفورية. ويجب علينا أن نتصرف، ويجب علينا أن نتصرف الآن.

لقد اعترف المجتمع الدولي بأن تغير المناخ خطر حقيقي يهدد الإنسانية. مع ذلك، فإن الأداء المتعنت للعناصر الفاعلة الرئيسية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، المعقود في كوبنهاغن، خيب آمال أفريقيا والأمم النامية الأخرى. لذلك يود قادة أفريقيا أن يروا تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو على وجه الاستعجال باعتباره تدخلا أساسيا في معالجة تغير المناخ. وتحدد الاتفاقية والبروتوكول بالتفصيل ما الذي يتعين عمله للتخفيف من آثار تغير المناخ. لذلك أطالب، بالنيابة عن أفريقيا، بالتنفيذ الفوري لهذه القرارات في سبيل تجنب كارثة إنسانية محققة.

ومن دواعي سروري أن أنوه بأن صحة الأمهات والرضع والأطفال ورفاههم يندرجان بين المسائل الأساسية للموضوع المكرس لهذه السنة في الجمعية العامة. وهذا يستدعي إجراءات منسقة لإحراز الأهداف الإنمائية للألفية. ويسعدني أن أقول إن الاتحاد الأفريقي أعاد تأكيد التزاماته

باتجاه تخفيض وفيات الأمهات والرضع والأطفال في أفريقيا. ولبلوغ تلك الغاية تعهدت الحكومات الأفريقية بشن حملة التخفيض المتسارع لوفيات الأمهات في أفريقيا التي ستمتد أربع سنوات. واتفقنا أيضا على مطالبة الصندوق العالمي لمحاربة الايدز والسل والملاريا بأن يفتح نافذة جديدة لتمويل صحة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال. واسمحوا لي في هذا السياق أن أغتنم فرصة الجمعية العامة لالتمس من شركائنا ومانحينا الإنمائيين، بالنيابة عن أفريقيا، أن يقوموا بتغذية رصيد الصندوق العالمي أثناء اجتماع الشهر المقبل وأن يزيدوا من الموارد المخصصة لصحة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال.

من مسائل الحوكمة العالمية التي تثير شديد القلق لدى أفريقيا الجمود الذي يعتري المفاوضات المعنية بالتجارة الدولية في ظل جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ويتفق أعضاء الأمم المتحدة على أن التجارة تشكل القناة التي تمر عبرها التنمية في كل بلد. وبالنظر إلى ذلك فإننا في أفريقيا ندعو إلى العمل على اختتام جولة الدوحة على وجه السرعة. فنحن الأفارقة نؤمن بأن اختتام جولة الدوحة جوهري لإحياء التجارة العالمية وكذلك للمساعدة في انتعاش الاقتصاد العالمي. ولا بد لأي نتائج تتمخض عنها مفاوضات جولة الدوحة من أن تؤدي إلى فوائد واضحة للمزارعين والمنتجين والمصدرين والمستهلكين في البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية. ويجب على أمم العالم أن تضاعف جهودها لتجاوز كل العوائق التي تعترض طريق الخروج بنتيجة ناجحة من المفاوضات التجارية.

ما زال تقدم المرأة والمساواة بين الجنسين حجر الزاوية لبداية جديدة في أفريقيا. ولقد اضطلعت المرأة وما زالت تضطلع بدور حاسم في جداول الأعمال العالمية والقارية والوطنية الخاصة بالديمقراطية والتحول والتنمية. ويسعدني أن أبلّغ الجمعية العامة بأن الحكومات الأفريقية كثفت الحرب ضد العنف على أساس الجنس والاستغلال الجنسي والتمييز والاتجار بالبشر، وبخاصة بالنساء والفتيات. وإن الهدف النهائي يتمثل في الإقدام على تدخلات متماسكة مجدية تزيد زيادة ملائمة عدد النساء في مواقع صنع القرار الرفيعة المستوى في السعي إلى تحقيق النمو والتنمية.

وبالنسبة إلى السلم والأمن أود أن أؤكد على أن الاتحاد الأفريقي يعتقد أن الديمقراطية والحوكمة الجيدة والتنمية لن تكتب لها الاستدامة من دون السلام والأمن. ولقد أحرزت البلدان الأفريقية تقدما باهرا في كفالة أن يسود السلام والأمن القارة الأفريقية. إذ أجرت عدة بلدان انتخابات سلمية ويسود الكثير من التسامح والتراضي بين الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة في كثير من البلدان. وهذا أمر مشجع.

إلا أن أفريقيا بدأت تشهد مؤخرا إعادة ظهور الانقلابات العسكرية والطرق غير الدستورية الأخرى لتغيير الحكومة. لذلك اتخذ الاتحاد الأفريقي قرارا جماعيا قويا بأن هذه التوجهات السلبية لن يسمح لها بالاستمرار.

والاتحاد الأفريقي يساوره شديد القلق أيضا من أن الصومال لم ينعم منذ وقت طويل بحكومة مستقرة تزاول أعمالها بنجاح. وهذه الحالة المتفجرة المستمرة يزداد تفاقمها بتصاعد أعمال القرصنة والقرصنة المنظمة في المحيط الهندي. مما يلحق الأذى لا بالصومال والبلدان المجاورة له فحسب، وإنما بالقارة الأفريقية بأسرها وبالعالم كله. وإنني أؤمن بأن الحالة تستدعي نهجا جديدا وعمليات تدخل جديدة. وينبغي أن ينخرط مزيد من البلدان بصورة مباشرة في إيجاد حل دائم لأزمة الصومال.

والحالة في السودان تمثل تحديا خاصا للاتحاد الأفريقي وللأمم المتحدة. ورغم أن بعض التقدم قد أحرز صوب تنفيذ اتفاق السلام الشامل، فإن الاتحاد الأفريقي ما زال ينتظر

بتلهف إجراء الاستفتاء في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وهيكل العلاقات الذي سيتبلور في السودان في فترة ما بعد الاستفتاء.

وأحد أهم الخيارات الفورية في السودان يتمثل في توطيد السلام والاستقرار السائدين في ذلك البلد. ويساور البلدان الأفريقية القلق من أنه بينما تبذل الجهود لتأمين السلام الدائم في السودان، فإن المحكمة الجنائية الدولية يبدو أنها لن تتزحزح عن موقفها وإصرارها على اعتقال الرئيس عمر حسن البشير. ويسود توافق عام في الآراء في أفريقيا بأن هذا سيؤدي على نحو سلبي إلى استقطاب المواقف المختلفة لأصحاب المصلحة، مما ينفرها من التسوية السلمية. لذلك يتوجه الاتحاد الأفريقي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتماس قوي بأن تعدل المادة ١٦ من نظام روما الأساسي لتمكين الجمعية من تولي الصلاحيات المناطة بمجلس الأمن وتأجيل القضية ضد الرئيس عمر حسن البشير سنة واحدة للسماح بأن تتكلل المفاوضات والحوار الجاري بالنجاح.

وباسم الاتحاد الأفريقي، أود أن أعرب عن تقديرنا لإسهام الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في البلدان الأفريقية. لقد أبلت الأمم المتحدة بلاء حسناً في كثير من أنحاء أفريقيا، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وتشاد والبلدان الواقعة في غرب أفريقيا. وقد نالت تلك الجهود في البحث عن حلول للنزاعات القائمة في القارة استحساناً كبيراً.

إن الجزاءات ضد بعض أعضاء الاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز قد تسببت في مصاعب اقتصادية جمة، لا سيما بالنسبة للفقراء والفئات الضعيفة في تلك البلدان. ويرى الاتحاد الأفريقي أن التبريرات الأيديولوجية، إن وجدت، قد عفا عليها الزمن. كما أن الجزاءات لا تتماشى مع الحوار الناشئ من أجل إصلاح الأمم المتحدة. والجزاءات لا تتماشى كذلك مع التزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالنهوض بالتقدم الاجتماعي ومستوى أفضل للمعيشة، كما يرد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

وعليه، فإن الاتحاد الأفريقي يطالب برفع الجزاءات المفروضة على جمهورية زمبابوي وجمهورية كوبا فوراً. ونرى أن من شأن ذلك تمكين الزمبابويين والكوبيين العاديين الفقراء من بدء حياة يتجدد فيها الأمل والفرص.

أما بالنسبة لتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإن الاتحاد الأفريقي يؤيد الموقف الذي اتخذته حركة عدم الانحياز مطالبة بمعاملة عادلة ومنصفة لجميع الدول المعنية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد آسيلبورن (لكسمبرغ).

وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن، يرى الاتحاد الأفريقي أنه لكي تكون هذه المنظمة فعالة في إنجاز ولايتها كوسيط نزيه، يجب أن تنفذ الإصلاحات المقترحة بروح من العدالة والإنصاف. وفي هذا الصدد، أود التأكيد مجدداً على مطالبة الاتحاد الأفريقي بمقعدين دائمين بكامل حقوق النقض وخمسة مقاعد غير دائمة العضوية في مجلس الأمن. كما ينبغي أن يكون للاتحاد الأفريقي الحق في تحديد اختيار ممثلي أفريقيا في المجلس. وحالما ينفذ ذلك، فإنه سيمكن أفريقيا من المشاركة بشكل فعال في الحوكمة العالمية التي تنادي بها الأمم المتحدة الآن.

وختاماً، أود أن أشدد على إيمان أفريقيا القوي بأن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بعد إصلاحها ستضطلع على الأرجح بدور أكثر فعالية في الحوكمة العالمية وفي نظام مالي وتجاري عامي أكثر إنصافاً. وأعتقد أن الأمم المتحدة في دورها الجديد القائم على الحوكمة ينبغي لها أن تدعم أفريقيا في بدايتها الجديدة. فأفريقيا قوية – صناعياً واقتصادياً

وسياسياً – تعتبر شريكا تجارياً أفضل لبلدان مجموعة الثمانية وبقية بلدان العالم من شريك ضعيف.

وأعتقد أيضاً أن أفريقيا البداية الجديدة إذا اجتمعت مواردها المعدنية والزراعية والبشرية الهائلة سوف تكون بمثابة صمام الأمان لنظام مالي ونقدي دولي يموج بالاضطراب. أرجو أن تمعنوا النظر في هذه الأمور.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ملاوي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بينغو وا موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة لورا شنشيلا ميراندا، رئيسة جمهورية كوستاريكا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية كوستاريكا.

اصطحبت السيدة لورا شنشيلا ميراندا، رئيسة جمهورية كوستاريكا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة لورا شنشيلا ميراندا، رئيسة جمهورية كوستاريكا، وأدعوها لمخاطبة الجمعية.

الرئيسة شنشيلا ميراندا (تكلمت بالإسبانية): من هذا المنبر العالمي، أوجه تحية حارة إلى الجمعية العامة والبشرية جمعاء. وأخص بالتحية مواطني في كوستاريكا لقرارهم الحر والسيادي، الذي أولاني هذا الشرف العظيم بتمثيلهم أمامكم جميعاً.

أستهل ملاحظاتي بالإعراب عن الدعم المتجدد للأمم المتحدة لإسهاماتها في النهوض بحقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية المستدامة الشاملة والتسامح والتضامن واحترام التنوع والقانون الدولي. هذه بلا شك منظمة للدول، ولكن الأهم من ذلك أنها منظمة للشعوب التي انطلقت من اختلافاتها لتعتنق القيم الإنسانية والعالمية التي تدعم الأمم المتحدة وتلوذ بها.

وفي هذه اللحظة، تزدهر تلك القيم وما تنطوي عليه من التزامات عبر العالم، إلا أنها تعاني أيضاً.

ويمكننا أن نهنئ أنفسنا على الأطفال الذين يتلقون تعليماً جيداً، وعلى الآباء الذين يرونهم يكبرون دون خوف من أن تستهلكم الحرب. ونحن نستمد الإلهام من الشباب والعمال والفلاحين الذين تفتحت أمامهم الفرص في حياة جديرة، ومن النساء اللاتي يتمتعن بالمساواة الكاملة. وفي هذا السياق، نرحب بتعيين السيدة ميشيل باتشيليت في منصب وكيل الأمين العام المعنية بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة.

ولكن، في الوقت نفسه نشعر بالقلق أيضاً إزاء أولئك النسوة المعيلة لأسر معيشية وبالكاد يجدن ما يطعمن به أطفالهن. ونشعر بالقلق كذلك إزاء المسنين الذين تقدم بهم العمر وهم يعانون من الفقر والوحدة، وإزاء الأطفال الذين تفتقر حياتهم إلى الحنان وإلى الحافز. والآثار المروعة لتغير المناخ تقتضي اهتمامنا العاجل والعازم. ويؤسفنا أنه ما زالت هناك حتى اليوم نساء ينتظرن الإعدام رجماً بالحجارة، وأن بعض السكان قد يكون مصيرهم الإبادة الجماعية بصورة وحشية، ويؤسفنا أيضاً تلك الأسلحة النووية التي يجري تكديسها بينما تنضب الصوامع من القمح.

وعندما نشير إلى الأمم المتحدة والحوكمة العالمية، لا بد لنا أن نتذكر أن الحوكمة تبدأ بالحكومة الوطنية الرشيدة. ولكن، في الوقت نفسه، فإن نجاح إداراتنا الداخلية يتوقف على وجود منظومة دولية منصفة وفعالة ومنفتحة

ومسؤولة وقادرة على التعامل مع التحديات الكبيرة في عصرنا.

وبصفتي رئيسة، فإنني أخضع لرقابة مستمرة من شعبي، الذي جئت من بين صفوفه وأخضع لمساءلته. إنني أعرف أن خير موعظة تأتي من خلال القدوة. ولذلك، تسعى حكومتي إلى التمثل بالقيم والنهوض بالتنمية وزيادة رفاه جميع أبناء الشعب في كوستاريكا. ونحن نعمل على تحقيق نمو اقتصادي وانفتاح تجاري، ونحرص على التضامن والمسؤولية البيئية والشفافية السياسية في إطار الحريات المدنية. ويستند مسار العمل ذلك إلى أساس راسخ في تاريخنا. وهو ما جعلنا نعتمد التعليم الابتدائي المجاني والإجباري في عام ١٨٧٠، ونلغي عقوبة الإعدام في عام ١٨٧٧، ونحل الجيش في عام ١٩٤٩، ونحتفظ بـ ٢٥ في المائة من أراضينا في الستينيات ونوفر الرعاية الصحية للجميع في منتصف السبعينات.

وتستند حكومتي إلى هذا الإرث لتعمل في الوقت الحاضر ولتبني للمستقبل. ونحن نسعى إلى الاهتمام بأطفالنا وتنشيطهم في وقت مبكر، وإلى رعاية البالغين والمسنين. إننا نكافح أوجه عدم المساواة ونسعى إلى تحسين التعليم والصحة وتعزيز النمو الاقتصادي القائم بشكل متزايد على الطاقة النقية، وإلى اقتصاد مستدام وقدرة فكرية خلاقة. إنني أذكر كل هذه الأشياء بوصفها تجربة وطنية متواضعة وليس درسا عالميا بدافع الغرور.

إن التاريخ والجغرافيا والظروف تحدد شكلنا في كثير من الأحيان، ولكنها لا تفعل ذلك سوى بقدر محدود، لأن الإرادة الفردية والجماعية والمسؤولية والقيادة البناءة يمكن أن تزيل العقبات وأن تحدد مسارات أفضل. ولذلك يجب أن نسحب ستائر التحيز التي تحجب الواقع، وأن نستبدل أصداء الماضي بأصوات المستقبل، وأن نكف عن اتهام الآخرين كذريعة للتهرب من أداء الواجب.

وفيما يتجاوز حدود المجال الوطني، فإن الحوكمة الرشيدة تعني أن هناك مسؤوليات تقع على عاتق جميع قادة العالم فيما يتعلق بشعوب الأمم المتحدة. ويجب أن تكون نقطة الانطلاق هي احترام القانون الدولي والمنظمات المتعددة الأطراف. فبالنسبة لبلد غير مسلح ومسالم مثل كوستاريكا، تلك هي الأدوات الرئيسية لأمننا، وهي تمثل الشرط الذي لا غنى عنه للعيش بسلام ولتعزيز التنمية.

وقد احتفلنا يوم الثلاثاء الماضي، باقتناع شخصي ووطني راسخ، باليوم الدولي للسلام، الذي أدى بلدي دورا رئيسيا بشأن قرار إعلانه. ومن الأهمية بمكان، وبمبادرة الأمين العام بان كي - مون، أن يكون الموضوع الرئيسي للعام ”الشباب من أجل السلام والتنمية“. وهذا الثلاثي - الشباب كمحفز، والسلام كإطار، والتنمية كهدف - يمثل عاملا أساسيا لبناء عالم أفضل. غير أن ذلك الثلاثي سيكون مبتورا بدون الحرية بوصفها فرصة، والكرامة الإنسانية بوصفها التزاما لا مفر منه، والتسامح بوصفه عادة للتعايش.

وبالنسبة للبلدان والقادة الملتزمين بتلك القيم، فإن المسألة تتعلق بكيفية النهوض بها في العالم المعاصر. إنني أقترح زيادة تمكين المفاهيم والأنظمة والصكوك من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان. ومن مصلحتنا أن نشارك بشكل بناء، بوصفنا أعضاء في مجلس حقوق الإنسان. وهنا يكمن أيضا امتثالنا للعهود والبروتوكولات الرئيسية بشأن هذا الموضوع وإصرارنا على المسؤولية عن حماية المدنيين والتزامنا بالأمن الإنساني.

إن كوستاريكا، بالإضافة إلى استضافتها للمؤتمر الذي أقر الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في عام ١٩٦٩، كانت أول بلد صدق عليها. ويستضيف بلدنا اليوم مقر

محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وأنا على اقتناع بأن احترام حقوق الإنسان يتوقف بدرجة كبيرة على العدالة الدولية. وكان آخر مظاهرها الابتكارية، وبفضل معاهدة روما، هو المحكمة الجنائية الدولية، التي نكرر تأكيد دعمنا لها بعد عقد من الإسهامات. إن استخدام سلاح القانون بفعالية هو مسؤولية أخرى لا غنى عنها لإدارة الشؤون العالمية.

وفيما يتعلق بمجال السلام والأمن، تتقيد كوستاريكا بالنقاط الخمس التي يدعو لها الأمين العام بشأن تحديد الأسلحة. ونحن نصر بصفة خاصة على بدء مفاوضات لإبرام معاهدة لنقل الأسلحة، بينما نحرز التقدم في الوقت ذاته بشأن الاتفاقية النموذجية لحظر الأسلحة النووية واستكمال التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن تخزين ونقل الأسلحة، ولا سيما الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)، لا يمثل تهديدا لسلام البشرية وبقائها فحسب، بل هو أيضا اعتداء على التنمية. إن تجنيد كل جندي، وتجهيز كل قذيفة للاستخدام، وتخصيب كل نظير مشع للأغراض العسكرية يعني عددا أقل من المدارس والمستشفيات، وعددا أقل من برامج الغذاء والطرق والشبكات اللاسلكية، وعددا أقل من البذور للمزارعين ومن القضاة الأكفاء لإقامة العدالة.

ولكن السلام يجب أن يتجاوز الإجراءات، وأن يتشبع به عقول الناس ومخيلاتهم. والتوعية بالسلام هي تحصين ضد الحرب. وقبل ثلاثين عاما افتتح بلدي، بتأييد الأمم المتحدة، مؤسسة رائدة ومستبصرة في هذا المجال، وهي جامعة السلام. واليوم تصل إسهاماتها إلى كل قارات العالم، ويزداد التزامنا بها يوما بعد يوم. ولهذا السبب، نحن نحتفل باعتزاز بذكراها السنوية.

ومن قبيل المفارقات أنه بينما تهدر بلدان عديدة الموارد على الأسلحة، يقف المجتمع الدولي عاجزا عن التصدي الفعال لآفات الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار بالأسلحة، وكذلك الاستغلال الشاذ للأفراد والاتجار بهم. إن بلدي وأمريكا الوسطى يعانيان بشكل متزايد من اعتداءات تجار المخدرات. إننا نواجه عمليا خطر الوقوع تحت سيطرة عصاباتهم، مما ستكون له عواقب تتجاوز حدودنا لتشكل تهديدا صارخا للأمن الدولي.

لقد جعلت حكومتي أمن مواطنينا هدفا رئيسيا. وهذا ما يطلبه شعبنا ولن نخيب أمله أبدا. إننا نكافح الجريمة بقوة وتصميم، ونقوم بذلك أيضا من خلال الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والسياسات الذكية وأسبقية القانون.

ولكن المعركة الكبرى ضد الجريمة عبر الحدود الوطنية تستلزم منا جميعا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير. واليوم تشكل الأنشطة المرتبطة بالمخدرات تهديدا لمكاسب التنمية التي تحققت في بلدان أمريكا الوسطى. وبحكم موقعنا الجغرافي بين كبار منتجي المخدرات في الجنوب وكبار المستهلكين في الشمال، فإن بلداننا آخذة في التحول، بدرجات متفاوتة، من مجرد منطقة عبور إلى بلدان تنتج المخدرات وتتاجر بها وتستهلكها.

ولم نعد اليوم في حل من أي مظهر من مظاهر تجارة المخدرات، التي مدت مِجسّاتها إلى الكثير من مجالات الحياة الاجتماعية. ويشاهد الشباب الصغار في مدارسهم وأحيائهم كيف يتعرض مستقبلهم للخطر جراء يُسرِ الحصول على المخدرات، وتكاد أنظمتنا للرعاية الصحية تعاني من الإرهاق بسبب مشاكل الإدمان، وتتعرض سلامة مؤسساتنا لخطر الفساد والإكراه، وقد وصل العنف إلى مستويات لم نشهدها من قبل.

إن المعركة ضد تجارة المخدرات لا يمكن الفوز بها إلا من خلال التنسيق والتعاون العالمي والتنقيح الجوهري

للاستراتيجيات التي اتبعت حتى الآن، والتي كان الكثير منها غير مكتمل أو كان مصيره الفشل. ومن على هذه المنصة، أوجه النداء إلى البلدان التي لديها أعلى معدلات الاستهلاك من أجل أن تتخذ إجراءات أكثر فعالية ضد هذه المشكلة الهائلة، وأن تتعاون مع البلدان التي تعاني من مشكلة لم نتسبب فيها. كما أوجه نداء عاجلا من أجل التضامن العالمي لإنجاز هذه المهمة، ومن أجل أن تكثف المنظمات المتعددة الأطراف أنشطتها من خلال وضع جدول أعمال واستراتيجيات أكثر شمولا، وتحسين التوازن بين الموارد والمسؤوليات، وتحديد أهدافا أكثر تركيزا. وإذا لم تكن هناك مبادرة قوية لبذل جهود جديدة وجيدة، فسرعان ما سنأسف لتخاذلنا.

وإذا حققت كوستاريكا، البلد ذو الدخل المتوسط، معدلات في التنمية البشرية يمكن مقارنتها بالمعدلات القائمة في البلدان ذات الدخل المرتفع، فإن السبب في ذلك يعود، في جملة أمور، إلى استثماراتنا الاجتماعية التي تحل محل الإنفاق العسكري. ولهذا السبب، نصر على ألا تتجاهل المساعدات الدولية البعد الأخلاقي للتنمية. ونؤيد إفراد تخصيص تفضيلي من هذه المساعدة للبلدان التي تمر بأخطر الحالات. لكن بلدانا مثل بلدي، وبفضل الاستثمارات الجيدة والقرارات السياسية السديدة التي حسنَّت الأحوال المعيشية لدينا، ينبغي أن تستفيد من الخطط الابتكارية للتعاون التقني، والتمويل البناء، والتحالفات بين القطاعين العام والخاص. ويجب علينا، فوق ذلك كله، أن ننجز بنجاح المفاوضات التجارية الدولية لجولة الدوحة، وهي محرك جوهري للنمو الاقتصادي.

ويجب علينا أيضا أن نرسخ دعائم السلام مع البيئة والتنمية. ولا يمكننا أن نتحاشى تنظيم الاقتصاد بطريقة مستدامة بغية إنتاج المواد وتحقيق الرفاه الاجتماعي. ونشعر اليوم بآمال كبيرة إزاء المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، الذي سينعقد في كنكون. ونأمل أن تتحمل جميع البلدان، ولكن على وجه الخصوص، كبار البلدان الملوثة والمسببة لانبعاثات الكربون، مسؤوليتها تجاه البشرية. فنحن في كوستاريكا نتحمل قسطنا من المسؤولية بوضعنا نصب أعيننا الهدف المتمثل في أن نصبح أول البلدان الخالية من الانبعاثات الكربونية في العالم. ونحرز أيضا تقدما في تطبيق وتطوير سبل الطاقة النظيفة وحماية مستجمعاتنا المائية وتنوعنا البيولوجي.

ومهما يكن من أمر، يجب علينا ألا ننسى أن الاستدامة، قبل كل شيء، يجب أن تكون بشرية؛ ومن هنا تأتي أهمية الأهداف الإنمائية للألفية. فتحقيقها في غضون خمس سنوات هدف لهذه المنظمة لا يسعنا التملص منه.

إن تحديات الحوكمة العالمية عديدة وكاسحة، لكن إمكانية مواجهتها قائمة. وتعزيز هذه الإمكانيات جزء من مسؤوليتنا بصفتنا قادة. وهذا يقتضي أيضا من الأمم المتحدة أن تحسن إدارتها. وإذا لم تستجب للوقائع الجديدة، وإذا لم تعمد الدول الأعضاء فيها إلى المساعدة في تحقيق هذا العمل، فإن المنظمة تجازف بأن تصبح عديمة الأهمية. ويقتضي تكيف الأمم المتحدة للتصدي لتحديات الحوكمة العالمية قدراً أكبر من الفعالية والكفاءة والشفافية في إدارتها، وعمليات صنع القرار فيها وعملياتها في الميدان.

ويجب علينا أيضا في هذه المنظمة العالمية أن نعلّم عن طريق القدوة الحسنة. لهذا السبب تسعى كوستاريكا بطريقة نشطة وبناءة لتحقيق عملية الإصلاح. ونحن، على غرار بلدان عديدة أخرى، لا نزال بحاجة إلى المساعدة من العالم. والعالم يحتاج إلى المساعدة من جميع البلدان. هذه هي الطريقة الوحيدة للدفع قدما بقضايا شعوبنا. تقدم كوستاريكا مساهمتها المتواضعة في ذلك المضمار، وفي الجهود التي تبذلها وفي الأعراب عن رأيها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية كوستاريكا على البيان الذي ألقته من فورها.

اصطحبت السيدة لورا تشينشيلا ميراندا، رئيسة جمهورية كوستاريكا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

اصطُحب السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس راجاباكسا (تكلم بالإنكليزية):من دواعي شرفي العظيم أن أهنئ معالي السيد جوزيف ديس على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. كذلك أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، معالي السيد علي عبد السلام التريكي، على قيادته الفعالة للجمعية العامة.

إن الأمم المتحدة في دورتها الخامسة والستين تعمل الآن على التشديد على استمرارية هذه المنظمة. إنها آلية هامة لكفالة التعاون بين الدول ومنتدى للمناقشة والحوار بين الدول ذات السيادة. ويجب ألا نقلل من أهمية هذه المنظمة، استنادا على مبدأ المساواة في المعاملة بين الدول صغيرها وكبيرها.

انطلاقا من هذه الروح أخاطب الجمعية عند هذا المنعطف الخطير في تاريخ بلدي. ففي غضون شهرين، سوف أتولى منصبي لفترة رئاسة ثانية. وستكون ولايتي مختلفة جدا عن سابقتها. لأني في الفترة الثانية لي بوصفي رئيسا، قطعت وعدا لشعبي بتحقيق السلم والازدهار المستدامين للجميع وكفالة ألا يستطيع الإرهاب أن يطل علينا برأسه القبيح مرة أخرى.

في عام ٢٠٠٥، انتخبني شعبي على أساس وعد بتخليص بلدي من خطر الإرهاب. وأقول إن سري لانكا تعيش الآن في سلام، وهو سلام كان مجرد حلم قبل بضع سنوات. وطيلة السنة الماضية، صدر الكثير من التقارير وقيل الكثير عن تحرير بلدي من الإرهاب. بيد أنه لم يذكر إلا القليل جدا عن المعاناة التي تعين علينا أن نمر بها والطبيعة الحقيقية للعدو الذي تغلبنا عليه.

أما الحقيقة التي تُنسى بسرعة فهي أنه تعين علينا مواجهة منظمات إرهابية منظمة تنظيما عاليا وممولة تمويلا جيدا وفعالة للغاية، وهي منظمة كان بوسعها حتى أن تمد مخالبها إلى البلدان الأخرى. إن العديد من فظائع الإرهاب التي يشهدها الغرب مؤخرا، كان شعب سري لانكا نفسه ضحية لها لقرابة ٣٠ عاما، وفقد تقريبا ١٠٠ ٠٠٠ من الأرواح البشرية، ومن بنيهم رئيس سري لانكا، وقائد فذ للهند وعشرات المفكرين والسياسيين. فجبهة نمور تحرير تاميل إيلام كانت منظمة وحشية للغاية، فحتى من زعمت أنها كانت تمثلهم، طائفة التاميل في سري لانكا، كان من بينهم الكثير من ضحايا إرهابها، شأنهم في ذلك شأن بقية سكان بلدنا. وأولئك الذين راقبوا الوضع من بعيد وقالوا إنه كان على حكومة سري لانكا أن تستجيب لمطالب

الإرهابيين يتعين تذكيرهم بأن الإرهاب هو إرهاب، كائناً ما كان القناع الذي يلبسه وكائناً ما كان الغلاف الذي يغلّفه. فإلى جميع أولئك، أقول ما يلي: أنا مسؤول أمام الأمة برمتها. وأنا مسؤول عن حياة ملايين الرجال والنساء والأطفال، والذين لم يولدوا بعد. وأنا مسؤول عن تحقيق السلام والازدهار للأمة، وعن الحق في حياة مسالمة لجميع الذين يعيشون هناك.

وفي هذا السياق، من الجدير اختبار قدرة القانون الإنساني الدولي الراهن على تلبية الاحتياجات المعاصرة. ولا بد من أن نتذكّر بأن هذا القانون وُضع أساساً للتصدي للصراعات التي أطلقتها قوات دول قانونية، وليس جماعات إرهابية. والطبيعة غير المتناظرة للصراعات التي تقوم بها جهات من غير الدول تسبب مشاكل خطيرة يتعين أن يتصدى لها المجتمع الدولي بكل جدية.

وفيما نطوي صفحة فصل حزين من تاريخ بلدنا، أود أن أذكّر الجمعية بأننا حاولنا مراراً، إلى جانب عديدين آخرين، إشراك نمور تاميل إيلام للتحرير في حوار بنّاء. ولا أزال أعتقد أن الحوار هو أفضل سبيل لحل أي صراع. والمؤسف أشد الأسف أن كل هذه المحاولات واجهت الرفض المصحوب بالغطرسة والسخرية على نحو طائش. وفي ظل تلك الظروف، اضطررنا إلى إطلاق عملية إنسانية، بمباركة العديدين من الشركاء الدوليين، للقضاء على الأعمال الإرهابية واستعادة السلام والأمن.

إن تركيز دولتنا ينصب الآن برمته على بناء السلام الدائم، ولأم الجراح، وكفالة الازدهار الاقتصادي، وضمان حق الأمة بأسرها في العيش في وئام. ونحن على دراية أنه بغية تحقيق هذه الطموحات، يجب أن تترافق التنمية الاقتصادية مع المصالحة السياسية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف نجري، بمشاركة كاملة من جميع الأطراف المؤثرة، تغييرات دستورية تكون انعكاسا مناسبا لطموحات شعبنا.

ونحن نسعى إلى تطبيق برنامج للتجديد على مستوى الدولة. فلقد أعادت سري لانكا بالفعل ٩٠ في المائة من المشردين داخلياً إلى قراهم الأصلية، التي كانت تعج من قبل بالألغام الأرضية، ووفرت البنية التحتية الضرورية التي تلزمهم لاستئناف الحياة الطبيعية. وساعدنا على استعادة حيوية الشباب إلى الجنود الأطفال السابقين. وأعدنا بناء المقاطعة الشرقية وبدأنا العمل نفسه في الشمال. وتضطلع الآن القوات المسلحة في سري لانكا بدور إيصال الخدمات الأساسية، وإعادة بناء المنازل، وإزالة الألغام، واستعادة البنية التحتية الضرورية في كل المناطق التي كانت متضررة.

وعلى الرغم من الأخطار المتبقية، ألغت سري لانكا مع ذلك جزءاً كبيراً من قوانين الطوارئ التي كانت ضرورية جداً أثناء الصراع، وهي تنوي إلغاء جزء كبير مما تبقى منها في الأشهر المقبلة.

ولقد قيل الكثير على لسان الذين هم خارج حدودنا عن طائفة التاميل عندنا. واسمحوا لي بأن أكون واضحاً: ما من دولة على وجه الأرض يمكنها أن تتمنى الخير لطائفة التاميل في سري لانكا أكثر من سري لانكا نفسها. وللقلّة من المضلّلين أقول لا تسمحوا لأنفسكم بأن تصبحوا أداة للانقسام، والحقد، والعنف، وأن تُستَخدموا كعامل مساعد على ولادة الحقد من جديد في شكل آخر. بدلاً من ذلك، تعالوا إلينا ولنعمل معاً على تبديد عدم الثقة، والارتقاء إلى آفاق جديدة.

إن سري لانكا تدرك التحديات التي نواجهها، ومن أكبرها لأم جراح الماضي. وتحقيقاً لذلك، أنشئت في وقت سابق من هذا العام لجنة الدروس المستخلصة والمصالحة التي تولي الاحترام الكامل لمبادئ المساءلة. وهذه الهيئة المستقلة

التي تتألف من ثمانية سريلانكيين يتحلون بالصبر الحسن والمتزلة الرفيعة قد بدأت عملها بالفعل. وسلّمتني اللجنة مؤخراً مذكّرة توصي باتخاذ بعض الخطوات الإدارية التي يتعين اتخاذها في عملية المصالحة.

ونعتقد أنه لكي يُحرَز النجاح في إعادة بناء دولتنا وتعافيها، يجب على العملية أن تتطور من الداخل. وإذا علّمنا التاريخ شيئاً، فهو أن الحلول المفروضة من الخارج تولّد الاستياء وتفشل في نهاية المطاف. وحلولنا، في المقابل، هي نتيجة عملية داخلية تظهر ثقافة شعبنا وتقاليده.

ونحن بالتأكيد نرحب بالدعم من المجتمع الدولي بينما نعيد بناء أرضنا واقتصادنا. ويحدونا أمل صادق في أن يكون أعضاؤه على استعداد لاعتماد نهج عملي لقيام شراكات مع سري لانكا من خلال التجارة والاستثمار وبناء القدرة على الصعيد الدولي.

ويمضي اقتصادنا على الطريق الصحيح لقطف ثمار السلام. فنحن نشهد نمواً ثابتاً ومستداماً زاد على ٨ في المائة، بما في ذلك خلال الربع الأخير، واعتدالاً في معدلات التضخم، وتدنياً في أسعار الفائدة. وخلال السنوات الخمس الماضية، شهدنا ارتفاعاً في دخل الفرد بلغ الضعف. ونطمح إلى زيادة ذلك، وإلى مضاعفة الدخل الحالي للفرد مرة أخرى بحلول عام ٢٠١٦، وإلى أن نصبح أيضاً بحلول عام ٢٠١٤ أحد كبار البلدان ال٣٠ المزدهرة بالأعمال.

إن شعاري الانتخابي ”ماهيندا شنثانا – رؤيا للمستقبل“، يبيّن رؤيتي المتمثلة في تحقيق بنية تحتية جيدة على الصعيد الوطني، وصعيدي الأقاليم والريف، وهو الأمر الحيوي لتحقيق النمو الشامل الذي يجعل من التنمية مفيدة للمجتمع بأسره. ويمكنني أيضاً القول باعتزاز إن بلدي، من خلال هذه الاستراتيجية الاقتصادية، ماضٍ بارتياح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل التاريخ الذي وضعته الأمم المتحدة بكثير. ونحن حالياً نركّز بقوة على إنشاء البنية التحتية العامة الضرورية، فيما نعمل على تعزيز السياسة البيئية التي تمكّن القطاع الخاص من زيادة الاستثمار في بلدي.

وحتى نتمكن من تحقيق طاقاتنا بالكامل فإننا نحتاج إلى بيئة خارجية مؤازرة. ولبلوغ تلك الغاية سنسعى دائما إلى الانخراط البناء والدخول في شراكات بناءة. ومن جانبنا سنواصل المساهمة، كالعهد بنا، في تعزيز قضية تعددية الأطراف وإقامة نظام عالمي مرتكز على المبادئ. وفي هذا الصدد يسعدني أن أنوه بأن عام ٢٠١٠ سيصادف الذكرى الخمسين لمساهمتنا الأولى في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقواتنا المسلحة وشرطتنا تفخر اليوم بما اكتسبته من خبرة قتالية، وبالقدرة على الاضطلاع بواجباتها في أشد الظروف الحافلة بالتحديات.

العالم يشعر الآن بالضعف الشديد أمام الكوارث الطبيعية أكثر من أي وقت مضى. فنحن نشهد كل يوم تقريبا ملايين الناس يقعون ضحايا للفيضان والانهيارات الأرضية والبراكين والزوابع والزلازل الشديدة وغيرها. ولقد أصبح من الصعب بصورة متزايدة على البلدان المتضررة أن تتمكن من إدارة برامج الانتعاش فيما بعد الكوارث بدون مساعدة. وإن النكبات التي حلت مؤخرا بمنطقتنا تبرز الحاجة الحاسمة إلى العمل الفعال المتميز بالمشاركة الجماعية من أجل التخفيف من المعاناة الإنسانية. ولا ريب في أن تغير المناخ والاحترار العالمي أصبحا الآن المسألتين اللتين تتطلبان اهتماما عاجلا من جميع الأمم.

من بين المسائل السياسية التي ظلت جروحها تنقيح مدة طويلة جدا الإنكار المتواصل لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة خاصة به داخل حدود آمنة ومعترف بها. ويحدو شعب سري لانكا وطيد الأمل بأن هذه الحالة المأساوية إلى

أقصى حد ستحسم بدون تأخير وبطريقة مستدامة. كما نأمل أن تكون فلسطين قد أصبحت في هذا الوقت من العام المقبل عضوا في هذه المنظمة.

المبدأ الذي يجب أن نهتدي به يجب أن يكون دائما الاحترام المتبادل في الخطاب الدولي حتى عندما نرفض وندين التدابير المعتمدة، مثل الحصار الأحادي الجانب. وتقدم تجربة الماضي القريب أدلة كثيرة على أن وطأة الحصار لا تقع على الحكومات وإنما على أشد القطاعات المستضعفة من المجتمع. وبالروح ذاتها أتوجه بنداء إلى المجتمع الدولي بأن يتعاطف مع مطامح الشعب الكوبي.

كما أود أن أحث بكل ما أملكه من قوة على النظر في الحاجة إلى أن يبدي المجتمع الدولي اهتماما أكبر فيشارك في مساعدة شعوب أفريقيا في جهودها الرامية إلى رفع مستوى الحياة في قارتها.

الزعماء الذين تختارهم شعوبهم غالبا ما يضطرون إلى اتخاذ قرارات صعبة. إنهم يستحقون حقا حسن نية المجتمع الدولي وثقته فيما يتصل بالأعباء الثقيلة التي يتعين عليهم تحملها. ولذلك فإن نتائج قراراتهم يجب تقييمها بموضوعية ويجب السماح لهم بأن يعبروا عن أنفسهم.

وهذا لا يعني القول إن البلدان ينبغي أن تعمل في عزلة. ففي هذا العالم الكلي الترابط يجب علينا أن نعمل سوية حيثما نستطيع، وأن نسدي المشورة البناءة بعضنا لبعض حيثما يكون ذلك ملائما. وإن الأمم المتحدة تشكل القاعدة الصلبة لهذا التفاعل، وهي ستحظى دائما، لدى قيامها بذلك الدور، بدعم سري لانكا التام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة أشكر رئيسة جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطُحبت السيدة مهيندا رجاكسا، رئيسة جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عبد الله غل، رئيس جمهورية تركيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية تركيا.

اصطُحب السيد عبد الله غل، رئيس جمهورية تركيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد الله غل، رئيس جمهورية تركيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس غل (تكلم بالإنكليزية): رسالة الأمم المتحدة تتمثل في حماية كرامة كل المخلوقات البشرية وأمنها ورفاهها. لذلك يشكل السلام والأمن والاستقرار والرخاء العام المبادئ الجوهرية التي تهتدي بها تركيا في أعمالها وإجراءاتها في الأمم المتحدة. ومنذ أن منحتنا هذه الجمعية ولاية غلابة، باختيار تركيا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن، دأبنا على العمل بجدية وإخلاص وموضوعية وفعالية للمساهمة في السلام والأمن وخدمة الصالح العام للمجتمع الدولي.

وفي هاتين السنتين سعينا من أجل أن نعطي قيمة مضاعفة، مع توخي الإنصاف والتمسك بالمبادئ، في تناول شتى المسائل العالمية والإقليمية. وسعينا إلى الدفع قدما بالمناقشات داخل المجلس بشأن مسألة أعطيناها دائما أولوية عالية: مسألة حفظ السلام وبناء السلام. والواقع أننا سنعقد بعد ظهر هذا اليوم اجتماع قمة لمجلس الأمن لتبادل وجهات النظر والأفكار على أعلى مستوى سياسي بشأن هذه

المسألة. وعلاوة على ذلك سنعقد يوم الاثنين المقبل مناقشة مواضيعية في مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب.

الإرهاب يشكل حقا التحدي الأول الأكثر إلحاحا للمجتمع الدولي على النطاق العالمي. والإرهاب لا يمكن مواجهته من دون تعاون دولي مخلص وفعال ومتماسك وملموس. وأود أن أذكّر بأن نضالنا ضد الإرهاب سيمنى بالفشل ما لم نحارب كل المنظمات الإرهابية، بغض النظر عن مراميها المفترضة السياسية أو العقائدية أو الطائفية أو الدينية.

انتشار أسلحة الدمار الشامل واحد من المخاطر المحدقة بعالمنا المعاصر. ولن يتسنى لنا التغلب على تلك البلية إن لم تعتمد جميع الدول الأعضاء، بما فيها الدول النووية، نهجا عادلا قائما على المبادئ في سياساتها ذات الصلة. وإن إنشاء نظام عالمي موثوق به لمنع الانتشار لن يتيسر إذا تجاهلنا الأمر الواقع المتمثل في وجود أسلحة نووية في بلدان معينة تقع في لب بعض من أشد مناطق العالم حساسية.

وفي هذا السياق، أود أن أدعو الدول الأعضاء كافة إلى تكثيف جهودها من أجل إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مثلما يتوخى ذلك قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وما طالبت به الجمعية العامة مراراً وتكراراً. ونؤيد كذلك الدعوة التي أطلقت في أيار/مايو في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة إلى عقد مؤتمر بشأن منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢. وأعتقد أن هذه الخطوة الأولية شرط لا بد منه لجميع مبادرات عدم الانتشار في بقية أنحاء العالم.

وفي استجابتنا لتلك التحديات الأمنية، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن المشاكل العالمية لا يمكن أن تحل بشكل انفرادي أو ثنائياً أو في إطار دائرة صغيرة من الدول المتشابهة الفكر. ولذلك، كان من الأهمية بالنسبة لنا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نعتمد نهجاً متعدد الأطراف إزاء المشاكل العالمية.

ويتمثل أحد هذه المشاكل في الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة. ومع أننا نمر بمرحلة للتعافي البطيء، فإن وطأة الأزمة ما زالت ملموسة حتى اليوم. ويجب أن نستخلص العبر الملائمة منها حتى نتجنب وقوع صدمات مماثلة في المستقبل. وهذه المشكلة قد نجمت عن أفعال غير مسؤولة من جانب بعض المؤسسات المالية في أكثر الأسواق تقدماً. ودفع أناس عاديون الثمن الفادح لأخطاء قلة في الدول المتقدمة النمو. وكشفت الأزمة الاقتصادية الحالية مرة أخرى عن ضعف وقصور الهياكل الاقتصادية والمالية الوطنية والعالمية القائمة، التي تفتقر إلى الحوكمة والقواعد الفعالة لمراقبة مؤسسات مالية مستهترة.

غير أن الاقتصاد التركي تمكن من البقاء على المسار، رغم الأزمة الاقتصادية العالمية، بفضل إجراءات اقتصادية ومالية شاملة اتخذت في وقت سابق. وفي إطار مجموعة الـ ٢٠، فإننا ندعم بقوة جهود المحافل الدولية الرامية إلى استعادة النمو العالمي وتنظيم الممارسات المالية. ونرى أنه ينبغي لمجموعة الـ ٢٠ أن تواصل الاضطلاع بدور محوري في وضع السياسات والإجراءات السليمة من أجل تلك الغاية.

لقد تفاقمت حالة أقل البلدان نمواً في أعقاب الأزمة العالمية. ولذلك، لا بد من بذل كل جهد ممكن لإدماج تلك البلدان في الاقتصاد العالمي. وفي إطار ذلك المسعى، ينبغي أن نعمل وفقاً لمبادئ التجارة الحرة والمنصفة وأن نتجنب التوجهات الحمائية. بهذه الأفكار، نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيعقد في اسطنبول في العام القادم.

وخلال العقد الماضي، تحسنت المؤشرات الاقتصادية في تركيا، وكذلك مساعداتها الإنمائية. وبزيادة وسائلنا نسبياً، تمكنا من الإسهام بدرجة أكبر في تنمية الآخرين. وتركيا قد تطورت الآن إلى مانح ناشئ. وبإسهام منظمات غير حكومية مقرها في تركيا، تجاوز إجمالي المساعدات الإنمائية التركية ١،٥ بليون دولار سنوياً. ومن خلال وكالة التعاون والتنمية الدولية التركية، نخصص ذلك المبلغ لمشاريع متنوعة لبناء القدرات في مجالات مثل الصحة والتعليم والزراعة والبنى التحتية.

والبلدان النامية أكثر تعرضاً من غيرها لأخطر التهديدات جراء مشاكل أربع مترابطة: الاحترار العالمي وتغير المناخ والأوبئة والأمن الغذائي. وفي السنوات الأخيرة، عصفت المآسي بأمم كثيرة بسبب الآثار السلبية الناتجة عن تغير المناخ في أنحاء العالم. فبعض أجزاء من كوكبنا تعاني من جفاف شديد، بينما تعاني أجزاء أخرى من فيضانات مدمرة. والمحنة التي تمر بها باكستان حالياً هي تذكرة لنا بأن هذه أصبحت مسألة ملحة تتطلب اتخاذ تدابير علاجية عاجلة. ولا بد أن نقر بأن البيئة المستدامة صالح عام عالمي لا ينفصل للبشرية. ولذلك، يجب أن نتولى المسؤولية الجماعية عن الحفاظ عليها. فأرواح البلايين من البشر، لا اليوم فحسب بل والأجيال القادمة، ستعتمد على التدابير التي قد نتخذها الآن.

والأزمة الغذائية العالمية مصدر قلق شديد آخر. فهي تمثل تحدياً مقلقاً للأجيال المقبلة. وهذه التحديات الاقتصادية والديموغرافية والإيكولوجية والبيولوجية الضاغطة تجبرنا على إعادة تحديد مفهوم الأمن. فلم تعد هذه المسائل تقع ضمن فئة المخاطر اللينة، بل إنها تشكل تهديداً واضحاً وقائماً للبشرية.

وفي مواجهة هذه التهديدات الساحقة، فإن الوقت قد حان للقيام بعمل عالمي في إطار الأمم المتحدة. وتحقيقاً لذلك، أناشد الدول الأعضاء أن تنظر في إمكانية إنشاء قدرة للاستجابة السريعة على مستوى العالم لمواجهة فعالة للكوارث الطبيعية والإيكولوجية ونقص الأغذية وتفشي الأوبئة. وهذا سيساعد أيضاً في صون السلم والأمن الدوليين من خلال تخفيف حدة التهديدات الناجمة عن ضعف الإدارة أو انهيار النظام العام أو النزاعات المحلية أو بين الدول بسبب تناقص الموارد الطبيعية.

وإذا ما خصصنا جزءاً صغيراً من نفقاتنا الدفاعية لتمويل وإنشاء قدرة لحفظ السلام، سنحقق نتائج أكثر فعالية من حيث التكاليف في صون السلام والاستقرار في العالم. وفضلاً عن ذلك، فإن استطعنا تجميع بعض معداتنا الدفاعية – تلك المعدات التي ربما فقدت فعالية استخدامها عسكرياً وإن كانت لا تزال صالحة للاستخدام في عمليات الغوث من الكوارث – يمكننا تحسين تلك القدرة على الاستجابة السريعة في وقت قصير. وبالطبع، فإن القدرات الإقليمية الموجودة حالياً يمكن أن يكون دورها أساسياً في هذا المسعى العالمي. وكل الموارد من هذا النوع يمكن توجيهها مباشرة إلى من يحتاجونها، كي لا تتآكل بفعل التكاليف الإدارية المفرطة.

أما على الجانب السياسي من جدول أعمالنا، فلا تنقصنا المسائل الإقليمية المُلِحة. ونظراً لضيق الوقت، سوف أتطرق بإيجاز إلى بعض منها هنا.

إن السلام الدائم في الشرق الأوسط هو المفتاح لكي ينعم العالم بالسلام والاستقرار في المستقبل. وللأسف، فإن غياب السلام هناك ينطوي على آثار استراتيجية خطيرة وسلبية بالنسبة لبقية العالم. ولذلك، فإن تركيا تؤيد دائماً كل جهد يستهدف تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط.

وفي إطار هذا الفهم، نعرب عن تقديرنا لجهود الرئيس أوباما ونرحب بالمفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين. ونأمل أن يقربنا هذا التفاعل الجديد من تسوية ناجعة وعادلة.

ومن ناحية أخرى، سيكون من الصعب للغاية إحراز أي تقدم صوب سلام دائم ما لم نضع حداً للمأساة الإنسانية في غزة. وفي هذا الإطار، فإن مهاجمة القوات المسلحة الإسرائيلية لقافلة المساعدات الإنسانية الدولية في أعالي البحار في أيار/مايو الماضي قد أسفرت عن خسائر بشرية فادحة، في انتهاك واضح للقانون الدولي. وفي ضوء القانون الدولي، تتوقع تركيا اعتذارا رسميا وتعويضا لأسر الضحايا المتضررة والأشخاص المصابين بجراح.

ولذلك، نحن نولي أهمية خاصة لعمل فريق التحقيق وبعثة تقصي الحقائق. وقد سررنا بتلقي تقرير بعثة تقصي الحقائق (A/HRC/15/21) التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ويقدم التقرير إطارا قانونيا قويا لتثبيت حقائق الحادثة. كما أننا نتطلع إلى خاتمة ناجحة لعمل فريق التحقيق.

أما فيما يتعلق بالعراق، فقد كانت انتخابات ٧ آذار/مارس فاتحة لمرحلة جديدة بالنسبة لشعب ذلك البلد. غير أن المأزق السياسي في فترة ما بعد الانتخابات يفاقم الحالة الأمنية ويعيق الشروع في وضع برنامج تعمير شامل للبلد. ويحدونا خالص الأمل في أن تعكس الحكومة الجديدة في العراق التوازن الذي ظهر في الانتخابات. ويجب أن تكون الحكومة الجديدة شاملة لجميع الأطراف وفعالة وديمقراطية. وفي أعقاب انسحاب القوات القتالية الأجنبية، فإننا أيضا نحث جميع جيران العراق على التصرف بروح المسؤولية ودعم سلامة أراضي العراق ووحدته السياسية وسيادته. وعلينا جميعا أن نساعد الشعب العراقي في سعيه من أجل تحقيق المستقبل الأفضل.

إن إسهاماتنا وجهودنا الدولية من أجل تحقيق تسوية عاجلة للمسألة النووية الإيرانية سوف تستمر. ولا يمكن تسوية هذا الخلاف إلا بالامتثال للمعايير والالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وباحترام الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي هذا السياق، فإن إعلان طهران والاجتماع المعقود في اسطنبول، في تموز/يوليه، يوفران فرصة لا بد من اغتنامها. إننا نعتقد أنه لا يوجد بديل للدبلوماسية.

وبوصفها بلدا من بلدان البلقان، تولي تركيا أولوية رئيسية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية لمنطقة البلقان. وخلال السنوات الماضية، شاركنا بفعالية في مبادرات تركز على النتائج في البلقان بتكثيف زياراتنا الثنائية الرفيعة المستوى إلى بلغراد وسراييفو. وعلاوة على ذلك، كانت هناك أهمية تاريخية لإطلاقنا آليات تعاون ثلاثية مع البوسنة والهرسك وصربيا من جهة، ومع البوسنة والهرسك وكرواتيا من جهة أخرى. إننا نحاول من خلال تلك الآليات أن نهيئ جواً جديداً للتفاهم والتعاون فيما بين تلك الدول. وأعتقد أن إدماج غرب البلقان في الهياكل الأوروبية والأوروبية – الأطلسية سيكون خطوة حاسمة ونهائية لتسوية الصراعات في المنطقة.

وفيما يتعلق بمنطقة القوقاز، فإننا نظل ملتزمين بمواصلة جهودنا للبحث على السلام الشامل والمستدام في المنطقة مع احترام مبدأ السلامة الإقليمية. وقد شهدنا جميعا خلال السنوات الماضية السهولة التي تتطور فيها النزاعات المجمدة إلى اشتباكات محتدمة في المنطقة. وفي هذا السياق، فإننا نولي أهمية كبيرة للتسوية السلمية لصراع ناغورني – كاراباخ.

إن أي فشل في أفغانستان سيؤدي بلا شك إلى آثار لا يمكن التنبؤ بعواقبها للمجتمع الدولي. وعليه، تستحق أفغانستان اهتمامنا الشديد والتزامنا الصادق. فأفغانستان تمر بعملية تحول تاريخية. وبينما تستمر العمليات العسكرية، يجب أن يكون هناك تركيز متزامن ومتزايد على الجهود المدنية لكسب قلوب وعقول الشعب الأفغاني. إن التزام تركيا نحو أفغانستان التزام مفتوح. وسوف نواصل تقديم المساعدة ما دام الأفغان يحتاجون إليها.

إن دعم الديمقراطية في باكستان يتسم بأهمية استثنائية، ليس لأجلها في حد ذاتها فحسب، بل أيضا لأجل استقرار المنطقة بأسرها. وفي أعقاب الكارثة التي سببتها الفيضانات، من المهم بشكل أساسي دعم شعب وحكومة باكستان الديمقراطية في تضميد ما أصابهما من جراح.

وأفريقيا منطقة أخرى تستدعي المسؤولية والعمل الجماعيين من جانب المجتمع الدولي. إن أعباء حل المشاكل المرهقة للقارة لا يمكن أن تقع على كاهل الأفارقة وحدهم. وانطلاقا من هذا الفهم، وضعت تركيا سياسة شاملة تتضمن تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية فعالة للمساعدة على التصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا.

وفيما يتعلق بمسألة قبرص، فإن التزامنا الطويل الأمد بدعم تسوية عادلة ودائمة ما زال ثابتا دونما تغيير. إننا نشارك رؤية الأمين العام التي مفادها أن التسوية في متناول اليد قبل نهاية هذا العام، ولكن هذه العملية ينبغي ألا تكون مفتوحة. إن وصول المفاوضات إلى نتيجة إيجابية سوف يحول بسرعة منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط إلى ركيزة من ركائز السلام والاستقرار والتعاون والرفاه في الاتحاد الأوروبي.

لقد أثبت القبارصة الأتراك أنهم يؤيدون التسوية، على النحو الذي تجلى بوضوح من استفتاء عام ٢٠٠٤، ولكنهم ما زالوا يعانون بشكل غير عادل من عدم التوصل إلى تسوية. وأود أن أكرر النداء الذي وجهه الأمين العام إلى المجتمع الدولي من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء عزلة القبارصة الأتراك وتمكينهم من الاندماج في العالم الأوسع.

وفي الختام، أود أن أكرر تأكيد رأينا أن الأمم المتحدة تستطيع وينبغي أن تؤدي دورا أكبر في رسم الطريق إلى عالم أفضل للبشرية. ويتوقف علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نقدم للأمم المتحدة الدعم السياسي اللازم والأدوات الملموسة لتتمكن من أداء هذا الدور. إنني أؤكد للجمعية العامة أن تركيا، من جانبها، ستواصل تقديم الدعم والتعاون الكاملين للأمم المتحدة في سعينا لكي نترك لأطفالنا عالما أكثر أمانا وازدهارا، وأكثر تمتعا بالنقاء والصحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية تركيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد عبد الله غول، رئيس جمهورية تركيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب أمير دولة قطر.

اصطحب صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يشرفني بالنيابة عن الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الشيخ آل ثاني: عندما وقفت على هذا المنبر في شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي، تطرقت إلى التهديدات التي تعصف بعالمنا، وللأسف ما زالت تلك التهديدات قائمة، بل وازدادت وتنوّعت. ولم نقترب من تحقيق الأهداف الإنمائية التي وضعناها لأنفسنا منذ عشرة أعوام خلال قمة الألفية. إننا نعتقد أن معظم الخلل الذي يعاني منه عالمنا لا يرجع إلى نقص في الموارد، بل إلى سوء الإدارة وانعدام العدالة والإنصاف.

إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأزمة الغذاء واستمرار الجوع والفقر وغير ذلك من التحديات التي تواجه البشرية اليوم تدعونا إلى إعادة بناء مؤسساتنا وصياغة استراتيجياتها لتحسين استجابتها للتحديات والأزمات التي تواجه المجتمع الدولي. لقد حان الوقت لإعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي لكي يحقق العدالة وتكافؤ الفرص للجميع.

من بين المؤتمرات والمنتديات الدولية الهامة التي استضافتها الدوحة في هذا العام كان ”مؤتمر قمة مبادرة إعادة التصميم الشامل للمنتدى الاقتصادي العالمي“، الذي أفرز العديد من المقترحات لتحسين الهياكل والترتيبات التعاونية الدولية القائمة من أجل تهيئة النظام الدولي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وأدعو صنّاع القرار إلى مناقشة تلك المقترحات واعتماد المناسب منها.

لعلكم تعلمون جميعاً أن منطقتنا ما تزال تشهد أعلى درجة من درجات التوتر في العالم، فلا تزال القضية الفلسطينية تنتظر الحلّ العادل منذ عقود، والحالة غير مستقرة في الصومال وأفغانستان والعراق، وأزمة الملف النووي الإيراني بحاجة إلى حل. وقد أكدنا مراراً على أهمية التوصل إلى حل بالوسائل السلمية والدبلوماسية. وفي رأينا أن حوارا مباشرا مثمرا بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية من شأنه أن يسهم في حل هذه الأزمة.

إن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي تنبع من موقعها الجيواستراتيجي، ومن كونها تحتوي على نصف الاحتياطي العالمي من النفط والغاز، ويأتي منها ربع الإنتاج العالمي من هذين المحركين الرئيسيين للاقتصاد العالمي. فليكنْ هذا اعتباراً إضافياً يضاف إلى الاعتبارات التي تدعو المجتمع الدولي إلى إدراك أهمية تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في الشرق الأوسط. وتلك غايةٌ من الصعب أن تتحقق إلا من خلال نبذ استخدام القوة، وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل دون استثناء، وحل النزاعات الثنائية والصراعات الإقليمية على أساس القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الشرعية الدولية ومبادئ العدل والإنصاف.

إن تمادي إسرائيل في انتهاك القانون الدولي والقيْم الإنسانية تجلى في ارتكاب أعمال قرصنة ضد المتضامنين الذين حاولوا كسر طوق الحصار الظالم، وغير الإنساني المفروض على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وهذا يحملنا على مناشدة المجتمع الدولي مرة أخرى الوقوف وقفة موحدة تطالب إسرائيل بفك هذا الحصار فوراً وبشكل كامل.

إننا الآن أمام منعطف تاريخي في مسار تسوية القضية الفلسطينية، حيث أن الجميع بات يدرك أن الدول العربية لن تقبل بالسلام الذي تريد إسرائيل أن تفرضه بحسب أهوائها وخارج الشرعية الدولية. فالسلام الدائم والمقبول والمضمون هو السلام العادل الذي يضمن حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

لأسباب نستطيع فهم بعضها ويتعذر علينا فهم البعض الآخر منها، فإن هذا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، داهمه دون تبصر، ما عرف باسم الحرب على

الإرهاب فانزلق عند مطلع قرن جديد إلى مأزق عطّله وألحق به تشوهات وأضراراً كان يمكن توخي بعضها بل معظمها.

إننا نقر بأن هناك ممارسات تدخل يقيناً في مجال الإرهاب، ولكننا ننكر في هذا الصدد مقولتين، الأولى: إسناد هذا الذي يسمى بالإرهاب إلى الدين الإسلامي، لأن ذلك فضلاً عن عدم صحته، فهو ظلم تاريخي تدحضه شواهد التاريخ القريب. ففي القرن العشرين وفي النصف الثاني منه جرت ممارسات بالعنف غير المبرر في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا وفي آسيا. ولم يقل أحد بأن هذا الإرهاب أمريكي أو أوروبي أو آسيوي، وإنما جرى رد العنف فيه إلى كوامنه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العقائدية من دون نسبته إلى دين أو بلد أو إلى فكرة بالذات. لكن ما رأيناه في العقد الأول من هذا القرن وعانينا منه وسُمي بالحرب على الإرهاب كان ظاهرة طارئة على السياسة الدولية، إذ أدخلتنا في حرب من نوع لا حدود ولا نهاية لها ولا منطق ولا أساس قانوني أو أخلاقي. والبعض من ذلك ما زال يجري حتى الآن وإن كنا نلاحظ أن الإدارة الأمريكية الحالية قد كفت عن استعمال وصف الحرب على الإرهاب، فما زلنا في انتظار مبادرات أكثر وضوحاً وجرأة.

أما المقولة الثانية التي نختلف معها فهي أننا نرى أنه حتى مع وجود ظاهرة الإرهاب فإن علاجها لا يتأتى بشن الحرب. وهذا العلاج لم يحقق أمناً أو سلاماً أو رخاءً، وإنما أدى إلى العكس، فقد أشاع دماراً حيثما حل ومنع ملايين البشر من ممارسة حياتهم وأشاع الخوف وتسبب في قتل وتشريد الملايين، وفي أزمات اقتصادية ومالية زلزلت استقرار العالم، وتسبب في تقويض الجهود التي بذلت في الحوار بين الثقافات.

لا أريد أن أطيل عليكم، ولكننا نرى أن ما آلت إليه الأمور في مطلع هذا القرن المثير، وفي العقد الأول منه، لا ينبغي السماح باستمراره وترك تفاعلاته تتردى من غير مراجعة. وما نخشاه هو أن تتحول الحرب على الإرهاب إلى مقاولات تجارية وعقود مالية وجيوش من المرتزقة تمارس القتل خارج أية مشروعية دولية وإنسانية، وهذه كلها أمور بالغة الخطر.

في هذا العقد الأول واجهنا تحديات كبرى وعلينا أن نعد الأجوبة اللازمة ليس للحرب ولكن للتصالح مع النفس ومع العصر ومع التقدم، لجعل العقد الجديد وما بعده عقداً تحتاج التحديات الكبرى فيه إلى إجابات أكثر عمقاً وفهماً ودراية.

إيماناً منا بأن الحوار هو أنجع السُبل لحل النزاعات، فقد بادرنا بالسعي لحل عدة أزمات سياسية في منطقتنا عبر تشجيع الحوار بين الأطراف المعنية، سواءً في لبنان أم اليمن أم القرن الأفريقي أم السودان.

وعلى الصعيد الوطني في دولة قطر، نتبع سياساتٍ تنمويةٍ محورها الإنسان وتعتمد نظرة شمولية في التعامل مع التنمية البشرية، وقد وضعنا نُصب أعيننا غايات التحديث والإصلاح والتنمية بهدف بناء دولة مؤسسات دستورية عصرية قائمة على القانون تضمن للمواطنين حرياتهم وحقوقهم ومسؤولياتهم.

وقد حققنا خطوات ملموسة على صعيد تطوير قدراتنا التنموية، بما في ذلك مؤسساتنا الصحية والتعليمية والثقافية، التي نأمل أن تبلغ مستويات عالمية، وكذلك تطوير المنشآت الوطنية الصناعية لاستثمار الموارد الطبيعية في بلادنا.

ولقد حبانا الله في بلادنا بوفرة في مخزون الوقود الهيدروكربوني. وقد عملنا على الاستفادة المُثلى من هذه

الثروة وتوظيف عوائدها لخدمة المواطن القطري، ورفع مختلف مؤشرات التنمية البشرية. ولأننا كغيرنا من سكان كوكبنا الأرضي يهمنا التصدي لآثار تغير المناخ، فقد وضعنا في قائمة أولوياتنا الاهتمام بالطاقة النظيفة، لا سيما الغاز الطبيعي. وللمساهمة في الحد من الانبعاثات الكربونية، ونقوم بوضع سياسات للاستفادة من مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة.

إننا نأمل في أن نسهم من خلال النهج الذي نسير عليه، وطنيا وإقليميا ودوليا، في إرساء قواعد السلم والأمن والاستقرار والتنمية التي ترافقها.

وبذلك نأمل أن نؤدي قسطنا من المسؤولية الجماعية التي يعبر عنها الميثاق من أجل المصلحة المشتركة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر أمير دولة قطر على الخطاب الذي ألقاه للتو.

اصطحب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد مواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية كينيا.

اصطحب السيد مواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية) بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كيباكي (تكلم بالإنكليزية): إن موضوع الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ”إعادة تأكيد الدور المركزي والمنوط بالأمم المتحدة في مجال الحوكمة العالمية“، فهو موضوع ملائم ويأتي في الوقت المناسب. فالتحديدات القائمة اليوم عبر الحدود الوطنية بما في ذلك مسائل السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، والبيئة والصحة، تقتضي حوكمة عالمية أصيلة تشمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تؤكد كينيا مجددا تمام التأكيد على الدور المركزي للأمم المتحدة في مجال الحوكمة العالمية، تمشيا مع ميثاقها والقانون الدولي. ومن المحتم، إذاً، تسريع الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة بغية كفالة أن تكون هذه المؤسسة ذات العمل المتعدد الأطراف تمثيلية وشفافة، وتخضع للمساءلة أمام أعضائها الـ ١٩٢، وتحقق على النحو الأمثل طموحات العالم اليوم.

عندما خاطبت الجمعية العامة للأمم المتحدة أخر مرة قبل عامين، أحطت هذه الهيئة الموقرة علما بالخطوات الرئيسية التي اتخذها بلدي لحل الصعوبات السياسية التي أعقبت انتخاباتنا العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ومنذ ذلك الحين، أحرزنا تقدما هائلا في تنفيذ الإصلاحات البعيدة الأثر التي سترسخ الديمقراطية وتؤمن لنا السلام والاستقرار، ويأتي في قمة برنامج الإصلاح وضع دستور جديد، أُعلن في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠ عقب إجراء استفتاء وطني ناجح.

إن الدستور الجديد يحسن إلى حد كبير هياكل الحكم، ويرسي أساسا صلبا للاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي. ولقد أوجد حيوية جديدة وشعورا بالتجديد. ونعتقد أن هذه الخطوة ستذهب بعيدا صوب الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونأمل أيضا أن يساهم هذا التطور التاريخي في استمرار تعزيز الحكم الديمقراطي في منطقتنا.

قبل عشر سنوات، التزم قادة العالم الذين كانوا مجتمعين هنا في نيويورك بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تصديا للتحديات الإنمائية الرئيسية في العالم وهي الفقر، والجهل، والمرض. ولقد انقضى ثلثا الوقت المخصص لتحقيق هذه الأهداف. ومع بقاء مجرد خمس سنوات لبلوغ العام المستهدف ٢٠١٥، يجب علينا أن نواجه الحقيقة المتمثلة في العمل الملح لسد الفجوة المتبقية.

ومثلما ذكرت في خطابي أمام هذه الجمعية قبل ثلاث سنوات، استثمرت كينيا موارد كثيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأحرزنا تقدما كبيرا في خفض مستوى الفقر والتعليم، وفي خفض وفيات الأمهات والأطفال، وفي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا، وفي تعزيز المساواة بين الجنسين، وفي تمكين المرأة.

ولا يزال تغير المناخ يعيق تحقيق طموحاتنا الإنمائية. واعترافا بهذا التحدي، اتخذ بلدي خطوات رئيسية لتعزيز الاستدامة البيئية، من قبيل إصلاح وحماية أبراجنا المائية الرئيسية الخمسة؛ ووضع استثمارات في الطاقة الهوائية والشمسية والحرارية الأرضية؛ وقطع التزامات شاملة لجعل اقتصادنا اقتصادا حرا.

وعلى الرغم من هذه الجهود، تواجه كينيا العديد من الآثار السلبية لتغير المناخ. إن زراعتنا التي تقوم على المحاصيل والثروة الحيوانية وتعتمد عليها الغالبية العظمى من السكان، ترزح الآن تحت رحمة أنماط الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها. ولذلك، نلاحظ مع بالغ القلق أن المجتمع الدولي لم يحرز تقدما في المفاوضات البالغة الأهمية بشأن تغير المناخ. وتأمل كينيا أن يدرك العالم الضرورة الملحة لاختتام هذه المفاوضات لمصلحة بقاء البشرية. وأتطلع إلى تحقيق نتائج إيجابية من الاجتماعين القادمين بشأن تغير المناخ اللذين سيعقدان في المكسيك وجنوب أفريقيا.

وأود الآن أن أنتقل إلى إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض السعي لتحقيق السلام والتنمية في منطقتنا دون الإقليمية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في الصومال التي تمتد آثارها خارج ذلك البلد.

ومنذ أوائل التسعينات، تحملت كينيا الوزر الكامل لانعدام الأمن في الصومال. واليوم، إذ تنعقد هذه الجمعية، فما زالت الحالة الأمنية في الصومال تزداد سوءا وتهدد السلام والاستقرار في المنطقة برمتها وخارجها. وغني عن القول إن الخطر الذي يشكله صومال اليوم على السلم والأمن الدوليين هو أكبر من خطر أي صراع آخر في العالم. ومع ذلك، ما زال الصومال يعاني من الإهمال غير المقصود من جانب المجتمع الدولي، مما يؤدي إلى العديد من الفرص الضائعة لتسوية الأزمة. وشكل التصور بأن مجلس الأمن متردد في الانخراط في الصومال مصدر قلق كبير بالنسبة لنا، نحن الذين نعاني من أسوأ عواقب الصراع. واليوم، أود أن ألفت انتباه هذه الجمعية إلى فرصة أخرى ينبغي ألا تضاع.

في تموز/يوليه من هذا العام، حدد مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية العناصر الحاسمة للمشاركة، واتخذ عددا من القرارات بشأن كيفية المضي قدما. وأيد هذه القرارات مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في كمبالا في تموز/يوليه ٢٠١٠. وللأسف، لم يتحقق الدعم اللازم من المجتمع الدولي لتنفيذ هذه القرارات.

واستنادا إلى هذه الخلفية، فإن كينيا تحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره على اغتنام الفرصة التي وفرتها المبادرة الإقليمية الأفريقية وتقديم الدعم إلى التدابير المقترحة، التي تشمل تعيين شخصية بارزة ورفيعة المستوى معنية

بالصومال، والنشر الفعال للقوات المقترحة البالغ قوامها ٠٠٠ ٢ فرد، واستعراض الولاية الحالية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتعزيز قدرتها على إنفاذ السلام، وتمديد الدعم للحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل تعزيز فعاليتها في جميع أنحاء البلد.

وبوصفي رئيسا للجنة المعنية بالسودان التابعة للهيئة الحكومية، فقد بقيت أعمل بهمة على تنفيذ اتفاق السلام الشامل. لقد فعلت ذلك لأننا، نحن في المنطقة التابعة للهيئة الحكومية، نعتقد أن اتفاق السلام الشامل هو مفتاح السلام والاستقرار في السودان والمنطقة.

وأود أن أبلغ هذه الجمعية بأنني تلقيت تطمينات من الرئيس عمر البشير والنائب الأول للرئيس سلفا كير بالمضي قدما فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للاستفتاء. كما يسعدني أن أبلغ الجمعية أن كليهما أكدا من جديد التزامهما بحل جميع المسائل العالقة، وإجراء الاستفتاء في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وقبول نتيجة التصويت. ونحن في المنطقة نتطلع إلى إجراء استفتاء ناجح وسلمي يعزز السلام والاستقرار الإقليميين.

إن هذه الجهود التي تبذلها الدول المجاورة للسودان والاتحاد الأفريقي تولد زخما بالغ الأهمية بالنسبة للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل. ومن الأهمية بمكان أن يدعم العالم هذه المبادرات بينما يتخذ السودان خطوات حيوية فيما يتعلق بحكمه في المستقبل. وأعتقد أن إجراء الحوار المستمر مع قيادتي حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان هو السبيل الوحيد نحو تحقيق حل سلمي للتحديات التي تواجه السودان.

وانطلاقا من هذا المنظور، أود أن أبلغ هذه الجمعية بأنني سأعقد مؤتمر القمة الخاص الثاني للهيئة الحكومية بشأن السودان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، من أجل تقييم التقدم المحرز، وضمان استمرار العملية ودعم الجهود المتعلقة بترتيبات ما بعد الاستفتاء.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أملي في التغلب على التحديات التي تواجه المجتمع الدولي من خلال وحدتنا وتعاوننا وتضامننا والتزامنا.

فلنرتق إلى مستوى المناسبة ونبدي إرادتنا السياسية وقدرتنا على العمل معا لما فيه خير البشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد موا‌ي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إمومالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية طاجيكستان.

اصطحب السيد إمومالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إمومالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رحمون (تكلم بالطاجيكية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الانكليزية): أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه للمنصب المرموق لرئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، وأن أتمنى له كل النجاح.

بالأمس، أنهى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة عمله. وفي ذلك الاجتماع، لم يؤكد قادة العالم مجددا

التزامهم القوي بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المنصوص عليها في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) فحسب، ولكنهم أيضا أعلنوا قرارات جديدة محددة بشأن تنفيذها العملي.

إن القادة الذين أبدوا إرادتهم السياسية المتجددة سيغتنمون فرصة هامة جدا وحسنة التوقيت لتسريع تعزيز تضافر الجهود الرامية إلى ضمان استدامة التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ويتوقف تحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال على اتخاذ المجتمع الدولي بأسره إجراءات متضافرة ومنسقة ومتسقة، مع قيام الأمم المتحدة بدور مركزي وتنسيقي.

ونعتقد أنه يجب أن يدعم هذا الالتزام الراسخ بكل وسيلة ممكنة عن طريق اتخاذ تدابير عملية محددة من شأنها الإسهام في التحقيق الكامل وفي الوقت المناسب لجميع الأهداف الإنمائية للألفية بدون استثناء. وفي ظل أزمة الطاقة والأزمة المالية والاقتصادية في السنوات الأخيرة والأثر المتزايد لتغير المناخ، ينبغي دعم إجراءاتنا بالموارد المالية الكافية. وفي هذا الصدد، لا تزال ملحة مسألة النداء الموجه من أجل مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي عنصر هام للتمويل من أجل التنمية. وينبغي ألا يؤدي تخصيص أموال خارجية إضافية للتنمية إلى زيادة عبء ديون البلدان النامية التي ساءت حالتها المالية بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية.

إن تعزيز الشراكات العالمية أمر ضروري أذا أريد لنا تهيئة بيئة تفضي إلى النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد فرص العمل. أولا وقبل كل شيء، من الضروري تنشيط التجارة العالمية والاستثمار واللذين يشكلان القوة الدافعة وراء النمو الصناعي. ويكتسي هذا النهج أهمية بالغة بالنسبة للبلدان غير الساحلية التي يعيق موقعها الجغرافي والحواجز القائمة في وجه توسيع العلاقات التجارية مشاركتها في التجارة العالمية، الأمر الذي، يؤثر بدوره، على النمو الصناعي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في هذه البلدان. وينبغي أن تركز الجهود على إنشاء ممرات ونظم نقل دولية جديدة، فضلا عن تعزيز الاستخدام الفعال للممرات والنظم القائمة لأن ذلك سيساعد على وضع حد لتهميش البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية.

وتدعو طاجيكستان إلى استكمال سريع لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي ستسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونرى أنه يجب أن يبقى النظام التجاري الدولي مفتوحا ومنصفا ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي وقائما على قواعد متفق عليها، وبخاصة في وقت الأزمات.

إن المرحلة الحالية للتنمية التي نمر بها تتميز على الأخص بأننا قد حققنا النمو الكمي الأقصى الذي يجب أن تعقبه الآن تنمية جديدة نوعية. ويتطلب هذا التحول إتباع نهج مفاهيمي جديد تماما تجاه التنمية ويراعي مصالح الأجيال الحالية وأجيال المستقبل.

وحددت حكومة طاجيكستان التي تعمل بمبادئ التنمية الاقتصادية المستدامة، ثلاثة أهداف استراتيجية هي تحرير البلد من العزلة في مجال الاتصالات وضمان أمن الطاقة والأمن الغذائي.

ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، اعتمد بلدي استراتيجية جمهورية طاجيكستان الإنمائية الوطنية للفترة حتى عام ٢٠١٥ واستراتيجية الحد من الفقر وما فتئ ينفذهما. وبوصف الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الوثيقة الاستراتيجية الرئيسية للبلد، فإنها تحدد الأولويات والخطوط الرئيسية لسياسات الحكومة الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحسين حصول السكان على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتخفيف حدة الفقر.

وعلى الرغم من الصعوبات الهائلة المرتبطة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية والكوارث الطبيعية، أسهمت الاستراتيجيتان المذكورتان أعلاه في السنوات الخمس الأخيرة في إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه، تعتزم حكومة طاجيكستان معالجة مسائل النمو الاقتصادي الكلي المستدام وتحسين نظام الإدارة الحكومية وتطوير القطاعات الحقيقية للاقتصاد وإعادة تأهيل صناعاتها وتنويعها، فضلا عن تعزيز قدرة البلد على التصدير وتحسين مناخ الاستثمار ودعم أنشطة تجديد التجارة وضمان الحماية الاجتماعية للسكان وتطوير سوق العمل وتعزيز الموارد البشرية.

ونحن بحاجة إلى التحول إلى التنمية المستدامة لكي نعالج المسائل ذات الطابع الطويل الأجل، مثل تغير المناخ والمحافظة على التنوع البيولوجي والوقاية من التصحر. ويتطلب حل تلك المسائل اتخاذ إجراءات شاملة ومنسقة. وينبغي إجراء دراسة ناقدة لجهودنا الرامية إلى معالجة تغير المناخ العالمي، خصوصا في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عقد في كوبنهاغن.

وينبغي للدروس المستفادة من ذلك المؤتمر أن تشجعنا على اتخاذ تدابير أكثر حزما تجاه التخفيف من انبعاثات الغازات الضارة، والتكيف للحد من الآثار الضارة لتغير المناخ، ونقل التكنولوجيات التي تعزز التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون. ونحن مقتنعون بأنه في الاجتماع المقبل في كانكون ستتفق الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على تلك الأبعاد والأبعاد الأخرى لاتفاق عالمي جديد يصبح معلما هاما في فترة ما بعد كيوتو.

ومن المعروف أن تغير المناخ يؤثر على موارد المياه العذبة ويزيد من احتمال حدوث الفيضانات والتدفقات الطينية والجفاف والانهيارات الأرضية وغيرها من الكوارث الطبيعية ذات الصلة بالمياه. وعلاوة على ذلك، يزيد تغير المناخ من الندرة الحادة للمياه العذبة في بعض المناطق من كوكبنا. فعلى سبيل المثال، اختفى في طاجيكستان، التي هي مصدر نحو ٦٠ في المائة من الموارد المائية للمنطقة بأسرها، خلال السنوات الـ ٣٠ الماضية أكثر من ألف نهر جليدي، من أصل ما مجموعه ٠٠٠ ١٣ نهر جليدي. ويتم توليد كل الكهرباء في طاجيكستان من محطات الطاقة الكهرومائية.

وما زال استنزاف المياه الجوفية في العالم يمثل مشكلة خطيرة. ووفقا للتوقعات المتاحة، سيعاني أكثر من ثلث سكان الأرض من نقص في المياه بحلول عام ٢٠٢٥، وبحلول عام ٢٠٥٠، فإن الكوكب لن يسد تماما احتياجاته من المياه.

إن طاجيكستان، بوصفها صاحبة المبادرة للسنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣ والعقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل الحياة“، ٢٠٠٥ – ٢٠١٥، تعزز بفعالية جدول أعمال المياه في الأمم المتحدة. ونحن نعمل ليس بوصفنا المبادرين في إجراء المناقشات بشأن مسائل المياه على الساحة الدولية فحسب، ولكن أيضا بوصفنا المبادرين في تكييف تدابير محددة بشأن الاستخدام المستدام لهذا المورد الحيوي. وتهدف كل هذه الخطوات إلى دراسة متعمقة لمسائل المياه واتخاذ المجتمع الدولي الإجراءات المنسقة ذات الصلة.

وفي ذلك السياق، قدم المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن الاستعراض الشامل لفترة منتصف المدة لتنفيذ العقد الدولي للعمل، الذي عقد في دوشانبي ونظم بالتعاون مع الأمم المتحدة امتثالا لقرار الجمعية العامة ١٩٨/٦٤، إسهاما هاما. وأكد المؤتمر مرة أخرى أنه ينبغي للاستراتيجيات الأخرى لاستخدام المياه، بصرف النظر عن المستوى الذي توضع فيه، أن تقوم على مبادئ الإدارة المستدامة لموارد المياه العذبة. إن إدخال التنمية المستدامة على المستوى العالمي أمر

هام لتحقيق التقدم في جميع مجالات النمو الاقتصادي وتعزيز الإمكانات البشرية. وتبرز تلك التوصية وغيرها من التوصيات في إعلان دوشانبي بشأن المياه (A/65/88، المرفق)، وهو الوثيقة الختامية للمؤتمر.

وتهدف جهود طاجيكستان في شؤون المياه إلى الاستخدام المستدام والفعال لإمكانات البلد وتعزيز التعاون الإقليمي المنصف القائم على الفائدة المتبادلة. ونعتقد أنه ينبغي للتعاون في مجال المياه أن يعزز التفاعل بدلا من تقويضه في مجالات أخرى. وينبغي له بناء الثقة على نحو متزايد بين جميع مستخدمي المياه والإسهام في إدخال الإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

ومراعاة لذلك، اقترحنا إعلان عام ٢٠١٢ السنة الدولية للدبلوماسية المائية. ونحن مقتنعون بأن من شأن اتخاذ الجمعية العامة لقرار وجيه أن يسهم في التغلب على المصالح المتنافسة في إدارة موارد المياه العذبة بالوسائل الدبلوماسية من قبيل الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية وتدابير بناء الثقة والتعاون الإقليمي القائم على المنفعة المتبادلة والمقبول من الأطراف والحوار بشأن هذه المسائل.

ويمثل التحرك في جميع أنحاء العالم نحو تطوير الطاقة المتجددة واستخدامها، مما يقلل بشكل كبير من انبعاثات الغازات الضارة، عنصرا هاما في الجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ. ومن الضروري أن نشجع وندعم بكل وسيلة ممكنة المشاريع التي تهدف إلى زيادة نسبة الطاقة المتجددة المستخدمة عالميا، ونقل التكنولوجيات الجديدة والمتطورة وتعزيز كفاءة الطاقة وحفظ الطاقة.

وتؤيد طاجيكستان تأييدا تاما المبادرة بشأن ضمان حصول الجميع على الخدمات المتقدمة في مجال الطاقة، وتعتبره شرطا أساسيا للنجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لهذا السبب، ما برحت طاجيكستان تطور إمكاناتها في مجال الطاقة بصورة متسقة ومخطط لها على أساس التنمية المتكاملة لمصادر الطاقة المتجددة. وبالإضافة إلى إنشاء محطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ندرس تنفيذ مشاريع واسعة النطاق ذات أهمية إقليمية ونستكشف إمكانية استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

ويؤدي التعاون الإقليمي الفعال دورا هاما في إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة. والسمة المميزة لمنطقتنا هي أن إقامة التعاون الشامل تعتمد في كثير من النواحي على نجاح عملية تعزيز السلام والاستقرار الشامل في أفغانستان.

إن مكافحة الإرهاب هدف طويل الأجل نظرا للطابع المتعدد الأوجه لهذه الظاهرة، التي هي غريبة على الإنسانية، وبسبب جذورها العميقة. ومن الضروري تكثيف الجهود المتضافرة لاقتلاع الإرهاب بتطبيق مجموعة كاملة من التدابير السياسية والاقتصادية والمالية والإنسانية. ونحن نعتبر أنه من الهام الإسراع في الاتفاق على اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي واعتماد تلك الاتفاقية.

وفي سياق مكافحة الإرهاب، ينبغي للمرء أن يراعي أنه لا يمكن للإرهاب أن يوجد بدون الدعم المالي واللوجستي. وليس سرا أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات اليوم أصبح أحد المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب الدولي. إن إلحاح وحجم المشاكل المتعلقة بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات لدليل واضح على الخطر العالمي الذي يهدد الاستقرار والأمن الدوليين بوجه عام.

وحاليا، تجد طاجيكستان نفسها بين المنتجين الرئيسيين للأفيون والهيروين في العالم ومن البلدان التي تستهلك تلك المخدرات. ونظرا لأن طول حدودنا مع أفغانستان يبلغ حوالي ١ ٥٠٠ كيلو متر مع وجود تضاريس

جبلية وعرة جدا، فيجب علينا أن نعمل بوصفنا منطقة عازلة تمنع التدفق المتزايد لهذا ”الموت الأبيض“.

ونحن واثقون تماما بأنه لا يمكن تحقيق النجاح في مكافحة عدوان المخدرات الذي يولد أرباحا بملايين الدولارات للبلدان البعيدة عن طاجيكستان، إلا من خلال بذل جهود موحدة وجماعية. ونرى أنه من الضروري أن تشارك أفغانستان في عمليات التعاون الإقليمي المتعدد الأوجه.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية – المؤلفة من أفغانستان وباكستان وطاجيكستان وروسيا – وهي جهود تتعزز. وفي إطار هذه الصيغة الجديدة لتعاوننا المتعدد الأطراف، تهدف جهودنا إلى مجابهة مخاطر الإرهاب والمخدرات، التي يصعب اجتثاثها بدون معالجة مشكلتي الفقر والبطالة وغيرهما من المسائل الاجتماعية الملحّة. وستسهم جميع هذه الجهود في تعزيز تدابير عالمية محددة لدعم عملية السلام. ونأمل بأن توضع الأهداف والغايات التي ذُكرت مؤخراً في مؤتمر كابُل موضع التطبيق.

والجهود الفكرية والإبداعية طوال العقود الأخيرة أنتجت مبادئ ومعايير جديدة للتنمية المستدامة، واردة في جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وقد أرست هذه الوثائق التاريخية أساساً متيناً للانتقال من الأنماط القائمة للإنتاج والاستهلاك إلى نمط مستدام – هو نموذج اليوم.

والمجموعة الكاملة من الأهداف البعيدة المدى التي نواجهها اليوم، تتطلب إعادة النظر على نحو واضح وصحيح في إجراءات المجتمع الدولي من أجل التنمية المستدامة. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تبقى محور التنسيق والمواءمة للجهود في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز الدور التوحيدي للأمم المتحدة، بتدعيم قدرتها على الاستجابة للمشاكل بطريقة فعالة وملائمة، ولكي تجابه بكفاءة التحديات والتهديدات العالمية الهائلة للألفية الجديدة. وتؤكد طاجيكستان إرادتها والتزامها بالإسهام في هذه العملية قدر استطاعتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس جمهورية طاجيكستان على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد إيمومالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ألان غارسيا بيريث، رئيس جمهورية بيرو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بيرو.

اصطُحب السيد ألان غارسيا بيريث، رئيس جمهورية بيرو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألان غارسيا بيريث، رئيس جمهورية بيرو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس غارسيا بيريث (تكلم بالإسبانية): هذه هي المرة الثانية في ٢٥سنة، التي آتي فيها إلى هذه المنصّة، بصفتي رئيساً لدولة بيرو، لمخاطبة ممثّلي جميع بلدان العالم.

وقبل كل شيء، أودّ أن أبدأ بتهنئة رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وستدعم بيرو أعماله دعماً بنّاءً، لأننا موقنون أنّ خبرته ستساعدنا على تحقيق النتائج التي ننشدها.

لقد اتّسم العقد الأول من هذا القرن بالهجوم الدموي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ثمّ بالأزمة الاقتصادية الكبرى

عَبْر السنوات الـ٨٠ الأخيرة. وهذا يُثبت أننا نواجه تحديات هائلة لا تعرف حدوداً، وتستلزم استجابة مشترَكة وموحَّدة من المجتمع الدولي برمّته. لذا، فإن بيرو تؤكد مجدداً، في هذا المنتدى الأهمّ في عالمنا، عزمها على التعاون مع الأمم المتحدة والدول الأخرى، لمجابهة تحديات تغيّر المناخ، والإرهاب، والفقر المدقع، والأزمة الاقتصادية، والاتجار بالمخدرات، والتسليح وكراهية الأجانب، التي تُطلّ برأسها ثانية.

وترى أمريكا اللاتينية أنّ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين انطوى على مجابهة الاختيار بين نمطين مختلفَين من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أولهما هو الديمقراطية الاجتماعية التي تُمارس من خلال المؤسسات. وهي ديمقراطية تقر بسياسة السوق وتجتذب الاستثمار العالمي بقوانين واضحة، ولكن لديها أيضاً سياسات عامّة للهياكل الأساسية المنتِجة. وهذه ديمقراطية لا تكتفي بمجرّد انتظار وصول أثر تدريجي إلى الفئات الأكثر فقراً، ولكنها لا تلجأ أيضاً إلى النهج السهل، بإعانة كل شيء أو برفع الأجور في القطاع العام. إنها ديمقراطية منفتحة على العالم، وتدرك القوة الهائلة للسيبرنطيقا والاتصالات، وهي لذلك تتبع سياسة سوق عالمية، وتهدف إلى الانفتاح على العالم، عَبْر معاهدات تفاوضية نزيهة للتجارة الحرة، تحفظ حقوق العمال والبيئة. لكنّ هذه أيضاً ديمقراطية تثقيف، تعلّم الناس أنّ الممرّ إلى التنمية هو ممرّ الجهد والجدارة الفردية والجماعية.

وفي مواجهة هذا النمط من الديمقراطية الاجتماعية، اقتُرح مسار آخر في أمريكا في مطلع القرن الحادي والعشرين. وهو نمط ملكية الدولة، الذي تدافع عنه البلدان ذات الموارد الطبيعية الغنية، التي تفوِّض تنميتها بإدارة مواردها وترفض الاستثمار العالمي. ويهدف هذا النمط إلى التحكّم بالتوجُّه السياسي للاقتصاد، ويرفض الوقائع العالمية. إنه يقترح تطوير السوق المحلية، وإدارة التجارة الدولية من جانب سلطة الدولة، باستخدام الإعانات والأجور في القطاع العام، بدلاً من تعزيز الهياكل الأساسية المنتِجة وضمان مستقبل الشعوب. وأكثر من ذلك، وبدلاً من تثبيت المؤسسات الديمقراطية، يثبّت هذا المسار البديل الإرادة السياسية والأهداف الشخصية للقادة، التي تؤدي دائماً إلى حلقة مفرغة، تُدمّر حرية الصحافة والتعبير، وتتزلق بالناس إلى مسار التسليح.

وذلك المسار الثاني لا يبدو لنا مساراً مسؤولاً، لأنه يتفادى الوقائع ولا يقدّم حلولاً مستدامة للمشاكل الاجتماعية، كما أنه لا يوجِد فرص العمل التي يحتاج إليها الناس، لأنه لا يمكن تقليص الفقر ولا إيجاد العمالة الحقيقية بدون التكنولوجيا الحديثة والاندماج في الاقتصاد العالمي. لذا، تختار بيرو نهجاً واقعياً وعالمياً.

وبعد أربع سنوات، أشعر بالاعتزاز في مشاطرتكم التقدّم والنجاحات التي أحرزناها في برنامجنا الاجتماعي، وفي الأهداف الإنمائية للألفية التي اقترحتها الأمم المتحدة. ويمكنني القول إنّ بيرو اليوم بلد أكثر استقراراً واستقلالاً ومساواة ممّا كان عليه قبل سنوات؛ وكلّ هذا يعني أننا أفضل قدرة على الإسهام في حماية حرية العالم وديمقراطيته، وأداء دور أقوى في توطيد السلم والاستقرار الدوليين.

لقد كانت بيرو أحد الميادين لاختبار التنمية الواقعية الشاملة، والتنمية الحديثة الديمقراطية التي تتّبع سياسة الأسواق العالمية من أجل تنمية مستدامة، بينما تتبع السياسات الاجتماعية التي تضمن زيادة الاستقرار والعدالة لمواطنينا. فقد أحرزنا في السنوات الخمس الماضية نمواً سنوياً بمعدل ٦,٥ في المائة، وحتى في سنة الأزمة الكبرى، حافظنا على نموّ العمالة والحدّ من الفقر. وتشير جميع التنبؤات لهذا العام إلى

نموّ اقتصادي بمعدل ٨ في المائة، ممّا سيمكّننا من مواصلة الحد من الفقر الذي لا يزال موجوداً في بلدنا.

وقد أعطينا الأولوية للإنفاق العام على مشاريع الهياكل الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، وكهربة آلاف البلدات والطرق، وفقا للأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الجمعية.

وبصفة بيرو بلداً متوسط الدخل، فقد حقّقت طوال السنوات الأربع الماضية نسبة سنوية من الاستثمار العام قدرها ٦ في المائة من الناتج، أي ضعفي النّسب السابقة، واستثمرت ٢٤ بليون دولار في أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ مشروع محدد يهدف إلى رفع مستويات معيشة سكاننا الأكثر فقراً، وتحسين مشاركتهم في الاقتصاد. ولكن إلى جانب الجهود العامة، وبفضل استقرار اقتصادنا والقوانين التي نتّبعها، استثمر القطاع الخاص وأعاد استثمار ٧٢ بليون دولار طوال أربع سنوات، ممّا أوجد ٢,١ مليون فرصة عمل جديدة. وتشير جميع التوقّعات الدولية إلى أننا سنواصل النمو بمعدل سنوي قدره ٦ في المائة للسنوات الست المقبلة، ذلك أنه تأكد لنا فعلا بلوغ مبلغ ٣٨ بليون دولار من الاستثمارات المقرر القيام بها، إضافة إلى الاستثمارات في قطاعَي الزراعة والتصنيع.

وقد نجحت بيرو في خفض معدل فقرها من ٤٨ إلى ٣٤ في المائة من السكان، وسنبلغ هدفنا بخفضه إلى ٣٠ في المائة في السنة المقبلة. ولدينا اليقين بأنّ هذا المعدل سيكون قد انخفض إلى ١٠ في المائة، حين ستحتفل بيرو، في عام ٢٠٢١، بالذكرى السنوية المائتين لاستقلالها.

وكما أوضحت أمس في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (انظر A/65/PV.9)، حقّقت بيرو العديد من هذه الأهداف قبل الجدول الزمني، وستواصل العمل لتلبية جميع أهداف الحدّ من الفقر، والتغذية المحسَّنة، ومحو الأمية، والصحة والتعليم وما سواها، وهذه هي الأهداف الحقيقية التي يجب أن ترنو إليها كل حكومة رشيدة. ويكفينا القول إنّ معدل وفيات الرضّع قد تمّ خفضه إلى نصف ما كان عليه مع بداية فترة الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى الثُلُث بالمقارنة مع المعدل الذي سجل قبل خمس سنوات.

وقد تمّ إحراز ذلك كله بفضل سياسة اقتصادية مستقرة وزيادة الخدمات الأساسية والعمالة. وفوق ذلك، تضاعفت احتياطيات عملتنا ثلاث مرات في السنوات الخمس الأخيرة، وهي تبلغ الآن ٤٢ بليون دولار. ونظام بيرو المالي هو أحد أفضل الأنظمة في العالم، بدون التعرّض للديون أو الائتمان الذي قد يضعه على حافّة الخطر. لكنّ الشيء الأهمّ هو أنّ الخطاب السياسي للسياسيين، الذي يشكل عنصراً أساسياً في دفع وتوجيه بلداننا، أيّد الديمقراطية والاستثمار تأييداً ثابتاً، وبقي منسجماً انسجاماً كاملاً مع مسار عريض من التجارة الموسَّعة والاستثمار العالمي. وأعتقد أنّ هذا الانحياز هو الذي منحنا النتائج التي يمكننا أن نشرحها اليوم.

وبالمقابل، لا يمكن لبعض البلدان في الأمريكتين، التي اختارت المسار الثاني – مسار مُلكية الدولة، والإدارة السياسية للاقتصاد، والنموّ المتطلّع إلى الداخل وإدارة الحكومة للتجارة، أو المواجهة بدل التعاون المنتج مع بلدان العالم الأخرى – تحقيق نتائج مماثلة. وهكذا، يمكننا القول الآن إنّ بيرو عملت على المسار التقدّمي للتاريخ في التحرّك نحو أغراض الأمم المتحدة. وفوق ذلك، أظهرت لنا الأزمة أنّ الأسواق الحرة لا تعني غياب الدولة، وأنه يجب علينا، نحن الذين نحكم، ألاّ ننتظر توسُّع الثروة بدون أن نعلم متى وكيف نوجّهها، لكي نفيد أولئك الذين في أمسّ الحاجة إليها.

وإلى جانب مضاعفة صادراتنا طوال أربع سنوات، ومضاعفة احتياطياتنا ثلاث مرات، وقّعنا أيضاً اتفاقات تجارية مع معظم بلدان العالم – الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي، كندا، كوريا وبلدان عديدة أخرى – تزوِّدنا بالأساس الضروري للحفاظ على النمو ودفعه وتحسين تنافسيتنا، ممّا يوفِّر فرص العمل للناس. وبهذه الطريقة، ستكون بيرو أعظم وأقدر على مساهمة أفضل في التعاون الدولي – والتعاون، بموازاة صون السلام، هو الغرض النبيل لمنظمتنا.

لكننا ندرك أننا نعيش في نظام متعدد الأقطاب وتكافليّ، وأنّ أيّاً من إنجازات بيرو لن يكون مستداماً على المدى البعيد، إلاّ إذا وحَّدنا جهودنا لمكافحة المخاطر المشترَكة. فالسلام والأمن والتعاون عناصر للعولمة لا يمكن الفصل بينها، وعلينا أن نعززها من خلال استراتيجيات منسَّقة.

لقد تكلمت من هذا المنبر للمرة الأولى قبل خمسة وعشرين عاماً، وأرى أننا، بعد عشرين عاماً من نهاية الحرب الباردة، لمّا نبْنِ بعد الاستقرار الذي هو التعددية الجديدة، المستندة إلى قوة القانون الدولي. إننا لا نزال في حالة غموض، حيث يتعدّى عدم الاستقرار على السلام وتنشأ مخاطر جديدة، مختبرة بداهة هذه المنظمة والبلدان التي تضمها، وإبداعها وإرادتها السياسية.

وتعتقد بيرو أنّ الأمن هو نتيجة تفاعل عوامل داخلية وخارجية في هذا العالم المُعَوْلَم. لذا، يساورنا قلق عميق بشأن انتشار الأسلحة النووية، الذي يجب أن يوقَف بأي ثمن. ولكن هناك أيضاً مسألة الأسلحة التقليدية، لأنها هي التي تجلب عملياً الموت والدمار اللذين يعانيهما الناس في أجزاء عديدة من العالم. وفوق ذلك، تَحُدّ الأسلحة والاتجار بها من التنمية الاجتماعية، وتزيد الفقر وعدم المساواة وتُذكي خطر الاضطراب. لذا، اقترحت بيرو على جميع بلدان أمريكا الجنوبية اعتماد بروتوكول بشأن السلام والأمن والتعاون، لإقامة سلام دائم ونفقات أسلحة مخفَّضة.

وفي رأينا – وقد قيل هذا ألف مرة هنا – من المستحيل أن تكون البلدان الـ ١٠ الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية التكاملي الموثوق، قد استثمرت، منذ إنشاء الاتحاد، ٢٥ بليون دولار في أسلحة جديدة، وأنفقت ١٥٠ بليون دولار أخرى، للإبقاء على النفقات التشغيلية العسكرية. إنّ هذا مُعيب، لأنه كان يمكن، بهذا المبلغ، أن يتوقّف أكثر من ٥٠ مليون شخص عن العيش في الفقر في أمريكا الجنوبية. وإذا لم نوقف سباق التسلّح العبثي هذا، على مدى السنوات الخمس المقبلة، سنكون قد أنفقنا ٣٥ بليون دولار أخرى على الأسلحة الجديدة، و ٢٠٠ بليون دولار على النفقات العسكرية العادية، وبذلك نُذكي سباقاً غير منطقي، سيجد دائماً تبريراً للاستمرار.

لكنّ العبث الذي نشهده في أمريكا الجنوبية، هو أكثر خطورة على الصعيد العالمي. ولا يمكن لبلداننا أن تمضي في تخصيص كل هذه الأموال الطائلة لشراء الأسلحة، بينما هناك عدد كبير للغاية من الفقراء في العالم. ويبدو الأمر كأنّ الحرب الباردة لم تنتهِ، وأنها متواصلة لصالح تجار الأسلحة.

ونقول مرة أخرى، كما فعلنا في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية ومنظمة الدول الأمريكية، وكما نقول في جميع المنتديات الدولية التي نشارك فيها، ينبغي أن نخصص قدرا أقلّ من الأموال لشراء الأسلحة وقدرا أكثر لمكافحة الفقر. دعونا نرفع راية شهيد نزعة السلام، جون جوريس أو صديقنا العظيم أولوف بالم السويدي.

ولنطالب بأن تُضمِّن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بنوداً ضد التسلُّح في عقودها وشروطها، كما تفعل تماماً في الأحكام البيئية. ولماذا ينبغي لها أن تُعير انتماء جميع

مواطني العالم لبلدان تستخدمها في سباق نحو الموت؟ وإنتاج المخدّرات المؤذية واستهلاكها مسألة خطيرة، لكنّ إنتاج أغنى دول العالم أسلحة تشتريها البلدان الفقيرة، ممّا يكبح تنميتها وطريقها نحو العدالة، مسألة خطيرة أيضاً. إننا نناشد قادة العالم: أوقفوا شراء الأسلحة وإنتاجها؛ وأطعموا المحرومين؛ وجهزوا الأراضي وأوجِدوا فرص العمل.

والقوة الحقيقية والقيادة الحقيقية للأمم والشعوب تكمن في الاستخبارات والقدرة على مساعدة الأقلّ نمواً، وليس في القدرة على إنتاج الأسلحة أو طاقتها النووية. ونحن نعلم أنه من الصعب إطلاق هذه المناشدة مراراً وتكراراً، ولكننا سنواصل القيام بذلك، لأنّ وضوح هذه الأفكار وتقبُّلها سيسودان في الرأي العالمي وبين شعوب العالم يوماً ما.

لهذه الأسباب جميعاً، ندعو هذا المنتدى العالمي إلى اتخاذ إجراء. كما أنه من المهم لنا أن نفكّر في التكامل الإقليمي، لأننا لسنا مجموعة نيازك. لكننا نؤمن باندماج عصري ومختلف. وفي عالم الحواسيب هذا، والاتصال الساتلي، والتجارة بلا حدود وحقوق الإنسان بدون قيود وطنية، فإنّ هذا التكامل الجديد لا يعني مجرَّد الربط بين البلدان المتصلة جغرافيا أصلاً، وإنما يعني استخدام وسائل التكنولوجيا لضمان التكامل فيما بين البلدان البعيدة عن بعضها بعضا. وهذا هو الحيز الجديد للحرية، الذي تُتيحه العلوم والتكنولوجيا لبني البشر وللأمم.

وعلينا أن نتجاوز الفكرة البدائية بأنّه ليس هناك ما يكفي لتوزيعه، وأن ندرك أنه حين يجري توزيع ثروة المعلومات، فإنّ أولئك الذين يوزّعونها لا يصبحون أفقر لأنهم فعلوا ذلك، فهم لم يخسروا شيئاً بتشاركهم تلك المعلومات مع الآخرين. وبالمثل، فإنّ التكامل شكل من أشكال الثروة التي ستصل جميع الشعوب الموحَّدة عاجلاً أو آجلاً.

وهنا، يمكنني تقديم مثال جيد على المسار الذي تتّبعه إكوادور وبيرو عقب قرنين من المواجهة والكراهية والحرب. فبفضل التصميم والإرادة السياسية لحكومة إكوادور برئاسة الرئيس رفاييل كوريا، واتفاقها مع حكومة حققنا قفزة كبيرة إلى الأمام من حيث الأخوّة والتكامل والتنمية.

فقبل مجرّد ١٥ عاماً، كنّا مقسَّمين بالحرب، ولكن لدينا الآن مجلس وزراء ثنائي مشترَك دائم، أنشأنا بفضله الجسور وآلاف الكيلومترات من الطرقات، وحسَّنا أنظمتنا الزراعية ودمجنا أنظمة الأمن الاجتماعي للعمال في بلدينا. ولدينا قنصليات وسفارات ثنائية، تمثِّل كلا بلدينا في أجزاء عديدة من العالم. ومثالنا مثال نودّ أن نُظهره للأمم المتحدة، بصفته دليلاً على تفانينا الحقيقي والفعال للتكامل؛ فنحن نؤمن بالتكامل والأخوّة بين الشعوب.

وقد اختُبرت الحاجة إلى تعزيز التكامل حين اندلعت أسوأ أزمة دولية في السنوات الـ ٨٠ الماضية. فهذه الأزمة المالية، التي بدأت في بلدان نامية، تركت عواقب لا نزال غير قادرين على التنبّؤ بها. وفهمنا لهذه الأزمة هو التالي: إنّ بداية العولمة والنموّ في التجارة العالمية لم تكن ممكنة بدون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، التي طوَّرت أشكالاً جديدة من الإنتاج والسياسات على صعيد الهياكل الأساسية.

والمعلومات الآن هي الوقود الأساسي الذي يحرّك الاقتصاد والتغيير السياسي. إنها تحلّ تدريجاً محلّ الوقود الأحفوري، بصفتها الشكل الأساسي من الطاقة. لذا نرى هيكلية التجارة العالمية وقد أصبحت مُفرَغة من الطابع المادي بصورة متزايدة، لكنّ المعلومات والاتصالات، بواسطة النقود الإلكترونية والحواسيب، قادرة على العمل بسرعة كبيرة مكنتها من تجاوز القدرة البشرية لمصارفنا، ونوابغ المعاملات المالية لدينا ومؤسساتنا القائمة لإدارة الاقتصاد الجديد.

إنّ هذا فجر اقتصاد رقمي متأزِّم جديد وفائق السرعة. ولكن إذا كانت هذه السرعة تجلب الأزمة والفوضى، فإنّ السرعة نفسها للتكنولوجيا ستجلب أيضاً الحلول للمشاكل الناجمة عن الأزمة. وعلينا أن نثق ببني البشر وقدراتهم الإبداعية. فلم يسبق أن كان لدينا في تاريخ البشرية هذا القدْر من وسائط الدفع والقدرة على الاستهلاك؛ ولم يسبق لنا أن امتلكنا هذا القدر من الإبداع والتطور التكنولوجي؛ كما لم يسبق لنا أن حظينا بمثل هذه السوق الرقمية التفاعلية التي تُتيح للناس، حتى أكثرهم فقراً، ومن منازلهم، أن يُنشِّطوا الإنتاج فورياً في أجزاء أخرى من العالم.

وهذا يمكِّننا من النظر إلى مستقبل العالم بتفاؤل إنساني، والاعتقاد بأن التجارة العالمية ستتسارع وتساعدنا على الخروج من الظروف الحالية، في أعقاب ارتفاع طفيف لمعدل التضخُّم عام ٢٠١٢، سيحدث بسبب توسُّع وسائط الدفع للتغلُّب على الأزمة.

لكنّه يجب علينا أن نكون مستعدين لهذه السرعة الفائقة الناجمة عن هذا التحول إلى الشكل الرقمي والإبداع. وعلينا أن ندعم قدرة شعوبنا ومجتمعاتنا على التكامل وتعزيز المبادلات بين بلداننا، من خلال النقل والاتصالات والترابط الإلكتروني، وتدعيم التعليم والقضاء على التسليح.

إنّ رسالتنا رسالة تفاؤل بشأن الحالة العالمية. وعلى الرغم منّا، فإننا نبني عالماً أفضل، بلا حدود، ولا استبداد، وبمزيد من الحرية. وعلينا أن نعمل، مستخدمين السياسات الناجعة لمكافحة الأزمة. وعلينا استخدام الديمقراطية والمؤسسات السليمة والواقعية، مستخدمين رأس المال والتكنولوجيا الدولية، ومعبِّئين الاستثمار في الأعمال التجارية الصغيرة والبالغة الصغر.

وبالطبع، يجب أن تكون استجابتنا للأزمة استجابة جماعية دائماً. ومجموعة الـ ٢٠ اليوم هي المنتدى الرئيسي للتعاون والتنسيق الماليين على الصعيد الدولي، وعلينا أن ندعم دورها في إصلاح النظام. ونحن بحاجة إلى المزيد من التنظيم في ضوء السرعة المتزايدة التي يمكن فيها التلاعب بالأدوات المالية والاقتصادية. وتُحيّي بيرو الجهود التي بُذلت، ولكنها تقترح بأن تكتسب أعمال مجموعة الـ ٢٠ مشروعيتها، بإنشاء قنوات اتصال سلسة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبإشراك بلدان أخرى في هذا العمل.

ولكن كما هي الحال تماماً في الأزمة المالية، يجب على جميع الدول أن تنسِّق جهودنا لمجابهة الإرهاب، والمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وغسل الأموال، والاتجار بالبشر، وكراهية الأجانب وتغيّر المناخ بمجابهة ملائمة. وفي ما يتعلق بهذا الموضوع الأخير، يجب أن أذكر أن بيرو ضعيفة أمام البيئة، وتواجه خطراً حقيقياً بسبب تغيُّر المناخ. ولكنّ بلدي، في الوقت نفسه، في موقع استراتيجي لتخفيف آثار تغيّر المناخ العالمي والتكيّف معها، لأنه يحتل المركز الرابع من حيث كميات غاباته المدارية.

ونريد أن نغيّر خطابنا. فنحن لم نأتِ بيد ممدودة لاستجداء التعاون من أغنياء العالم، وإنما لنطالب بأن يفوا بالتزاماتهم في بلدانهم بالذات. لقد جئنا لنقول إننا سنفعل الشيء نفسه في بلداننا.

وفي بيرو، تعزل غاباتنا ٢١ بليون طن من الكربون سنوياً. ولدينا ٨٤ محيطا حيوياً، وبلدنا واحد من ١٧ بلداً ذات التنوّع البيولوجي الشديد على سطح الكوكب.

وإذا كان ضرورياً، فإنني أعرض، بيد ممدودة إلى عالم البلدان الغنية غير المكترث – التزامنا المالي والإنساني بحماية ٥٤ مليون هكتار من الغابات العذراء في بيرو، بحيث

نتحكم في تغيُّر المناخ على المستوى العالمي. وبما أنّنا بلد مداري جليدي في خطر، فإننا نناشد العالم أن ينفِّذ أهدافاً محددة من أجل التعاون ونقل التكنولوجيا، وتوفير الموارد لتطوير برامج لمكافحة آثار تغيُّر المناخ.

وإننا نريد اتفاقاً شاملاً ومُلزماً وسريعاً وفعّالاً، وها أنا أؤكد للجمعية رغبة بلدي في تعزيز العمل المشترَك، عَبْر تطوير اقتصاد نمو نظيف ومستدام، مع انبعاثات كربون منخفض. وبهذه الإرادة، سنخفِّض طواعية إلى الصفر إزالة أحراج الغابات الطبيعية الأساسية، وسنغيّر مصفوفة طاقتنا الحالية، بحيث تشكل الطاقة غير التقليدية المتجددة، والطاقة الكهرومائية والوقود الحيوي، بحلول عام ٢٠٢١، ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من الطاقة المستهلَكة في البلد. وسنقدّم تقارير سنوية إلى الجمعية.

ولكن يجب ألاّ ننسى أنّ الفقر لا يزال يُنتج الكثير من التلوُّث. فمئات الملايين من الأُسر المعيشية في العالم تواصل استخدام مدافئ الحطب المحترق، ممّا يُسهم في إزالة الغابات، و يلوّث البيئة ويؤدي إلى تفشّي الالتهاب الرئوي والمشاكل التغذوية بين الأطفال في الوقت نفسه. ونحن نقترح خفض عدد تلك المدافئ في بيرو بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢١، لتحلّ محلها مدافئ أفضل، ونريد لهذه المسألة أن تصبح جزءاً من الأهداف الألفية.

والنقطة الأخيرة مسألة ذات أهمية خاصة لبيرو – وهي حالة المهاجرين. فلا يمكن القبول بعولمة رأس المال والخدمات والمنتجات، بدون قبول التنقل الحرّ للناس، أو تيسير تحرّكهم أيضاً. وتعزز بيرو بفعالية الدفاع عن الحقوق الإنسانية للمهاجرين وعائلاتهم، لأنها بلد بناه المهاجرون الأوروبيون، شأن الولايات المتحدة وبلدان أخرى عديدة غنيّة اليوم – الأمر الذي تنساه هذه البلدان، حين تطرد مهاجري اليوم وتُبعدهم بالطائرة.

وتعتقد بيرو أن الهجرة أداة إنمائية أغنت ولا تزال تُغْني الثقافة العالمية والحياة الاجتماعية للبلدان. وهذا ما يجعلنا نُدين أيّ نوع من القوانين، سواء في أريزونا أو أي مكان آخر، أو أيّ نوع من تعابير كراهية الأجانب أو التمييز. ومن المفارقة أنّ البلدان التي يحكمها أبناء المهاجرين، هي اليوم تلك البلدان التي تُبعد المهاجرين بقسوة بالغة، متسبِّبة عن غير قصد بنشوء شكل جديد من العنف الداخلي، الذي يمكن أن تكون له عواقب خطيرة على المدى القصير.

ونؤكد أنّ أفضل سبيل لتلافي الهجرة غير المنظمة هو بوساطة التجارة الحرة بلا عوائق، والاستثمار من جانب البلدان الأكثر تقدّماً، ممّا يُسهم في توليد العمالة وتحسين نوعية الحياة للناس في البلدان النامية.

ولدى بيرو التزام جارٍ مع الأمم المتحدة، التزام مع البشرية بدون أعراق أو ألوان أو مزايا. ونودّ، كما اقترحنا قبل سنوات قليلة، أن نقوّي المنظومة برمّتها، بغية توحيد أنفسنا بصفتنا منظمة حديثة وقوية وحرّة، طليقة من تناقضات الماضي أو تأخيراته، منظمة يمكنها أن تضمن السلام ببيروقراطية أقل، وبعزم أكبر وثبات سياسي أقوى.

فليعمّ السلام والرفاه لجميع شعوب الأرض؛ وليتم توفير الخبز والحرية للبشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس جمهورية بيرو على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد ألان غارسيا بيريث، رئيس جمهورية بيرو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فيكتور يانوكوفيتش، رئيس أوكرانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس أوكرانيا.

اصطُحب السيد فيكتور يانوكوفيتش، رئيس أوكرانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرّفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فيكتور يانوكوفيتش، رئيس أوكرانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس يانوكوفيتش (تكلم بالأوكرانية؛ وقدّم الوفد النصّ بالإنكليزية): باسم أوكرانيا، أهنئ تهنئة صادقة سعادة السيد جوزيف ديس على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وإنني مقتنع بأنّ خبرته الغنية ستُسهم في تحقيق نتائج باهرة في عملنا المشترَك.

لقد بدأنا أعمالنا في نيويورك بداية طيبة. ومؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية اختُتم للتوّ بنجاح. وأصبحت الوثيقة الختامية للقمة (القرار ١/٦٥)، وإعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) خارطة طريقنا نحو تنمية مستدامة ومستقبل أفضل. وتنفيذها الدقيق والمتّسق مهمة مشترَكة لجميع الدول الأعضاء. وأوكرانيا على استعداد للعمل بنشاط لتحقيق تلك الغاية.

وتعالج أوكرانيا بمسؤولية كاملة مسائل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الرفيع الجودة، وتهيئة الظروف الملائمة للحفاظ على البيئة، وتحسين صحة الأمهات، والحدّ من وفيات الأطفال، وكبح فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الإيدز) ومرض السُّل، وضمان المساواة بين الجنسين. وإنّ إنجازاتنا، فضلاً عن المشاكل التي نواجهها، مبيَّنة في التقرير الوطني بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، الذي قدَّمناه في مؤتمر القمة.

ويمر بلدي اليوم بتغييرات داخلية أساسية. فقد حققنا الاستقرار السياسي أخيرا وأطلقنا إصلاحات اجتماعية واقتصادية شاملة. وباختصار، أعطيت أوكرانيا زخما تقدميا جديدا، أتاح لنا اتخاذ خطوات عملية حقيقية نحو تحولات طال انتظارها. وإنني لعلى ثقة أنها ستمكننا من المشاركة بنشاط أكبر في تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة، التي بقيت أوكرانيا ملتزمة بها طوال مسيرتها.

ولقد أصبحت الأزمة الاقتصادية العالمية مشكلة رئيسية، أبطأت التقدم في أوكرانيا، فضلا عن بلدان أخرى. والتحديات العالمية تستلزم استجابة عالمية. فيجب على العالم أن يطور نظاما جديدا للعلاقات المالية والاقتصادية. ويمكن لتعزيز تحرير التجارة ومنع التدابير الحمائية، والحلول الجديدة والوسائل الشفافة لحماية التنافس العالمي أن تسهم في الانتعاش الاقتصادي.

ونعتقد أنه من الضروري دعم المزيد من العمليات العالمية التي توسع النقل الحر للناس والسلع والخدمات ورأس المال. ومناطق التجارة الحرة الجديدة، وأنظمة السفر بدون تأشيرات عنصر هام في الاستجابة الملائمة للتحديات العالمية اليوم.

إننا نعلم جميعا أن التنمية المستدامة مستحيلة بدون الأمن، وأن الأمن مستحيل بدون التنمية. وقد كانت أوكرانيا دائما مساهما فعالا في السلام والأمن في جميع أرجاء العالم. وأعتقد أن مساهمتنا في هذا الشأن لا ريب فيها.

لقد أعلنت أوكرانيا هذا العام مركزها غير القائم على التكتلات. وقد أسهم ذلك إسهاما بارزا في تخفيف التوتر في المنطقة، وإقامة منطقة من الاستقرار والتوازن الاستراتيجي حول أوكرانيا.

وفي عام ١٩٩٤، كنا أول بلد في العالم يتخلى طواعية عن ترسانته النووية، وهي ثالث أقوى ترسانة في العالم. وقد مضى ستة عشر عاما، لكن قرار أوكرانيا لم تتضاءل أهميته. وفي نيسان/أبريل من هذا العام، اتخذت

أوكرانيا الخطوة التالية في مؤتمر قمة الأمن النووي، الذي عقد في واشنطن العاصمة، بإعلان قرارها بالتخلص من كل مخزوناتها من اليورانيوم العالي التخصيب.

وتظهر تجربة العقود الأخيرة أن الأسلحة النووية لا تزيد الأمن دائما. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان التي تحاول الحصول على أسلحة نووية، قد تتعرض لآثار مخاطر جديدة وتصبح أكثر ضعفا. وأفضل طريقة لمكافحة انتشار الأسلحة النووية هي القضاء عليها تدريجيا قضاء كاملا. ونحن نرحب بتوقيع معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الولايات المحدة وروسيا، وبمواصلة تخفيض ترسانتيهما النوويتين الوطنيتين.

وهناك اليوم أيضا حاجة ماسة إلى خطوات محددة للحد من المخاطر المتعلقة بانتشار المواد والتكنولوجيا النووية. وإننا نشجع جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذونا في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي.

وبالنظر إلى الخطوات التي ذكرتها للتو، تأمل أوكرانيا بأن يلتزم شركاؤنا الدوليون التزاما ثابتا بواجباتهم المتعلقة بالضمانات الأمنية لبلدي، أي مذكرة بودابست عام ١٩٩٤، بشكل أساسي. وتصر أوكرانيا على أن الضمانات الأمنية للدول التي تخلصت من ترساناتها النووية، وللبلدان التي لا تنتسب إلى أي تحالف عسكري، ينبغي أن تتجسد في صك دولي مُلزم قانونيا. فتلك هي الطريقة الفضلى لعدم تشجيع المطامح النووية الإقليمية.

ومبادئ التعايش السلمي، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء، وعلاقات الجوار الطيبة والمساواة، بقيت دائما حجر الزاوية لسياسة أوكرانيا الخارجية. ونعتقد أن روح ونص ميثاق الأمم المتحدة هما الأساس لأية اتفاقات وترتيبات إقليمية في مجال الهيكلية الأمنية. لكنه يمكن لمنظمتنا أن تستفيد أكثر من إمكانيات الآليات الأمنية الإقليمية القائمة، بغية توطيد الأمن العالمي.

ونحن لم نميز يوما بين محننا ومحن الآخرين. فقد شاركت أوكرانيا بنشاط، منذ بداية السنوات الأولى لاستقلالها، في جهود الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. ونحن ندعم بقوة تعزيز قدرات الأمم المتحدة في حفظ السلام. وتنوي أوكرانيا أيضا مواصلة العمل لتحسين الحماية القانونية للخوذ الزرق. ونرحب بدعم الدول الأعضاء لمبادراتنا.

ونرى أننا بحاجة أيضا إلى تطوير آليات للاستجابة للتحديات الجديدة أو المتغيرة للسلم والأمن الدوليين. وأحد هذه التحديات هو القرصنة والسطو المسلح في البحر. وإنني مقتنع بأنه لم يعد من الممكن الاستخفاف بهذه الخطر. وبدون تدخل فعال وحاسم من المجتمع الدولي، فإن ذلك الشر لن يزداد إلا قوة. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا رئيسيا في مكافحة القرصنة البحرية. وأوكرانيا مصممة على مواصلة جهودها لزيادة الأمن البحري الدولي وحماية الحقوق الاجتماعية للبحارة، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون لبلوغ تلك الغاية.

واليوم، تواجه البشرية بازدياد ما يسمى بالتحديات الأمنية الهشة. لكن كلمة ''هشة'' ينبغي ألا تضللنا. فتغير المناخ يشكل تهديدا عالميا لجوهر مستقبل البشرية. والخبراء يقولون اليوم إن بعض هذه التغييرات لا رجعة فيها. ولهذا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل فورا كل الجهود الممكنة لتفادي سيناريو أسوأ الافتراضات. كما ينبغي تعبئة الإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء. وبتوقيع اتفاق كوبنهاغن، اتخذت أوكرانيا خطوة في ذلك الاتجاه.

إن الأرض هي سفينتنا المشتركة، فلا ينبغي أن تصبح ''تيتانيك''. ونعتقد أنه ينبغي أن تكون هناك آلية

دولية فعالة لحماية بيئة الأرض بصفتها كوكبنا الوحيد. والعالم بحاجة إلى منظمة بيئية عالمية دائمة بعضوية عالمية.

وعلى خلفية التحديات البيئية والمالية والاقتصادية وتحديات الطاقة، فإن الاستخدام السلمي للطاقة النووية بات أساسيا بشكل متزايد. والدول التي تمتلك تكنولوجيات نووية، تتحمل مسؤولية جسيمة نحو شعوبها وجيرانها والبشرية جمعاء.

وفي السنة المقبلة، سيحيي العالم يوما حزينا – هو الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للحادثة في محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية. ولا تزال هذه المأساة جرحا مفتوحا لنا. ويبقى التغلب على عواقبها تحديا جديا للمجتمع الدولي، لأن حجم المشكلة يتطلب جهدا منسقا يشمل جميع شركائنا الدوليين.

وتعتزم أوكرانيا لاستضافة مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن الموضوع المعنون ”خمسة وعشرون عاما بعد كارثة تشيرنوبيل: الأمن للمستقبل“. وننوي عقده في كييف في نيسان/أبريل ٢٠١١، بمشاركة الأمم المتحدة وينبغي للمنتدى أن يقيم التقدم المحرز في استعادة الحياة وتطبيعها في المناطق المتضررة، وأن يناقش مسائل السلامة النووية. وأدعو جميع الأعضاء إلى المشاركة في المؤتمر.

إن عالم اليوم يتغير بوتيرة متزايدة، ولا بد لمنظمتنا أن تواكب تغيره. وينبغي للأمم المتحدة ألا تكون مراقبة للأحداث ولكن صانعة لها. ولكي يتحقق ذلك، فإنها بحاجة ماسة إلى الخضوع لإصلاح شامل. وترحب أوكرانيا بالتقدم الذي نراه في التعزيز التنظيمي للأمم المتحدة، ولا سيما في مجالات المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة وبناء السلام.

ومع ذلك، يستحيل إحداث تغييرات بعيدة المدى بدون تحديث القلب النابض للأمم المتحدة: أي مجلس الأمن. ويمثل تحويل مجلس الأمن إلى كيان أكثر تمثيلا وتوازنا في تكوينه، مع تحسين أساليب العمل وزيادة الشفافية، شرطا أساسيا لزيادة فعاليته ولتكييف الأمم المتحدة لتتماشى مع الممارسات والإجراءات الحالية في العالم.

وأوكرانيا مستعدة لمناقشة جميع المفاهيم التقدمية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ونحن نعتقد أن مفتاح النجاح هو مراعاة مصالح جميع المجموعات الإقليمية الممثلة تمثيلا ناقصا، بما في ذلك دول أوروبا الشرقية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتأكيد عزم أوكرانيا على الحصول على عضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

وأنا واثق بأن أعمال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة ستكون خطوة هامة على الطريق نحو عالم سلمي وآمن ومزدهر – عالم تسوده الحرية والديمقراطية والتعاون الدولي الفعال. ولتحقيق تلك الغايات، لدينا إرادة سياسية قوية وفهم واضح للتحديات ورؤية مشتركة للمشاكل. وأنا مؤمن بنجاحنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس أوكرانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد فيكتور يانوكوفيتش، رئيس جمهورية أوكرانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ (تابع)

المناقشة العامة

خطاب الأونرابل وين جياباو، رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية.

اصطحب الأونرابل وين جياباو، رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بفخامة رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد وين جياباو (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين عضو في الأسرة الكبيرة للأمم المتحدة، وقد جذبت التنمية والتغيرات في الصين انتباه العالم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشاطر الجمعية ملاحظاتي بشأن الكيفية التي ينبغي للمرء أن يعرف بها الصين الحقيقية.

منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وخصوصا منذ بدء الإصلاح والانفتاح قبل أكثر من ٣٠ سنة، حدثت تغيرات عميقة في الصين، البلد الكبير والقديم في الشرق. لقد ازدادت قوتها الوطنية الشاملة والاقتصادية زيادة كبيرة. وتحسنت بشكل ملحوظ حياة أبناء شعبها. وأحرزت برامجها الاجتماعية والثقافية تقدما كبيرا، واستمرت تبادلاتها وتعاونها مع العالم الخارجي في التوسع. وباختصار، لقد قفز بلدي قفزة تاريخية من مجرد الكفاف إلى الرخاء المعتدل.

ونحن في الصين فخورون بإنجازاتنا التي تحققت ببذل جهود مضنية. وفي الوقت نفسه، فنحن لنا رؤية واضحة بشأن مكاننا ودورها في عالم اليوم.

إن الناتج المحلي الإجمالي للصين هو ثالث أكبر ناتج محلي إجمالي في العالم، ولكنه من حيث نصيب الفرد لا يمثل سوى عُشر نصيب الفرد في البلدان المتقدمة النمو. وشهدت الصين أكثر من ٣٠ سنة من النمو السريع، ولكن زيادة تطويره تواجه قيودا بيئية وقيودا متعلقة بالطاقة والموارد. وهي من المنتجين الرئيسيين للكثير من المنتجات الهامة، ولكنها لا تزال في الطرف الأدنى للسلسلة الصناعية العالمية. والصين دولة تجارية كبيرة، ولكن صادراتها منخفضة من حيث محتوى التكنولوجيا والقيمة المضافة. وفي كثير من الحالات، علينا أن نعتمد على الواردات لتلبية الطلب على التكنولوجيات الأساسية.

وتزدهر مناطق الصين الساحلية وبعض المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم بعد التحديث، ولكن العديد من الأماكن في المناطق الوسطى والغربية والمناطق الريفية الشاسعة لا يزال متخلفا إلى حد ما. وعلاوة على ذلك، لدينا ١٥٠ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر الذي حددته الأمم المتحدة.

وتحسنت حياة الشعب الصيني بشكل ملحوظ، ولكن ليس لدينا حتى الآن نظام مكتمل للضمان الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، نواجه ضغط ارتفاع معدل البطالة. ويشترك شعبنا بهمة متزايدة في تنمية البلد الاجتماعية والسياسية، وتحسنت حماية الحقوق والمصالح الأساسية للمواطنين، ولكن ما زال هناك مجال لتحسين ديمقراطيتنا ونظامنا القانوني وما زالت آفات اجتماعية مثل عدم المساواة والفساد موجودة.

وقد قطعت الصين شوطا طويلا في التحديث. إنها متقدمة إلى حد ما في بعض مجالات التنمية ولكنها لا تزال متخلفة في مجالات أخرى. وتواجه تحديات لم يسبق لها مثيل بفعل مشاكل قديمة ومشاكل جديدة.

وإذا ما نظر إلى الصين ككل، فلا تزال في المرحلة الأولية من الاشتراكية، وتظل دولة نامية. تلك هي ظروفنا الوطنية الأساسية. وتلك هي الصين الحقيقية.

وقد وضعت الصين هدفا استراتيجيا لتحقيق التحديث بحلول منتصف هذا القرن. إن أبناء الشعب الصيني إذ يتطلعون إلى العقود القادمة، فإنهم سيستمرون في التقدم على طريق الإصلاح والانفتاح والتنمية السلمية. وغيّر ذلك المسار مصير الصين واستفاد منه الناس في جميع أنحاء البلد.

وعلينا أن نبقى على تلك الطريق وأن نجري مزيدا من التحسينات. ولا يوجد أي سبب على الإطلاق لنحيد عنه.

وستستمر الصين في التركيز على تنمية الاقتصاد. وتأتي التنمية على رأس أولوياتنا، لأنها تشكل أساسا لمعالجة جميع المسائل. وسنعتمد أساسا على جهودنا الذاتية في السعي لتحقيق التنمية.

وبينما يحرز التصنيع والتحضر في الصين تقدما، سينتقل مئات الملايين من المزارعين إلى البلدات والمدن، مما سيوجد طلبا محليا أكبر من أي وقت مضى، ويفتح سوقا ومجالا تنمويا على نطاق واسع، ويكون بمثابة محرك قوي لاستدامة نمو الاقتصاد الصيني وكذلك الاقتصاد العالمي عموما. وسنعمل جاهدين لتحويل نمط التنمية الاقتصادية وإعادة هيكلة الاقتصاد والشروع بالسير على طريق التنمية المتوازنة والمستدامة.

وستواصل الصين تعميق الإصلاح المؤسسي. وسنبذل جهودا متواصلة لتحسين اقتصاد السوق الاشتراكي. وسنعزز ونطور بثبات جانب القطاع العام للاقتصاد، وكذلك سنشجع وندعم ونوجه بثبات تطوير القطاع غير العام. وسنولي اهتماما أكبر لضمان رفاه الناس وتحسينه. سنعزز بشكل إضافي إصلاح نظام توزيع الدخل وتحسين نظام الضمان الاجتماعي، بما في ذلك دعم المسنين والرعاية الطبية وبرامج استحقاقات البطالة. وسنسعى لتضييق الهوة بين المناطق الحضرية والريفية وبين مختلف المناطق وبين الأغنياء والفقراء. نريد أن نكفل أن كل مواطن يتقاسم منافع إصلاح الصين وانفتاحها وتنميتها.

وبينما نعمق إعادة الهيكلة الاقتصادية سنمضي قدما أيضا في إعادة الهيكلة السياسية. وإلا فإننا لن نستطيع تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الإصلاح الاقتصادي وسنفقد ما حققناه من مكاسب نتيجة عملية التحديث التي نقوم بها.

نحن نحترم ونحمي حقوق الإنسان، وندعم الإنصاف الاجتماعي والعدالة ونسعى جاهدين لتحقيق التنمية الحرة والشاملة من أجل شعبنا. تلك هي السمة المهمة لبلد ديمقراطي قائم على سيادة القانون والضمان الأساسي للسلام الدائم والاستقرار في أي بلد.

ستكون الصين أكثر انفتاحا على العالم. إن التعاون المفيد بصورة متبادلة من أجل إحراز التقدم الذي يربح فيه الجميع استراتيجية طويلة الأجل سنتقيد بها في الانفتاح على العالم. سنتبع القواعد الدولية المرعية في توسيع علاقاتنا التجارية مع البلدان الأخرى. وسنواصل تحسين المناخ للمستثمرين الأجانب والوصول بهيكل استخدام رأس المال الأجنبي إلى الحد الأمثل واستكشاف سبل جديدة للاستثمار والتعاون الخارجيين.

نحن ملتزمون بتشجيع إقامة نظام مالي دولي جديد منصف وعادل وشامل يدار بطريقة سليمة ونظام تجاري دولي مفتوح وحر. نحن نعارض الحمائية بكل صورها وأشكالها. وفي سياق التحديث، لن نواصل استقدام المنجزات المتقدمة من بقية أنحاء العالم في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية واستغلالها فحسب، ولكن أيضا سنستفيد بجرأة من منجزات الحضارة الإنسانية في مجالات الإدارة الاجتماعية والتنمية الثقافية.

ستواصل الصين تطوير التعليم والعلوم والتكنولوجيا. كيف يمكن للصين أن تقلص الفجوة مع البلدان المتقدمة وأن تعزز استدامة نموها القوي؟ أعتقد أن هناك أمرين يكتسيان أهمية أساسية: أولا، التعليم، وثانيا، العلوم والتكنولوجيا. وضعت الصين برامج إنمائية متوسطة وطويلة الأجل بشأن التعليم والعلوم والتكنولوجيا. وفي المستقبل، سنركز جهودنا على تنفيذ تلك البرامج وبناء الصين لتصبح بلدا قويا في الموارد البشرية والإبداع بحلول عام ٢٠٢٠.

ستواصل الصين المضي قدما بثقافتها الرائعة. إن تنمية أي بلد وإنعاش أي أمة لا يتطلب قوة اقتصادية كبيرة فحسب، لكن الأهم، قوة ثقافية كبيرة. إن القيم الأخلاقية والحكمة المستقاة من الحضارة الصينية البالغ عمرها خمسة آلاف عام ليست ملكا للصين وحدها ولكنها ملك للعالم أيضا. سنعكف بقوة على وضع برامج ثقافية وعلى تسريع وضع مدونة معنوية وأخلاقية تتناسب مع عمليتنا للتحديث الاشتراكي وتتماشى مع الفضائل التقليدية لأمتنا.

نحن نحترم تنوع الحضارات وسنعزز الحوار والتبادلات مع الحضارات الأخرى لإقامة أواصر ثقافية مشتركة من أجل الإنسانية. إن الأمة الصينية التي حققت معجزة اقتصادية، ستحقق إعجازا حضاريا جديدا أيضا.

إن عالم القرن الحادي والعشرين أبعد ما يكون عن السكينة، لكن أيام تسوية المشاكل في نهاية المطاف عن طريق الحروب قد ولت. ويبقى السلام والتنمية السمتين المميزتين لعصرنا.

ستظل الصين ملتزمة بثبات بالتطور السلمي. وقد يتساءل المرء، ما هو جوهر التطور السلمي. إنه تعزيز البيئة الدولية السلمية لتنميتنا، وفي الوقت نفسه، الإسهام في السلام العالمي من خلال التنمية. ذلك شيء متأصل في مفهوم الاشتراكية ذات السمات الصينية.

وخلال عملية التنمية، ستواصل الصين الاضطلاع بمهمة تعزيز التقدم والازدهار المشترك للبشرية. وسنسعى إلى تحقيق المصالح المشتركة مع البلدان الأخرى وتوسيعها. إن تنمية الصين لن تضر أو تشكل تهديدا لأي أحد. كانت هناك دول سعت إلى الهيمنة بمجرد أن أصبحت قوية. لن تسير الصين أبدا على دربها.

تثمن الصين الصداقة وتعلي شأن مبادئها. وهي تتمسك بثبات بمصالحها الأساسية. وعندما يتعلق الأمر بالسيادة والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية، لن تستسلم الصين أو تتنازل.

ستظل الصين تؤيد بقوة الدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الشؤون الدولية. وسنلتزم، كما هو الحال دائما، بميثاق الأمم المتحدة ونفي بحسن نية بالتزاماتنا بموجب الاتفاقيات الدولية. وسنكثف التعاون مع البلدان النامية الشقيقة ونؤيد اضطلاعها بدور أكبر في الشؤون الدولية. وسنظل إلى الأبد شريكا جيدا للبلدان النامية وشقيقا وفيا لها.

إن استقرار الصين وتنميتها أمر يفضي إلى تهيئة بيئة دولية سلمية بدرجة أكبر ونظام دولي ديمقراطي بدرجة أكبر واقتصاد عالمي أكثر ازدهارا وعالم أكثر وئاماً وتحضرا. وتنمية الصين فرصة للعالم، وسيستفيد العالم من الصين الأفضل حالا. وسيظل التاريخ يثبت ذلك.

إن الصين التي تحقق التنمية بشكل سلمي، والمفعمة بالنشاط والحيوية الراغبة والمستعدة للوفاء بمسؤولياتها ستمضي دائما إلى الأمام مع العالم. فلنتكاتف من أجل عالم يسوده السلام والازدهار الدائمين.

الرئيس المشارك (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد وين جيابـاو، رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية، من المنصة.

خطاب السيد ستيفن هاربر، رئيس وزراء كندا.

الرئيس المشارك (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء كندا.

اصطحب السيد ستيفن هاربر، رئيس وزراء كندا، إلى المنصة.

الرئيس المشارك (تكلم بالإنكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة ستيفن هاربر، رئيس وزراء كندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد هاربر (كندا) (تكلم بالفرنسية): مر حتى الآن ٦٥ عاما منذ أنشأت دول العالم المنهكة، وفي بعض الحالات المدمرة من جرّاء سنوات من الحروب، الأمم المتحدة. كانت كندا واحدة من تلك الدول – واحدة من دول عديدة أقنعت تجاربها الحديثة الناشئة عن الصراع، شعوبها بأن إمكانية إقامة عالم أفضل، عالم تحل فيه الدول خلافاتها سلميا، هدف يستحق بذلها كل جهودها.

اليوم، ما برح الشعب الكندي يؤمن بذلك المقصد وسيواصل السعي للعيش وفق المبادئ التي من شأنها أن تجعل ذلك ممكنا.

(تكلم بالإنكليزية)

تلك المبادئ واردة في ميثاق هذه المنظمة؛ نفس ميثاق الأمم المتحدة الذي أيدته بالسرور والأمل حكومة كندية سابقة في ذلك اليوم الميمون من حزيران/يونيه في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥.

تقر تلك المعتقدات الأساسية بالمساواة في السيادة بين البلدان. وهي تذكرنا بالالتزام بتسوية النزاعات سلميا وتطالبنا بإقامة العدل والتمسك بحقوق الإنسان لجميع الناس. تلك قيم يعتز بها الكنديون، وكما تفترض ضمنا العضوية العالمية لهذه الهيئة، تعتز بها شعوب العالم أجمع. ما برح هذا التوافق الواسع النطاق في الآراء يقنع المثاليون منا جميعاً بأنه يمكن تحقيق ما هو أكثر من ذلك بكثير في عالمنا هذا.

وفي الوقت نفسه، فإن تلك المبادئ تجعل الهوة بين التطلعات والإنجازات مخيبة جدا للآمال. وهي تدعونا إلى عمل المزيد، كما عملت الحكومات الكندية المتعاقبة بدأب مدى الحياة تقريبا.

ما فتئت تلك المثل العليا، فضلا عن الوعي الحاد بالشواغل العريضة للمجتمع الدولي، وبخاصة شواغل البلدان النامية، تدفع عمل حكومة كندا، الحكومة التي أقودها اليوم.

(تكلم بالفرنسية)

تحظى تلك المثل العليا بالدعم القوي للشعب الكندي، ولا أتصور أي يوم أو أي دافع يدعونا إلى وقف مساعينا في هذا الصدد.

والسؤال، كما هو الحال دائماً، هو كيف يتعين القيام بذلك. نحن نفضل أن نقوم بعمل ذي مغزى، عملٍ تكون له نتائج حقيقية، عمل يساعد الناس في صراعهم مع الاضطهاد والكوارث والفقر.

(تكلم بالإنكليزية)

اسمحوا لي بمجرد التطرق لبعض تلك الأعمال. إن كندا بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، وسابع أكبر مساهم في ماليتها، كانت على الدوام مشاركاً مسؤولاً وموثوقاً به في مبادرات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. هكذا كان دأبها في البدايات الأولى للأمم المتحدة. وكان ذلك دأبها خلال سنوات الحرب الباردة الصعبة، وفترة إنهاء الاستعمار، ومقاومة نظام الفصل العنصري، وستظل الآن كذلك. فعلى سبيل المثال، لا تزال كندا تدفع ثمناً باهظاً من أجل الوفاء بالتزام الأمم المتحدة نحو دعم الحكومة الشرعية في أفغانستان. ندفع ذلك من موارد دافع الضرائب الكندي، بل وأكثر من ذلك ندفعه حزناً على الأرواح الغالية التي يبذلها شبابنا من الرجال والنساء العاملين هناك ضمن القوات الكندية، وأيضاً – للأسف – على المدنيين الذين بذلوا عرقهم وأرواحهم في خدمة بلدهم وخدمة الشعب الأفغاني.

وفي أفغانستان تسير جهودنا العسكرية جنباً إلى جنب مع برامجنا للتنمية وإعادة الإعمار. وتدعم كندا

على وجه الخصوص البرامج التي ستكون لها فوائد اقتصادية مستمرة، مثل سد دالا.

(تكلم بالفرنسية)

وقمنا بتوجيه استثمارات كثيرة في برامج أخرى من شأنها أن تحسن حياة الفئات الأضعف من المواطنين في ذلك البلد، وسنستمر في ذلك.

والتزامنا الدولي غير مقصور بأية حال من الأحوال على أفغانستان. في الواقع، لقد وسعنا جهودنا في مناطق أخرى من العالم. ونحن نتعهد بمضاعفة معوناتنا لأفريقيا، بحيث تضطلع كندا بدور قيادي ضمن مجموعة الثمانية.

(تكلم بالإنكليزية)

ونحن في سبيلنا لمضاعفة إجمالي مساعداتنا الإنمائية في شهر آذار/مارس من العام المقبل. علاوة على ذلك، لدينا معونة غذائية غير مشروطة، وكل المعونات الكندية ستصبح غير مشروطة في عام ٢٠١٣. ومن شأن تلك التدابير أن توسع إلى حد كبير القدرة الشرائية لصناديق المعونة الكندية.

وكانت كندا أيضاً من أولى الدول التي ضاعفت دعمها للتنمية الزراعية في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد العام الماضي في لاكويلا. وأثناء الأزمة الاقتصادية أيضاً اتخذنا الإجراءات، بالتنسيق مع شركائنا في مجموعة العشرين، لزيادة القدرة الإقراضية للمنظمات الإنمائية مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية الأفريقي. وعلى وجه الخصوص، أسهمنا إسهاماً كبيراً في إحلال السلم والأمن في أفريقيا، بما في ذلك مبادرات السلام والمساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار في السودان، منذ تولينا السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(تكلم بالفرنسية)

واضطلعنا بالقيادة في بناء السلام في سيراليون.

وترحب كندا باستئناف المحادثات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ونأمل مخلصين أن تنجح المباحثات، وسنستمر في مساعدة السلطة الفلسطينية في بناء مؤسساتها.

وكما تعلمون جميعاً فقد شاركنا مشاركة واسعة في هايتي، قبل وقوع الزلزال الرهيب فيها في وقت سابق من هذا العام وبعد الزلزال. وكانت كندا من بين أولى الدول التي قدمت إغاثة ملموسة في أشكال مختلفة، والتزمت التزاماً طويل الأجل بمساعدة شعب هايتي في إعادة بناء بلده الذي تعرّض للدمار الشديد.

وفي وقت قريب تعرضت باكستان لفيضانات مدمرة، ومرة أخرى استجابت كندا سريعاً. وكل هذه الأعمال نابعة من المثل العليا الكندية.

لذلك اسمحوا لي أن أقول شيئاً واحداً. لا شك أن هذه الجمعية على علم بأن كندا مؤهلة للعمل عضواً في مجلس الأمن. فإن انتُخِبنا، فسنكون جاهزين لأداء الخدمة.

(تكلم بالإنكليزية)

فإنْ دعينا إلى العمل في مجلس الأمن، فإننا سنسترشد بهذه المثل العليا، وسنبذل الجهد لتعزيزها، مثلما بذلنا الجهد لتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

كما أود أن أشير إلى دور كندا هذا العام حين ترأست مجموعة الثمانية واستضافت آخر اجتماع لمجموعة العشرين. وقد حاولنا أن نجعل هذين التجمعين يخدمان المصالح الأوسع للمجتمع العالمي بأسره. وفي معرض الإعداد لاجتماع مجموعة العشرين عقدنا جلسات تواصل واسعة النطاق، من بينها جلسات مع الأمناء العامين للكومنولث والفرانكفونية وبالطبع هذه المنظمة. واستخدمنا ترؤسنا لمجموعة الثمانية في التواصل مع زعماء من أفريقيا وأمريكا

اللاتينية وفي ضمان التوصل إلى اتفاق لإنفاذ مبادرة موسكوكا المعنية بصحة الأمومة وحديثي الولادة والأطفال.

(تكلم بالفرنسية)

وإحراز ذلك التقدم مهم جداً من أجل الوفاء بأكثر الأهداف الإنمائية للألفية قابلية للتحقيق، وهو خفض معدل الوفيات المخيف بين الأمهات والأطفال في البلدان النامية.

ونحن نقوم بحشد الدعم من الدول المانحة والمؤسسات الخاصة. وسوف نتمكن معاً من حشد أكثر من ١٠ بليونات دولار خلال خمسة أعوام. وسيساهم ذلك بقدر كبير في الاستراتيجية العالمية للأمين العام من أجل صحة المرأة والطفل. وبالمثل، أعلنا هنا قبل يومين أن دافعي الضرائب الكنديين سيقومون بإعادة تجديد قوية لموارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

(تكلم بالإنكليزية)

قمنا بهذه الأشياء لسبب واحد بسيط: لتخفيف المعاناة وإنقاذ حياة الملايين من الناس في كل أنحاء العالم ممن وقعوا ضحية لهذه الأمراض الخطيرة والمنهكة. والقيام بإجراءات مثل هذه يمثل واجباً أخلاقياً. ومن الضروري أن نبذل الجهد لكي نحدث فرقاً كبيراً وفعلياً في حياة أكثر الناس حرماناً في العالم. مَن منا يرى جاره مكروباً ثم ينصرف لشأنه غير آبه؟

ولذلك السبب نستغل قيادتنا لمجموعة الثمانية في تعزيز الأساس الأخلاقي للمساءلة. ونشرنا تقرير المساءلة الأول لتأكيد أننا، بوصفنا بلداناً مانحة، نفي بالتعهدات التي نقدمها. يجب ترجمة كلامنا إلى أفعال، وعلينا أن نحدث فرقاً لمن يحتاجون إلى مساعدتنا. وفي سبيل تلك الغاية، كما يعلم الكثيرون منكم، أعفى دافعو الضرائب في كندا ما يصل في جملته إلى بليون دولار من الديون المستحقة على البلدان الأفقر في العالم.

لكن يجب ألا نضيِّق آفاقنا بالنظر إلى الحد الأدنى الذي يمكننا فعله. فثمة أهداف أسمى بكثير في وسعنا تحقيقها إن نحن حاولنا بلوغها. وفي الوقت القصير الذي أمضيه معكم اليوم، هناك فكرة أود أن أشاطركم إياها قبل كل ما سواها من أفكار.

(تكلم بالفرنسية)

إنها الحاجة الملحة لأن تتبنى دول العالم في القرن الحادي والعشرين نظرة مستنيرة لمفهوم السيادة. وكما قلت قبلاً، إن احترام السيادة مبدأ أساسي من مبادئ الأمم المتحدة. بيد أننا نأمل أن يكون الركود العالمي خلال العامين الماضيين قد علمنا درساً مؤلماً. فقد أجبرنا على أن نتذكر أننا، في هذا العالم المتقلص، نسافر جميعاً على متن قارب واحد، لكن ليس كمسافرين منفردين، وأن الطريقة التي نسافر بها لها أهميتها. والسبب في ذلك أن جميع مصالحنا مترابطة: من تغير المناخ إلى التهديدات الصحية والوبائية، إلى الاقتصاد بالطبع.

(تكلم بالإنكليزية)

على سبيل المثال، الدول التي لا تضع في الاعتبار تأثيرات خياراتها الاقتصادية على الآخرين قد لا تضر بشركائها التجاريين فحسب، بل تضر نفسها أيضاً. فالذين تغريهم جاذبية الحمائية سريعاً ما يكتشفون أن شركاءهم التجاريين المحرومين من الأسواق لن يستطيعوا أن يكونوا زبائن. والاعتراف بذلك يعني إدراك الحاجة إلى سيادة مستنيرة؛ فالفكرة التي يجدها الآخرون جيدة قد تكون بالفعل أفضل طريقة يحقق بها المرء مصالحه. وفي دوائر الأعمال التجارية، يسمى ذلك حالة مربحة لجميع الأطراف، وهو أمر في صالح الأعمال التجارية وفي الشؤون الدولية، فإنه في صالح التنمية والعدالة ويتماشى مع روح ميثاق الأمم المتحدة. ومن ثم، فإن له أهمية قصوى في عالم تسيطر عليه

الانفعالات وتتصارع فيه المصالح والمبادئ، حيث يفعل كل شخص، إذا ما تُرك لحال سبيله، ما هو صحيح في نظره. وفي عالم كهذا، فإن ثمة حاجة كبيرة الآن، مثلما كان الحال دائما، إلى النظر إلى السيادة بمنظور مستنير ورحب.

في مستهل هذه الملاحظات، أشرت إلى نشأة الأمم المتحدة. فقد تأسست في نهاية أكبر الحروب التي عصفت بمحيط البشرية وأكثرها تدميرا. ويمكن بالتأكيد أن نعزو تلك الحرب جزئيا إلى نزعة قومية متطرفة ووبيلة. ولكن ينبغي لنا ألا ننسى أبدا أن الاسترضاء والنظرة النفعية سمحا أيضا للفاشية باستجماع هذه القوة التي تطلبت لإخضاعها جهدا كليا وغير مجزأ من قبل شعوب العالم الحرة.

لقد تطورت مهمة الأمم المتحدة بمرور الزمن، لكن وظيفتها الأساسية ما زالت كما هي: بناء عالم أفضل من خلال السلام والتنمية ومنع الحرب والصراع، ولكن مع القيام في الوقت ذاته بإحقاق الحق وحماية الضعفاء والفقراء ممن يتربصون بهم.

(تكلم بالفرنسية)

ما برحت حكومة كندا تلتزم التزاما عميقا بهذه الأهداف وبالمنظمة التي ترعاها. وهي لا تزال كذلك اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

وبينما نرعى شؤوننا، ومنها على سبيل المثال حماية المنطقة القطبية الشمالية التابعة لكندا أو تعزيز تجارتنا أو النضال في سبيل قيمنا، فإن كندا ستسترشد بنفس النصيحة التي نسديها للآخرين. وسنستمع إلى شواغلهم وسنقول الحقيقة وسنعمل بقوة. وسنقوم بكل هذه الأشياء، مدركين دائما أن السلام وإتاحة الفرصة للجميع ما زالا غرضنا النهائي على الدوام.

أعلم أن جلسة هذا الصباح كانت طويلة. وأشكركم على حسن استماعكم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء كندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ستيفن هاربر، رئيس وزراء كندا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٥.